وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء

كلية الادارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

دور وسائل الدفع الالكتروني في تطوير التجارة الخارجية (تجارب دول مختارة مع اشارة للعراق)

رسالة تقدم بها الطالب

(محمد عباس جبر سلمان)

الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ـ جامعة كربلاء

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

بإشراف

الاستاذ المساعد الدكتور

كاظم سعد عبد الرضا الاعرجي

1446 هـ

2024 مـ

بِسْمِ اللَّـهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ قَالُواْ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ۖ إِنَّكَ

أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴾

صَدَقَ اللهُ العَلِيُّ العَظيم

سورة البقرة الآية (32)

الإهداء

إلى ....

- خاتم النبيين وسيد المرسلين الرسـول الأعظم محمـد " صلى الله عليه وآله وسلّم".
- من تلونت أرض كربلاء بدمه الزكي سيـد الشهداء الامام الحسـين "عليه السلام".
- من قال الجليل فيهما (وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا).
- من أحمل اسمهُ بكلِّ فخرٍ واعتزاز اطال الله بعمره (أبـي) حفظه الله.
- بسمة الحياة ومنبع العطف والرقة والحنان (أمـــي) حفظها الله.
- سنـــدي وقوتـــي بالحيـــاة عائلتي الحبيبة اخوتي واخواتي الاعزاء.
- الزهرة التي تفتحت في ربيع عمري ليفوح عبيرها في حياتي (زوجتي الغالية).
- شـموع حيـاتي التـي استضـيء بهـم ابنـائي الاعـزاء (اسـراء ، مصـطفى، احمـد ، امجد).
- كل مَنْ مد يد العون من الأهل والأصدقاء.
- منار العلم ومهد المعرفة ...(أساتذتي الفضلاء)... جزاكم الله خيراً .

أهدي ثمرة جهدي المتواضع ..

الباحث✍

شكر وامتنان

اللهم إني افتتح الثناء بحمدك وأنت المسدد للصواب بمنك ، الحمد لك حمداً لا ينفذ أوله ولا ينقطع أخره ، وأفضل الصلاة والسلام على النبي المختار وآل بيته الأطهار وعلى من أتبع خطاهم بإحسان الى يوم الدين وبعد ..

يتوجب علي عرفاناً بالجميل أنَّ أتقدم بعظيم الشكر والتقدير الى عمادة كلية الإدارة والاقتصاد ورئاسة قسم الاقتصاد وأقدم شكري وامتناني الى السيد رئيس واعضاء لجنة المناقشة المحترمين لقبولهم مناقشة بحثي هذا ، ولاسيما من تحمل منهم عناء السفر فشكر الله سعيهم وحفظهم من كل مكروه وزادهم رفعه . داعياً الله (عز وجل) أنَّ يمنّ عليهم بالعمر المديد والتوفيق لكل خير....

وكما أقدم شكري وتقديري الى أساتذتي الفضلاء في كلية الإدارة والاقتصاد الذين تتلمذت على أيديهم و تحملوا عبئا كبيرا في أعدادنا فكريا و علميا و كانوا نبراس نجاحنا جزاهم الله تعالى خير الجزاء لما أبدوهُ لي من نصح وإرشاد ، والشكر موصول إلى موظفي كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء وموظفي مكتبة البنك المركزي العراقي لما ساعدوني فيه من الوصول الى درجة عالية من دقة البيانات التي احتجتها في موضوع بحثي هذا . ووفاءً مني أنَّ أتقدم بخالص شكري وامتناني الى زملائي في الدراسة وفي العمل ولكل من مد لي يد العون والذين لم يسعني ذكر أسمائهم دعائي لهم بالخير والتوفيق .

ويطيب لي وأنا أفرغ من كتابة أخر سطور بحثي هذا وبعد أنَّ وفقني الله لإتمامه أنَّ أتقدم بوافر العرفان وكثير الشكر والامتنان الى مشرفي الأستاذ المساعد الدكتور (**كاظم سعد الاعرجي**) لقبوله الأشراف على بحثي وعلى رعايته العلمية التي شملني بها طوال مدة إشرافه على هذا البحث ، وسعة صدره للنقاش ومتابعته المستمرة وملاحظه القيمة التي كانت خير عون لي في ترصين هذا البحث وإنجازه، فلا يسعني ألا أنَّ ادعوا له ولعائلته الكريمة بدوام الصحة والعافية ومزيد من التقدم .

وختاماً أقدم شكري واعتزازي الى من أخذت من وقتهم الشيء الكثير وقاسموني الجهد والعناء فقد كانوا لي سنداً طوال مدة البحث ، واخص بالذكر عائلتي الكريمة .

الباحث

إقرار المشرف

اشـــهد ان اعـــداد الرســـالة المـــوسومة بـــ (دور وســـائل الـــدفع الالكترونـــي فـــي تطـــوير التجـــارة الخارجيـــة ـــ تجـــارب دول مختـــارة مـــع اشـــارة للعـــراق) التـــي تقـــدم بهـــا الطالـــب (محمـــد عبـــاس جبـــر ســـلمان) قـــد جـــرى تحـــت أشـــرافي فـــي جامعـــة كـــربلاء كليـــة الإدارة والاقتصـــاد ، وهـــي جـــزء مـــن متطلبـــات نيـــل درجـــة الماجستير في العلوم الاقتصادية.

المشرف

أ.م. د كاظم سعد عبد الرضا الاعرجي

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء

2024/ 6 / 3

توصية رئيس قسم الاقتصاد

بناءاً على توصية الأستاذ المشرف أرشح الرسالة للمناقشة .

أ.م.د. خضير عباس حسين الوائلي

رئيس قسم الاقتصاد

2024/ /

اقرار الخبير اللغوي

أقر بأنّ الرسالة الموسومة بـ (دور وسائل الدفع الالكتروني في تطوير التجارة الخارجية ـــ تجارب دول مختارة مع اشارة للعراق) والعائدة للطالب (محمد عباس جبر سلمان / قسم الاقتصاد) . قد جرى تقويمها من الناحية اللغوية بإشرافي ، وقد اصبحت سليمة من الأخطاء اللغوية وما يتعلق بسلامة الاسلوب ولأجله وقعت.

الخبير اللغوي

د. صلاح مهدي جابر

كلية الادارة والاقتصاد /جامعة كربلاء

2024 / 6 / 9

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءاً على إقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على رسالة الماجستير قسم الاقتصاد/ للطالب (محمد عباس جبر سلمان) الموسومة بـ (دور وسائل الدفع الالكتروني في تطوير التجارة الخارجية - تجارب دول مختارة مع اشارة للعراق) ، ارشح هذه الرسالة للمناقشة .

أ.د. علي احمد فارس

رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة

أ.م.د هاشم جبار حسين الحسيني

عميـــــد كليـــــة الإدارة والاقتصـــــاد

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن رئيس وأعضاء لجنة المناقشة بأننا اطلعنا على رسالة الماجستير الموسومة بـ(دور وسائل الدفع الالكتروني في تطوير التجارة الخارجية ـ تجارب دول مختارة مع اشارة للعراق) والمقدمة من قبل الطالب (محمد عباس جبر سلمان) وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها ، ووجدنا أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية وبتقدير (جيد جداً) .

أ.د. توفيق عباس عبد عون

كلية الإدارة والاقتصاد ـ جامعة كربلاء

(رئيساً)

أ.م.د سلطان جاسم سلطان

كلية الإدارة والاقتصاد ـ جامعة كربلاء

(عضواً)

أ.م.د هند غانم محمد

كلية الادارة والاقتصاد ـ جامعة الكوفة

(عضواً)

أ.م.د كاظم سعد عبد الرضا الاعرجي

كلية الإدارة والاقتصاد ـ جامعة كربلاء

(عضواً ومشرفاً)

المستخلص:

يعد نظام الدفع الإلكتروني أحد الأساليب التي يمكن أن تساهم في تطوير القطاع الاقتصادي والمالي في الدولة، حيث يعني إرسال الأموال بسرعة وكفاءة وتوفير التكلفة والراحة للمدفوعات بين البنوك والمؤسسات المالية والاقتصادية بطريقة جيدة و طريقة فعالة . ومع تطور الاقتصاد العالمي وازدهار ثورة تكنولوجيا المعلومات التي شهدها الاقتصاد العالمي، برزت أهمية وسائل الدفع الإلكتروني لتلبية متطلبات الوضع الاقتصادي الجديد ، فقد برزت أهميتها من خلال الدور الكبير الذي تأخذه في مواكبة تطور عمليات التسوية الالكترونية ، لاسيما بعد تحول العالم الخارجي من العمليات التقليدية إلى العمليات الإلكترونية في اطار التبادل التجاري بين الدول ، ان المهم معرفته في هذا البحث هو هل ان سائل الدفع الالكتروني لها دور في تطور التجارة الخارجية ، وهل هذا الدور إيجابي ام سلبي ، وقد تركز البحث على نقطة مهمة مفادها أن انتشار استعمال هذه الوسائل سيكون له أثر إيجابي في متغيرات التجارة الخارجية بحكم المزايا التي توفرها هذه الوسائل ، وقد كان من اهم الامور التي يهدف البحث اليها هي معرفة كيفية تأثير او اليات انتقال مزايا وسائل الدفع الالكتروني الى متغيرات التجارة الخارجية وبيان العلاقة ومدى تأثير هذه الوسائل في دعم التجارة وتسهيل العمليات التجارية .

لقد تناول البحث عينة لثلاث دول وهي (السعودية ، مصر ، الأردن) مع اشارة للعراق ، وقد كانت مدة البحث (2011 – 2022) لكل من (السعودية ومصر و العراق) اما بالنسبة الى للأردن فقد كانت مدة البحث (2015 – 2022) وذلك لعدم توفر البيانات للأعوام السابقة . ومن خلال تحليل الجداول والرسوم البيانية توصل البحث الى وجود دور واضح ومهم لوسائل الدفع الالكتروني في تطوير التجارة الخارجية اذ أنَّها تحقق سرعة عالية في التبادل و تسوية المعاملات والتبادل التجاري كما انها تقلل من الجهد والوقت وقد انعكس هذا الشيء ايجاباً على انعاش حركة التبادل مع العالم الخارجي، في حين قدم الباحث جملة من التوصيات كان من نقترح على الجهات المعنية في العراق الاخذ بنظر الاعتبار مواكبة التطور التكنولوجي الحاصل في عمليات التبادل التجاري الالكتروني مع العالم الخارجي وذلك عن طريق تشجيع المصارف الحكومية والاهلية لرفع اعداد اجهزة الصراف الالي واصدار اكبر عدد من بطاقات الدفع الالكترونية والذي سينعكس ايجاباً على تطوير التجارة الخارجية تماشياً مع العالم الخارجي في المرحلة الحالية ، وضرورة تحديث والانظمة المصرفية المناهج التعليمية الخاصة في جانب الاتصالات وتكنلوجيا المعلومات واشاعة الثقافة التكنولوجية الحديثة لمواكبة التطور مع العالم الخارجي. الذي سينعكس ايجاباً على عمليات التبادل التجاري تقليلاً للجهد واختصاراً للوقت.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية الكريمة	أ
الإهداء	ب
الشكر والامتنان	ج
اقرار المشرف	د
اقرار الخبير اللغوي	هـ
اقرار رئيس لجنة الدراسات العليا	و
اقرار لجنة المناقشة	ز
المستخلص	ح
قائمة المحتويات	ط - ي
قائمة الجداول	ك
قائمة الأشكال	ل
المقدمة	1-7
الفصل الاول: الاطار النظري والمفاهيمي لوسائل الدفع الالكتروني و التجارة الخارجية	**8-53**
المبحث الاول: مدخل مفاهيمي ونظري للدفع الالكتروني	10-22
المطلب الاول : مفهوم الدفع الالكتروني.	10
المطلب الثاني : خصائص وسائل الدفع الالكتروني.	11
المطلب الثالث : أنواع وسائل الدفع الالكتروني	12
المطلب الرابع : أهمية وسائل الدفع الالكتروني	18
المطلب الخامس : مزايا وسلبيات وسائل الدفع الالكتروني.	20
المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي والنظري للتجارة الخارجية	23-41
المطلب الاول: مفهوم التجارة الخارجية.	23
المطلب الثاني: اهمية التجارة الخارجية.	24
المطلب الثالث : نظريات التجارة الخارجية.	26
المطلب الرابع: سياسة التجارة الخارجية .	38
المطلب الخامس: أسباب قيام التجارة الخارجية .	40
المبحث الثالث: العلاقة النظرية بين وسائل الدفع الالكتروني والتجارة الخارجية	42- 53
المطلب الأول: دور وسائل الدفع الالكتروني في التجارة الخارجية	42
المطلب الثاني : مدى تنمية التجارة الدولية بواسطة وسائل الدفع الالكتروني.	45
المطلب الثالث : دور وسائل الدفع الالكتروني في التجارة الالكترونية.	48
المطلب الرابع: مساهمة التجارة الالكترونية في ازدهار التجارة الخارجية .	51
الفصل الثاني : تحليل تطور وسائل الدفع الالكتروني والتجارة الخارجية في دول العينة	**54-110**

المبحث الأول: تحليل تطور وسائل الدفع الالكتروني والتجارة الخارجية في السعودية	72-56
المطلب الاول: تحليل تطور وسائل الدفع الالكتروني في السعودية	58
المطلب الثاني: تحليل تطور التجارة الخارجية في السعودية	67
المطلب الثالث : دور وسائل الدفع الالكترونية في تطوير التجارة الخارجية في السعودية	70
المبحث الثاني : تحليل تطور وسائل الدفع الالكتروني على والتجارة الخارجية في مصر	89-73
المطلب الاول : تحليل تطور وسائل الدفع الالكتروني في مصر	75
المطلب الثاني : تحليل تطور التجارة الخارجية في مصر	83
المطلب الثالث : دور وسائل الدفع الالكترونية في تطوير التجارة الخارجية في مصر	87
المبحث الثالث : تحليل تطور وسائل الدفع الالكتروني والتجارة الخارجية في الأردن	110-90
المطلب الاول : نبذة عن تطور المسار التكنولوجي وتبادل الخبرات وبناء القدرات وتعزيز التبادل التجاري في الاردن	91
المطلب الثاني: تحليل تطور وسائل الدفع الالكتروني في الأردن	92
المطلب الثالث: تحليل تطور التجارة الخارجية في الأردن	104
المطلب الرابع: دور وسائل الدفع الالكترونية في تطوير التجارة الخارجية في الأردن	108
الفصل الثالث : تحليل تطور وسائل الدفع الالكتروني والتجارة الخارجية في العراق	**143 -111**
المبحث الاول: تحليل تطور وسائل الدفع الالكتروني على بعض متغيرات التجارة الخارجية في العراق	125-113
المطلب الاول : نبذة عن الاقتصاد العراقي	113
المطلب الثاني : تحليل تطور وسائل الدفع الالكتروني في العراق	115
المبحث الثاني: تحليل تطور التجارة الخارجية في العراق	129-126
المبحث الثالث: دور وسائل الدفع الالكترونية في تطوير التجارة الخارجية في العراق	143-130
المطلب الاول : دور نظام التسوية الالكتروني في تطوير التجارة الخارجية في العراق	130
المطلب الثاني : دور شركات الاتصال في تطوير التجارة الخارجية في العراق للمدة (2017 - 2022)	133
المطلب الثالث : الدروس المستفادة من تجارب دول العينة	137
المطلب الرابع : اهم التحديات التي تواجه الدفع الالكتروني والتجارة الخارجية في العراق وسبل معالجتها	142
الاستنتاجات والتوصيات	145-144
أولاً: الاستنتاجات	144
ثانياً: التوصيات	145
المصادر	155-146
أولاً: المصادر العربية .	153 -147
ثانياً: المصادر الأجنبية.	156- 154
ملخص باللغة الانجليزية	A-B

قائمة الجداول

ت	العنوان	الصفحة
1	تطور قيمة التحويلات عبر نظام التسوية الاجمالي في السعودية للمدة من (2011-2022)	60
2	عدد أجهزة الصراف الالي والبطاقات الالكترونية في المملكة العربية السعودية للمدة من (2011-2022)	62
3	عدد عمليات السحب وقيمها بواسطة الصراف الالي في السعودية للمدة من (2011 - 2022)	64
4	تطور نقاط البيع POS في السعودية للمدة من (2011-2022)	66
5	الفائض والعجز للميزان التجاري في السعودية للمدة من (2011- 2022)	69
6	دور وسائل الدفع الالكتروني في تطور التجارة الخارجية في السعودية للمدة من (2011 - 2022)	72
7	تحليل تطور نظام التسوية في مصر للمدة من (2011 - 2022)	76
8	تحويلات نظام المقاصة الالكترونية في مصر للمدة (2011 - 2022)	78
9	تطور عدد اجهزة الصراف الالي وعدد نقاط البيع وعدد البطاقات الالكترونية في مصر للمدة من (2011- 2022)	82
10	الفائض والعجز للميزان التجاري في مصر للمدة من (2011- 2022)	86
11	دور عمليات التحويل الالكتروني في تطور التجارة الخارجية في مصر للمدة من (2011 - 2022)	88
12	تطور قيمة التحويلات عبر نظام التسوية الاجمالي في الأردن للمدة من (2015-2022)	94
13	الشيكات المتداولة والمعادة في نظام المقاصة الالكترونية (ECC) في الاردن للمدة من (2015 - 2022)	98
14	عدد اجهزة الصراف الالي في الأردن للمدة من (2016-2022)	99
15	تطور عدد نقاط البيع في الأردن للمدة من (2015 - 2022)	101
16	تطور بطاقات الالكترونية في الأردن للمدة (2015 -2022)	103
17	الفائض والعجز للميزان التجاري في الأردن للمدة من (2011- 2022)	107
18	دور وسائل الدفع الالكتروني في تطور التجارة الخارجية في الأردن للمدة من (2015 - 2022)	109
19	تطور تحويلات نظام التسوية في العراق للمدة من (2011-2022)	116
20	تطور تحويلات نظام المقاصة في العراق للمدة (2011-2011)	118
21	تطور عدد اجهزة الصراف الالي ونقاط الدفع الالكترونية POS في العراق للمدة من (2017-2022)	120
22	تطور عدد البطاقات الالكترونية في العراق للمدة من (2017-2022)	121
23	تطور عدد المحافظ الالكترونية في العراق للمدة من (2017-2022)	122
24	الدفع الالكتروني بواسطة شركات الاتصال في العراق للمدة من (2017 - 2022)	125
25	الفائض والعجز في الميزان التجاري في العراق للمدة من (2011- 2022)	129
26	تطور عمليات التحويل الالكتروني وقيمة الصادرات في العراق للمدة من (2011 - 2022)	131
27	تطور عمليات التحويل الالكتروني وقيمة الاستيرادات في العراق للمدة من (2011 - 2022)	132
28	مجموع قيم الدفع الالكتروني وقيم الصادرات في العراق للمدة من (2017-2022)	134
29	مجموع قيم الدفع الالكتروني وقيم الصادرات في العراق للمدة من (2017-2022)	136

قائمة الأشكال

ت	العنوان	الصفحة
1	الانتاج والتصدير طبقاً لنموذج الفجوة التكنولوجية	36
2	دورة حياة منتج سلعة معينة	37
3	تطور قيمة التحويلات عبر نظام التسوية الاجمالي في السعودية للمدة من (2011-2022)	60
4	عدد أجهزة الصراف الالي والبطاقات الالكترونية في المملكة العربية السعودية للمدة من (2011-2022)	62
5	عدد عمليات السحب وقيمها بواسطة الصراف الالي في السعودية للمدة من (2011 - 2022)	64
6	تطور نقاط البيع POS في السعودية للمدة (2011-2022)	66
7	الفائض والعجز للميزان التجاري في السعودية للمدة (2011- 2022)	69
8	دور وسائل الدفع الالكتروني في تطور التجارة الخارجية في السعودية للمدة (2011 - 2022)	72
9	تحليل تطور نظام التسوية في مصر للمدة من (2011 - 2022)	77
10	تحويلات نظام المقاصة الالكترونية في مصر للمدة من (2011 - 2022)	79
11	تطور عدد اجهزة الصراف الالي وعدد نقاط البيع وعدد البطاقات الالكترونية في مصر للمدة من (2011- 2022)	82
12	الفائض والعجز للميزان التجاري في مصر للمدة (2011- 2022)	86
13	دور عمليات التحويل الالكتروني في تطور التجارة الخارجية في مصر للمدة (2011 - 2022)	88
14	تطور قيمة التحويلات عبر نظام التسوية الاجمالي في الاردن للمدة من (2015-2022)	95
15	الشيكات المتداولة والمعادة في نظام المقاصة الالكترونية (ECC) في الأردن للمدة (2015- 2022)	98
16	عدد اجهزة الصراف الالي في الأردن للمدة من (2016 -2022)	100
17	تطور عدد نقاط البيع في الأردن للمدة من (2015 - 2022)	101
18	تطور بطاقات الالكترونية في الاردن للمدة من (2015 -2022)	104
19	الفائض والعجز للميزان التجاري في الأردن للمدة (2011- 2022)	108
20	دور وسائل الدفع الالكتروني في تطور التجارة الخارجية في الأردن للمدة من (2015 - 2022)	110
21	تطور تحويلات نظام التسوية في العراق للمدة من (2011-2022)	116
22	تطور تحويلات نظام المقاصة في العراق للمدة من (2011-2022)	118
23	تطور عدد اجهزة الصراف الالي ونقاط الدفع الالكترونية POS في العراق للمدة (2017-2022)	121
24	تطور عدد البطاقات الالكترونية في العراق للمدة من (2017-2022)	122
25	تطور عدد المحافظ الالكترونية في العراق للمدة من (2017-2022)	123
26	الدفع الالكتروني بواسطة شركات الاتصال في العراق للمدة من (2017 - 2022)	125
27	الفائض والعجز في الميزان التجاري في العراق للمدة من (2011- 2022)	129
28	تطور عمليات التحويل الالكتروني وقيمة الصادرات في العراق للمدة من (2011 - 2022)	131
29	قيم عمليات التحويل الالكتروني وقيمة الاستيرادات في العراق للمدة من (2011 - 2022)	133
30	دور شركات الاتصال في تطوير الصادرات في العراق للمدة من (2017-2022)	134
31	دور شركات الاتصال في تطوير الاستيرادات في العراق للمدة من (2017-2022)	136

مقدمة:

لقد شهد الاقتصاد العالمي تطورا واضحا في عالم التكنولوجيا والمعلومات ويرجع السبب الرئيسي لهذا التطور الى الدور الكبير الذي أخذته وسائل الدفع الالكتروني في تسهيل عمليات التبادل التجاري بين دول العالم عن طريق تسهيل المعاملات التجارية الالكترونية و الأنشطة الاقتصادية، اذ مرت عمليات التبادل التجاري بمراحل كثيرة على مر الزمن ابتداءاً من نظام المقايضة وما تبعته من صعوبات في عمليات تبادل السلع وتسوية المعاملات حتى ظهور النقود السلعية عن طريق استعمال بعض السلع كمقياس للقيمة مروراً بظهور النقود المعدنية والمسكوكات الذهبية والفضية ومن ثم ظهور النقود الورقية، وقد أخذ هذا التطور شيء فشيء الى أنَّ ظهرت التكنولوجيا الحديثة لتأخذ دورها الفعال في عمليات التبادل التجاري عن طريق وسائل الدفع الالكتروني الحديثة وظهور التجارة الالكترونية والتي اعتمدت على الوسائل الحديثة بمختلف اشكالها من اجل تسهيل وتسوية عمليات التبادل التجاري وهذا أسهم في ظهور وسائل الدفع الالكتروني سواء كانت البطاقات الالكترونية المصرفية أو المحافظ الالكترونية و الشيكات الالكترونية و نظام التحويل الالكتروني واجهزة الصراف الالية و ونقاط البيع..... وغيرها من الوسائل الحديثة).

أنَّ انتشار استعمال ادوات الدفع الالكتروني الحديثة والالية التي يتم بها كان لها أثر بالغ في وظائف وسياسات البنوك المركزية وبالتحديد في ادارة الوسائل التي يتم عن طريقها الدفع الكترونيا عبر الانترنت والتي تعد من اهم الأدوات المستخدمة لتحقيق التبادل التجاري باقل جهد واسرع وقت ممكن ، من هنا نجد أنَّ هذه الوسائل تطورت بشكل سريع وقد لاقت قبولا كبيرا في الدول ولكن بمعدلات متباينة ما بين دولة واخر ، فنرى بعض الدول مثلا السعودية كانت من بين الدول التي اتجهت الى الاهتمام بتطوير استعمال وسائل الدفع الالكتروني وقد استطاعت أنَّ تقطع شوطاً كبيراً في تطوير وانتشار هذه الوسائل والذي ساعدهما في ذلك تقبل مجتمعاتها لهذه التقنيات لما توفره لهم من سهولة وامان في التعاملات التجارية عبر انظمة التحويل الكترونية للتسوية والمقاصة وبشكل يوفر لهم ما يحتاجونه من السلع والمنتجات المطلوبة عن طريق التبادل التجاري بين الدول ، وكما نلحظ ان وسائل الدفع الالكتروني قد اخذت بالانتعاش تدريجياً بين الدول مثلاً مصر والاردن لمواكبة التطور في العالم الخارجي .

أولاً: اهمية البحث :

تتركز اهمية البحث في بيان العلاقة بين وسائل الدفع الالكتروني ومتغيرات التجارة الخارجية المهمة المتمثلة في (الصادرات والاستيرادات) والمقارنة بينهما في دول العينة (السعودية ، مصر ، الأردن ، العراق)، لقد برزت اهمية موضوع البحث وذلك بسبب أنَّ وسائل الدفع الالكتروني اصبحت ذات اهمية كبيرة وضرورة ملحة لمواكبة تطور عمليات التحويل الالكتروني عن طريق انظمة التسوية التي تستخدم لتسوية وتحويل المبالغ والمدفوعات ذات القيم الكبيرة بين المشاركين والتنفيذ المستمر واليومي لإجراءات معالجة أوامر الدفع وغيرها ، لاسيما بعد الانتقال الى عمليات التبادل الالكتروني في ظل الانفتاح المالي والاقتصادي الذي يشهده الاقتصاد العالمي فضلا عن ثورة المعلومات والتكنولوجيا التي يشهدها الاقتصاد العالمي على المستويين المحلي والدولي اختصاراً للوقت وتقليلاً للجهد. .

ثانياً : مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث بالتساؤل الاتي :

هل أنَّ وسائل الدفع الالكتروني تسهم في دعم التجارة الخارجية وماهي علاقة وسائل الدفع بالتجارة؟

ثالثاً : فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية مفادها أنَّ زيادة انتشار وسائل الدفع الالكتروني يؤدي الى تطور التجارة الخارجية في الدول (السعودية ومصر و الأردن والعراق) بحكم المزايا التي توفرها هذه الوسائل.

رابعاً : هداف البحث:

يرمي البحث الى تحقيق مجمل من الاهداف:

1- التعرف على اهمية ومراحل تطور وسائل الدفع الالكتروني والمزايا والمخاطر التي ترافق استعمال هذه الوسائل.

2- معرفة كيفية تأثير او اليات انتقال مزايا وسائل الدفع الالكتروني الى متغيرات التجارة الخارجية.

3- بيان العلاقة ومدى تأثير وسائل الدفع الالكتروني في دعم التجارة وتسهيل العمليات التجارية .

خامساً: منهجية البحث :

تم استعمال منهج البحث التحليلي الوصفي .

سادساً : حدود البحث:

شملت المدة (2011–2022) ما عدا الاقتصاد الأردني من (2015 – 2022) وذلك لعدم توفر البيانات للأعوام السابقة .

الحدود المكانية: تمثلت بالدول (السعودية ، مصر ، الأردن ، العراق).

سابعاً: هيكلة البحث:

ان هيكلة البحث تكونت من ثلاثة فصول تضمن الاول (الاطار النظري و المفاهيمي لوسائل الدفع الالكتروني و التجارة الخارجية) وقد تم تقسيمه على ثلاثة مباحث ، تضمن المبحث الاول (مفهوم وسائل الدفع الالكترونية وخصائصها وانواعها واهميتها ومزاياها وسلبياتها) اما الثاني فيتضمن (الاطار النظري و المفاهيمي للتجارة الخارجية) في حين تناول الثالث (علاقة وسائل الدفع الالكترونية مع بعض متغيرات التجارة الخارجية).

في حين تضمنت هيكلة الفصل الثاني (تحليل تطور وسائل الدفع الالكتروني والتجارة الخارجية في دول العينة) مقسم على ثلاثة مباحث كل مبحث خاص بدولة من دول العينة ، فقد تضمن الاول (تحليل تطور وسائل الدفع الالكتروني والتجارة الخارجية في السعودية) في حين يتضمن الثاني (تحليل تطور وسائل الدفع الالكتروني والتجارة الخارجية في مصر) في حين تناول المبحث الثالث (تحليل تطور وسائل الدفع الالكتروني والتجارة الخارجية في الأردن).

وجاء الفصل الثالث بعنوان (تحليل تطور وسائل الدفع الالكتروني والتجارة الخارجية في العراق) وتم تقسيمه الى ثلاثة مباحث ، تضمن الاول (تحليل تطور وسائل الدفع الالكتروني في العراق) اما الثاني فقد تناول (تحليل تطور التجارة الخارجية في العراق) في حين تناول الثالث (دور وسائل الدفع الالكترونية في تطوير التجارة الخارجية في العراق) واخيراً خصص المبحث الرابع الى (الدروس المستفادة من تجارب دول العينة).

ثامناً : بعض الدراسات السابقة:

أ- الدراسات العربية :

الدراسة (1)	**الباحث / اكرام كرباع (2020)** [1]
عنوان الدراسة	**دور أدوات الدفع الدولية الحديثة في تطوير التجارة الخارجية - تجارب بعض الدول**
جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على طرائق الدفع الحديثة وأنواعها ومعرفة العوامل التي أدت إلى تطور أدوات الدفع الدولية الحديثة والتي بدورها قد أسهمت في تطور التجارة الخارجية ، ولمعرفة كيف ساعدت ادوات الدفع الحديثة في تطوير التجارة الخارجية . اذ تعتبر ادوات ووسائل الدفع الدولية الحديثة من العوامل المهمة التي ساعدت على تطور التجارة الخارجية . وقد توصلت الدراسة الى انه كان لأدوات الدفع الدولية الحديثة دوراً في تطوير التجارة الخارجية لتركيا والإمارات العربية المتحدة إذ قام كلا الدولتين بإدخال بطاقات دفع دولية حديثة متوافقة مع نظام الدفع المستخدم دولياً.	
الدراسة (2)	**الباحثتين / بن شوشة وافية ، بن كالي زهور (2020)** [2]
عنوان الدراسة	**اثر تطور وسائل الدفع البنكية على تمويل التجارة الخارجية**
اكدت هذه الدراسة على معرفة مدى تأثير تطور طرائق الدفع المصرفية على تمويل التجارة الخارجية والسعي لتعلم التقنيات الرئيسة لتمويل التجارة الخارجية من أجل تطوير وإبراز التجارة الدولية على المدى القصير أو المتوسط أو الطويل ، وقد ركزت الدراسة على ما هو اثر تطور وسائل الدفع البنكية على تمويل التجارة الخارجية ، اذ توصلت الدراسة أنَّ وسائل الدفع الالكترونية اثرت في انخفاض ملموس في وسائل الدفع التقليدية ، رغم ما توفره وسائل الدفع الإلكترونية من مزايا للزبائن ولكن هذا لا ينفي أنها تعاني من عيوب ومخاطر متمثلة في الجرائم الإلكترونية وإن استعمال وسائل الدفع في تمويل التجارة الخارجية له أثر إيجابي كبير في تنمية حركة التجارة الخارجية نظرا لما تعطيه من ضمانات كافية لأطراف عملية التبادل التجاري ، ويعد الاعتماد المستندي تقنية دفع وتمويل في التجارة الخارجية لإتمام الصفقات التجارية في أحسن الظروف و أحسن ما يميزه من غيره من الوسائل هو وجود مستندات معينة كأداة للشحن والفاتورة التجارية التي تؤمن السير الحسن لعمليتي التصدير والاستيراد ، على الرغم من أنَّ تقنية الاعتماد المستندي تميزها الثقة والأمان في التعامل، إلا أنها لا تخلو من المخاطر، كالسرقة وتعرض البضاعة للتلف وعدم وصول البضاعة في الوقت المناسب التي تنقص من أهمية العملية .	
الدراسة (3)	**الباحث / حيدر كامل مجيد (2021)** [3]
عنوان الدراسة	**واقع وسائل الدفع الالكترونية في العراق للمدة من (2010 - 2018)**
ان هذه الدراسة سلّطة الضوء على طرائق الدفع الالكتروني وأنواعها وعملها في المصارف العراقية والتعرف على التدابير الوقائية اللازمة التي تطبقها المصارف العراقية للحد من المخاطر التي تتعرض لها نظم المعلومات الالكترونية وأسباب حدوثها وأهمية هذه الأساليب في توسيع نطاق عمل المصارف العراقية في مجال التجارة الالكترونية، وقد تركزت الدراسة على أمر اساسي هو أنَّ البنوك العراقية لم تتكيف	

1) اكرام كرباع ، دور أدوات الدفع الدولية الحديثة في تطوير التجارة الخارجية . تجارب بعض الدول ، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر. بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر ،2019 . 2020.

2) بن شوشة وافية ، بن كالي زهور ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمحاسبية ، جامعة فارس بالمدية . كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، الجزائر ، 2019 . 2020 .

3) حيدر كامل مجيد ، واقع وسائل الدفع الالكترونية في العراق ، بحث مقدم الى جامعة المستنصرية . كلية الادارة والاقتصاد ، دار النشر المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد 96 ، لسنة 2021 .

للتطور العالمي للخدمات المصرفية الإلكترونية والمتمثل في استعمال وسائل الدفع الإلكترونية لتلبية حاجات ورغبات العملاء ومن ثم جذب المزيد من العملاء والذي سينعكس ايجاباً على الزيادة في الايرادات والارباح ، وقد توصلت الدراسة الى أنَّ استعمال وسائل الدفع الإلكترونية تؤدي إلى زيادة نسب السيولة لدى البنوك عن النسب التي يحددها البنك المركزي، ما سيشجع البنوك على زيادة إقراضها. ولاستعمال نظام التسوية الإجمالية في الوقت الحقيقي (RTGS) يجب أن يكون لديك أموال كافية في البنك لمعالجة أمر دفع في مرحلة الإغلاق الأولى، اذ أنَّ تسويتها نهائية ولا رجعة فيها ويتم ترحيل المعاملات إلى المرسل في الوقت نفسه . ويعمل نظام المقاصة الإلكترونية (ACH) على تقليل المخاطر الناشئة عن التبادل اليدوي للأدوات، ويضمن جودة عالية لخدمات الدفع، ويزيد من كفاءة المعاملات وتحويلات الأموال، ويحسن السيولة.

الدراسة (4)	**الباحث / أحمد فالح عبد الرحيم الياسري (2022)** [1]
عنوان الدراسة	**دور ادوات الدفع المالية في تمويل تجارة العراق الخارجية للمدة من (2003 - 2020) دراسة تحليلية .**
لقد جاءت هذه الدراسة لتبين معرفة الكيفية التي تمول فيها تجارة العراق الخارجية، سواء كانت التجارة للقطاع العام ام الخاص، والتأكد من أدوات الدفع المالية المستخدمة في تسوية المعاملات الاقتصادية الخارجية ومن ثم الوصول الى الأداة الأكثر أهمية في تمويل التجارة الخارجية والتأكد من طبيعة المخاطر التي يواجهها تمويل التجارة الخارجية في العراق. وقد توصلت الدراسة الى أنَّ استعمال الأدوات المالية المتنوعة والمتطورة في تمويل تجارة العراق الخارجية يمكن أنَّ تؤدي الى زيادة حجم التبادل التجاري الدولي وضمان استقراره واستمراره ، وان نافذة بيع العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي هي الممول الرئيس للتجارة الخارجية فضلا عن وزارة المالية والمصادر الدولارية من خارج النافذة.	

ب ـ الدراسات الاجنبية :

الدراسة (1)	**الباحث /** Mark Kimberley Dixon (2006) [2]
عنوان الدراسة	**Effects on International Trade and Trade Finance of a Transition to Electronic Methods .** **التأثيرات في التجارة الدولية وتمويل التجارة للانتقال الى الاساليب الالكترونية**
ان هذه الدراسة جاءت بصياغة انموذج ثم التحقق من صحته وتحسينه لفهم التنبؤ بالتحول في التكاليف والمخاطر التي ينطوي عليها تمويل التجارة مع انتقال الصناعة من وثائق التجارة الورقية الى وثائق التجارة الالكترونية و هل أنَّ هنالك تأثيرات لوسائل الدفع الالكتروني او الانتقال من الاساليب الورقية التقليدية الى الاساليب الالكترونية في تمويل التجارة الدولية ، ومعرفة هل أنَّ تحويل عمليات الدفع من الاساليب التقليدية الورقية الى الاساليب الحديثة المتطورة الكترونياً في قطاع الدفع والتجارة الخارجية له اثاره وانعكاساته في تسهيل عمليات التبادل وعمليات التحويل ، وقد توصلت الدراسة الى عن طريق عمل استبانة الى انه هنالك تأثيراً واضحاً لوسائل الدفع والاساليب الالكترونية الحديثة على تطور التجارة الدولية وذلك عن طريق تقليل تكاليف المعاملات بالنسبة للبنوك بشكل كبير وان الحصول على المستندات في	

1) أحمد فالح عبد الرحيم الياسري ، دور ادوات الدفع المالية في تمويل تجارة العراق الخارجية للمدة (2003 . 2020) دراسة تحليلية ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد . جامعة البصرة ، لسنة 2022 .

(2) Mark Kimberley Dixon , Effects on International Trade and Trade Finance of a Transition to Electronic Methods, dissertation is presented for the degree Doctor of Philosophy of The University of Western Australia , 2006 .

شكلها الالكتروني سيؤدي الى تقليل التناقضات بين الاعتمادات والمستندات المقدمة بشكل واسع وان التوثيق والتحقق الالكتروني سيؤدي الى تحسين الامن وتقليل الاحتيال ضد البنوك ومن ثم تقليل تكاليف الموظفين بالنسبة للبنوك التجارية .
الدراسة (2) **الباحثان /** **Igbunu Richard ، Okifo Joseph** (2015) [1]
عنوان الدراسة **Electronic Payment System in Nigeria: Its Economic Benefits and Challenges .** **نظام الدفع الالكتروني في نيجيريا : فوائده الاقتصادية والتحديات .**
اهتمت هذه الدراسة بالتعرف على نظام الدفع الالكتروني في نيجيريا وما هي فوائده وماهي التحديات الاقتصادية التي تواجهه وهل أنَّ وصول الإنترنت كان له دور في نقل المدفوعات والمعاملات الإلكترونية إلى مستوى نمو ومتقدم ، وهل أنَّ لوسائل الدفع الالكتروني تأثيراً بارزاً وواضحاً في عمليات التحول الالكتروني عبر الانترنت وهل أنَّ الانتقال من عمليات التحويل النقدي الى عمليات التحول الالكتروني له اهمية في تسهيل عمليات التحويل . وقد توصلت الدراسة الى أن الدفع الإلكتروني يواجه بعض التحديات مثل القبول العام والافتقار إلى منصة موحدة تديرها البنوك التجارية او الافتقار إلى البنية التحتية الكافية والقضايا الأمنية، ولكن مع الاستعمال السليم لنظام الدفع الإلكتروني ، سيتم معالجة الفساد الذي يعد سرطانًا في الساحة الحكومية بشكل شامل اذ يمكن للمستهلكين شراء السلع والخدمات من الإنترنت وإرسال أرقام بطاقات الائتمان غير المشفرة عبر الشبكة . وان فوائد الدفع الإلكتروني لا يمكن قياسها ، لانها ستحفز نيجيريا على التحول إلى مجتمع غير نقدي والقضاء على الخوف من المجهول .
الدراسة (3) **الباحث /** **Musalia Kilasi Eric and Dr. Oluoch Oluoch (2017)** [2]
عنوان الدراسة **EFFECTS OF MOBILE BANKING ON CAPITAL STRUCTURE OF COMMERCIAL BANKS IN KENYA.** **اثر الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول علي هيكل راس مال البنوك التجارية في كينيا**
لقد سلطة هذه الدراسة الضوء على استكشاف آثار الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول في هيكل رأس مال البنوك التجارية في كينيا ، وكيفية تأثير الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول على هيكل راس مال البنوك التجارية في كينيا عن طريق اعتماد التكنولوجيا الحديثة في عمليات التبادل التجاري . وقد توصلت الدراسة الى أنَّ مبلغ القروض الصادرة، ومبلغ السحب، ومبلغ الودائع وعدد مستخدمي البنوك المتنقلة كانت متغيرات مرضية في تفسير هيكل رأس مال البنوك التجارية في كينيا. وأظهرت نتائج التحليل أنَّ حجم الودائع يرتبط بشكل إيجابي ومعنوي بهيكل رأس مال البنوك التجارية. وكذلك أنَّ حجم السحوبات كان مرتبطًا بشكل إيجابي ومعنوي بهيكل رأس مال البنوك التجارية. ومما سبق يفضل أنَّ تقوم البنوك التجارية بتوسيع الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول عن طريق اعتماد التكنولوجيا في عمليات التبادل التجاري .

(1) Okifo Joseph, Igbunu Richard, Electronic Payment System in Nigeria: Its Economic Benefits and Challenges, Journal of Education and Practice ISSN 2222-1735 (Paper) ISSN 2222-288X (Online) Vol.6, No.16, 2015 .

(2) Musalia Kilasi Eric and Dr. Oluoch Oluoch , EFFECTS OF MOBILE BANKING ON CAPITAL STRUCTURE OF COMMERCIAL BANKS IN KENYA International Journal of Finance and Accounting ISSN 2518-4113 (Online) Vol.2, Issue 6, No.3, pp 20-33, 2017

الدراسة (4)	الباحث / Mingjun Wang (2019) [1]
عنوان الدراسة	**Impact of the Electronic Payment Environment of the Importing Country on China's Export Trade.** **تأثير بيئة الدفع الالكتروني للدولة المستوردة في تجارة الصادرات الصينية**
لقد اهتمت هذه الدراسة بالتحليل التجريبي للعلاقة بين بيئة الدفع الإلكتروني الأجنبية وتجارة التصدير الصينية، ودراسة عوامل الدفع الإلكتروني الأجنبي التي ستؤثر في تجارة التصدير الصينية ، وما إذا كانت هذه التأثيرات مهمة ، وما دور الدفع الالكتروني في عمليات الاستهلاك المحلي بالنسبة للدول المستوردة وهل يقتصر دور الدفع الالكتروني على الاستهلاك والتداول المحلي ام يأخذ ابعاداً اخرى تتمثل في عمليات التصدير والاستيراد الخارجي عبر الانترنت ، وقد توصلت الدراسة الى أنَّ درجة الدفع النقدي ودخل الفرد وبيئة الدفع الإلكتروني في الدول المستوردة لها تأثير كبير على تجارة التصدير في الصين ، لذلك فإن تأثير مستويات الدفع الإلكتروني على حجم تجارة التصدير أضعف من تأثير طرائق الدفع التقليدية ويرجع السبب في ذلك الى ان المعاملات السلعية بالجملة التي تعتمد على طرائق الدفع التقليدية تحتل مكانة كبيرة مهيمنة . وبالتالي كلما ارتفعت درجة التنمية الاقتصادية، كانت بيئة الدفع الإلكتروني أفضل وقلّ الترويج لتجارة الصادرات الصينية.	

أهم ما يميز هذا البحث عن الدراسات السابقة :

ان ما جاء به هذا البحث هو امتداد للدراسات السابقة اذ نجد أنَّ هنالك تشابه بينها وبين ما تناولناه في بحثنا الحالي ولكن ما يتميز به هذا البحث هو التركيز على تحليل ودراسة طبيعة العلاقة بين وسائل الدفع الالكتروني والتجارة الخارجية عن طريق بيان تأثير هذه الوسائل على متغيرات التجارة الخارجية المتمثلة بـ (الصادرات ، الاستيرادات) في عينة البحث المدروسة للدول العربية (السعودية ، مصر ، الاردن) وكيفية استفادة العراق من تجارب هذه الدول كون التجربة نشأت وطبقت حديثاً في العراق .

(1) https://www.google.com/search?q=Impact+of+the+Electronic+Payment+Environment

الفصل الأول

الاطار النظري و المفاهيمي لوسائل الدفع الالكتروني و التجارة الخارجية

تمهيد

كانت البدايات الاولى لإجراء عملية التبادل السلعي هي عملية المقايضة كوسيلة للدفع وتبادل السلع وذلك لعدم معرفة وظهور النقود، وحدث هذا الأمر في بداية تعاملات المجتمعات بتبادل السلع بيعاً وشراء، واستمر العمل بتلك الطريقة لمدة طويلة، ومع مرور الزمن وتطور العلاقات التجارية ، وزيادة المعاملات ونمو ووفرة السلع وظهور الصعوبات في عملية التبادل في نظام المقايضة لجأ الناس إلى التفكير في إنشاء وسيط يمكن عن طريقه تبادل السلع بسرعة و بحرية، مع تبرئة ذمة كل طرف في العملية التبادلية التجارية، و تم توجيه الناس إلى فكرة النقود كوسيلة لتؤدي دور الوسيط المنقذ، وهكذا ظهرت النقود وأصبحت وسيلة الدفع المناسبة للحصول على السلع وتبادلها بين المستهلكين، ما أدى إلى البحث عن طريقة لإنقاذها من مخاطر الضياع والسرقة، وتم الوصول إلى فكرة البنوك. وبما أنَّ البنوك أصبحت الوسيلة الضامنة للحفاظ على سلامة وحفظ ونقل النقود، فقد عملت على تطوير الخدمات التي تقدمها لعملائها، ويمكن عَدُ أنَّ تطور الخدمات المالية والمصرفية للبنوك يرتبط بشكل وثيق بتطور طريقة الإنتاج للرأسمالية، و تطور الخدمات المالية ساعدت على تطور النقود اذ تتخذ صوراً واشكالاً مختلفة، وذلك بحسب الضرورة والحاجة، ومن أهم تلك الصور والاشكال هي النقود المعدنية والنقود المصرفية ومنها النقود الورقية والشيكات والحوالات وبطاقات الائتمان التي أصبحت وسيلة للدفع. وبالتالي تطور هذه الوسائل التي ظهرت بشكل جديد لم يكن معروفاً من قبل، والمقصود هو ظهور وسائل الدفع الإلكتروني . ومما تقدم يمكن تقسيم الفصل الى ثلاثة مباحث وكما يأتي :

المبحث الاول : مدخل مفاهيمي ونظري للدفـع الالكترونـي

المبحث الثاني : الاطار المفاهيمي والنظري للتجارة الخارجية

المبحث الثالث : العلاقة النظرية بين وسائل الدفع الالكتروني والتجارة الخارجية

المبحـــث الأول

مدخل مفاهيمي ونظري للدفــع الالكترونـــي

المطلب الأول: مفهوم الدفع الالكتروني :

لم يكن هناك تعريف موحد ومتفق عليه لوسائل الدفع الالكتروني بين الكتاب والباحثين فقد عرفتها الوثائق الامريكية بأنها ((الاستعمال الامثل لكل انواع تكنلوجيا الاتصالات المتاحة من اجل تنمية النشاط التجاري للمشروعات)) [1] .

وكذلك يُعرَف على أنها ((:تقنية تستعمل فيها وسائل كهربائية أو مغناطيسية أو ضوئية أو الكهرومغناطيسية في تبادل المعلومات وتخزينها))[2] ايضاً عرف على أنه ((مجموعة من الادوات والتحولات الالكترونية التي تصدرها المصارف والمؤسسات كوسيلة دفع وتتمثل في البطاقات البنكية والنقود الالكترونية والشيكات الالكترونية)) [3].

وتتضمن عملية الدفع أربعة أطراف: العميل (الدافع أو المشتري) المصرف الذي اصدر وسيلة الدفع و المصرف الذي يتحصل على المبلغ لحساب المستفيد من الدفع (البائع)،. ولذلك يعد الدفع الالكتروني ((بانه مجموعة من الادوات واجراءات التشغيل ونظم المعلومات والاتصالات التي تعمل على توفير البيانات والمعلومات وارسالها من القائم بالدفع الى المدفوع اليه وتسوية المدفوعات))[4].

وبناءً على ما سبق نرى أنَّ وسائل الدفع الالكتروني هي عبارة عن بطاقات تحمل شكلاً هندسياً محدداً تحمل اسم المؤسسة المصدرة لها وشعارها ورقمها واسم حاملها ورقم حسابه وتاريخ انتهاء الصلاحية الذي بموجبها يمكن لحاملها سحب المبالغ النقدية من أجهزة الصراف الآلي اي (سحب النقود الخاصة بالبنوك) أو تقديمها كأداة للوفاء بالسلع والخدمات للشركات والتجار الذين يتعامل معهم، وقد تكون ضامنه للوفاء في التعاملات التجارية وفي حدود مبلغ نقدي معين.

---

[1]) عبد الفتاح بيومي حجازي، التجارة الالكترونية وحمايتها القانونية ،ط1،دار الكتب القانونية، الاسكندرية ، 2007 ،ص460

[2]) محمود الكيلاني، الموسوعة التجارية: عمليات بين البنوك، المجلد الرابع، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص33.

[3]) Dhoir loupertre caterine, Droit du credit edition ell pses. Lyon 1999.p 11.

[4]) محمود الكيلاني ، الموسوعة التجارية والمصرفية المجلد 2 التشريعات التجارية والالكترونية – دراسة مقارنة ، ط1، مجلة القانون البحري والنقل ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2007،ص44.

المطلب الثاني: خصائص وسائل الدفع الالكتروني

تتصف وسائل الدفع الإلكتروني بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن وسائل الدفع التقليدية ومن اهم هذه الخصائص هي:- [1]

1- يتسم الدفع الالكتروني بالطبيعة الدولية أي أنه وسيلة مقبولة من جميع الدول، اذ يتم استعماله لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر فضاء الكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم.

2- يستخدم هذا الأسلوب لتسوية المعاملات الالكترونية عن بعد، اذ يتم إبرام العقد بين أطراف متباعدين مكانياً، ويتم الدفع عبر شبكة الانترنت بتبادل المعلومات الالكترونية بفضل وسائل الاتصال اللاسلكية، ويتم إعطاء أمر الدفع وفقاً لمعطيات الكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين طرفي العقد.

3- المرونة في القدرة على التكيف والاستجابة للتغيرات سواء أكانت راجعة إلى التطور في سلوك الوحدات (افراد و مؤسسات) ومجال وسائل الدفع وقنوات الاتصال أم القوانين و التنظيمات.

4- يتم الدفع عن طريق استعمال النقود الالكترونية وهي قيمة نقدية تتضمنها بطاقة بها ذاكرة رقمية أو الذاكرة الرئيسة للمؤسسة التي تهيمن على إدارة عملية التبادل.

5- دفع الفواتير عن طريق تحويل مبلغ لجهات أخرى خارج المصرف عن طريق الصيرفة الإلكترونية.

6- يتم إعطا امر الدفع وفقاً لمعطيات الكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين طرفي العقد.

ومن الخصائص المذكورة نستنتج بأن نظام الدفع الالكتروني هو الطرائق و الأدوات المختلفة التي تتم بصفة رسمية عن طريق مختلف الوسائل (البطاقات الإلكترونية، النقود الالكترونية، الشيكات الالكترونية) من أجل تقديم خدمة للمستفيد منها عن طريق برامج و حواسيب لها صفة الارتباط فيما بينها عن طريق الإنترنت من أجل القيام بخدمة مثل سحب أو تحويل أو تسوية.....الخ .

---

[1]) انظر في ذلك:

- صلاح إلياس ، وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود الوسائل الحديثة ، الملتقى العلمي الدولي الرابع ، حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية، واشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، المركز الجامعي بخميس مليانة 26-27 ابريل ،2017،ص22.

- محمد كمال طه، الأوراق التجارية ووسائل الدفع الالكترونية الحديثة، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2005،ص39

المطلب الثالث : اسباب نشوء وسائل الدفع الالكتروني :

ظهرت وسائل الدفع الإلكتروني استجابة للتطور التكنولوجي المتسارع والتحولات الجذرية التي طرأت على أنماط الحياة والمعاملات المالية. يمكن تلخيص أهم أسباب ظهورها في النقاط التالية:

أولاً : تراجع فعالية وسائل الدفع التقليدية : بسبب انعدام الامن و استخدام تكنلوجيا الاتصال والمعلومات في المجال المصرفي بالإضافة الى ظهور منظمات ومؤسسات مالية عالمية في مجال المدفوعات .

ثانياً : التطور التكنولوجي: المتمثل بانتشار الإنترنت والبنية التحتية اللازمة لإجراء المعاملات المالية عبر شبكة عالمية، وتطور أجهزة الحاسوب والهواتف الذكية التي ساهمت في سهولة الوصول إلى الخدمات المالية وتنفيذ المعاملات في أي وقت ومن أي مكان.

ثالثاً : تطور أنظمة التشفير: ضمان أمان المعاملات المالية وحماية البيانات الشخصية.

رابعاً : الطلب المتزايد على الراحة والسرعة: اذ توفر وسائل الدفع الالكتروني الوقت والجهد وتجنب الزحام والانتظار في البنوك أو محلات البيع وإمكانية إجراء المعاملات على مدار الساعة اذ لا تتقيد بأوقات العمل الرسمية. وكذلك تنوع الخيارات لتناسب احتياجات المستخدمين المختلفة.

خامساً : التوسع في التجارة الإلكترونية: فقد يبحث العميل عن طرق دفع آمنة وسريعة وأكثر كفاءة لتسهيل عمليات الشراء عبر الإنترنت.

خامساً العولمة والاقتصاد العالمي: المتمثلة في تسهيل المعاملات المالية عبر الحدود وتحويل الأموال وإجراء المدفوعات الدولية بشكل أسرع وأقل تكلفة.

سادساً : صعوبة تتبع المعاملات النقدية: مما يسهل عمليات غسيل الأموال والتهرب الضريبي.

وعليه نعتبر وسائل الدفع الإلكتروني ثورة في عالم المال والأعمال، وقد أصبحت جزءًا لا يتجزأ من حياتنا اليومية. ومع استمرار التطور التكنولوجي، يمكننا توقع ظهور المزيد من الابتكارات في هذا المجال.

المطلب الثالث: أنواع وسائل الدفع الالكتروني

أنَّ وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة حسب اللجنة الأوروبية هي عبارة عن قيمة نقدية مخزنة إلكترونيا على حامل إلكتروني مثل بطاقة ذات رقاقة أو ذاكرة حاسوب، تصدر مقابل إيداع مبلغ مالي قيمته لا تقل عن القيمة النقدية الصادرة، يتم قبولها كوسيلة دفع لدى كل المؤسسات مع تلك المصدرة

لها، وتكون تحت تصرف مستعمليها كبديل إلكتروني للقطع والأوراق النقدية[1] :.

اولاً- البطاقات البنكية وأنواعها: هي البطاقات التي تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة ويتم استعمالها كأداة ضمان وتتميز بكونها توفر كلا من الوقت والجهد لحاملها وكذلك تزيد من ايرادات البنك المصدر لها لما يحصل عليه من رسوم مقابل الخدمات أو من فوائد مقابل التأخر في السداد ولا يتم إصدار هذه البطاقات إلا بعد دراسة جيدة لموقف العميل حتى لا يواجه البنك المصدر مخاطر عالية في حالة عدم السداد ، وللبطاقة البنكية عدة تسميات إلا أن مسمى بطاقات الائتمان هو الأكثر شيوعا وذلك لأنها بجانب كونها ((وسيلة دفع فإنها تعطي حاملها ائتماناً قصير الأجل)) [2] ، كما يمكن تعريف بطاقة الدفع الإلكترونية بأنها ((بطاقة دفع بلاستيكية يمكن استعمالها في عمليات الشراء بدلا من استعمال النقود)) ، وانها تشبه بطاقة الائتمان ولكن تختلف عن البطاقة الائتمانية في انه يتم دفع المال بشكل مباشر من حساب المصرف لحامل البطاقة عند القيام بأي معاملة مالية على عكس البطاقة الائتمانية [3] ، وهنالك أنواع من البطاقات البنكية نذكر منها:

أ- البطاقات الائتمانية:- تعتبر بطاقات الائتمان من أهم أدوات الدفع الإلكتروني في عصرنا الحالي، وتتنوع أنواعها لتناسب احتياجات الأفراد والشركات المختلفة. هي بطاقات خاصة تصدرها البنوك والمؤسسات المالية الأخرى لعملائها كخدمة إضافية، وهي عبارة عن بطاقة مغناطيسية يستطيع حاملها أن يستخدمها في شراء معظم حاجياته أو أداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات، وبطاقة الائتمان تكون في حدود مبالغ معينة متفق عليها بين البنك والعميل مثل: بطاقة الفيزا والماستر كارت وأمريكان اكسبرس و الدينرز كليب والمؤسسات التجارية....الخ [4]. وسوف يتم توضيح ذلك كما يأتي:

1. **بطاقة الائتمان الكلاسيكية (Standard Credit Card):** وهي البطاقة الأكثر شيوعًا وتقدم حدًا ائتمانيًا محددًا. من مزاياها سهولة الحصول عليها، قبولها في معظم الأماكن، وتوفر بعض المزايا الأساسية مثل برامج المكافآت البسيطة ومن عيوبها قد يكون حد الائتمان منخفضًا نسبيًا مقارنة بأنواع أخرى، ورسوم فائدة أعلى في حالة عدم سداد المبلغ المستحق بالكامل.

---

[1]) محمد الامين الرومي ، نظام القانوني للتوقيع الالكتروني ،ط1، دار الفكر الجامعي، 2006 ، ص125.

[2]) ابراهيم السواح ، نادر شعبان ، النقود البلاستيكية وأثر المعاملات الالكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية ، ط1، الدار الجامعية ، الاسكندرية، 2006،ص89.

[3])شريف محمد غنام، محفظة النقود الالكترونية الرؤية المستقبلية ، ط2، دار الجامعة الجديد، مصر، 2007، ص14.

[4]) محمد عبد الحسين الطائي، التجارة الالكترونية المستقبل الواعد للأجيال القادمة ،ط1، دار الثقافة والتنويع ، عمان، 2010،ص186.

2. **بطاقة الائتمان الذهبية (Gold Credit Card):** تقدم مزايا إضافية مقارنة بالبطاقة الكلاسيكية، مثل حد ائتماني أعلى، وبرامج مكافآت أكثر سخاءً، وخدمات مساعدة على مدار الساعة. من مزاياها انها تناسب الأشخاص الذين يسافرون كثيرًا أو يقومون بإنفاق كبير. ومن عيوبها انها تتطلب مؤهلات أعلى للحصول عليها، ورسوم اشتراك سنوية أعلى.
3. **بطاقة الائتمان البلاتينية (Platinum Credit Card):** هي أعلى فئة من بطاقات الائتمان وتقدم مزايا حصرية، مثل خدمة العملاء المميزة، وتأمين السفر، وخصومات خاصة في الفنادق والمطاعم. من مزاياها انها تناسب الأشخاص الذين يبحثون عن أقصى قدر من الرفاهية والمزايا. ومن عيوبها انها تتطلب مؤهلات مالية عالية جدًا، ورسوم اشتراك سنوية مرتفعة.
4. **بطاقة الخصم الفوري :** هي وسيلة دفع إلكترونية تربط بين حسابك المصرفي وعمليات الشراء التي تقوم بها. عند استخدام هذه البطاقة، يتم خصم المبلغ مباشرة من رصيدك في الحساب الجاري، عندما يتم إدخالها في جهاز نقاط البيع (POS) أو تمريرها على قارئ البطاقات، ثم إدخال رمزك السري. يتم التحقق من وجود رصيد كافٍ في حسابك، ويتم خصم المبلغ المستحق فوراً. ومن مزاياها هو الامان اذ لا يمكنك إنفاق أكثر مما لديك في حسابك وكذلك سهولة الاستخدام في عمليات الشراء اليومية. تجنب حمل النقود يمكنك تتبع جميع معاملاتك بسهولة. لكن من عيوبها هي انه لا يمكنك إنفاق أكثر من الرصيد المتوفر في حسابك ، وكذلك قد لا يتم قبولها في جميع الأماكن مقارنة ببطاقات الائتمان.
5. **بطاقة الائتمان المجددة :** هي نوع من بطاقات الائتمان التي تسمح باستخدام مبلغ محدد من المال مرارًا وتكرارًا، شريطة أن تقوم بسداد المبلغ الذي استخدمته. بعبارة أخرى، يمكنك سحب مبلغ معين، ثم سداده، ثم سحبه مرة أخرى، وهكذا. ومن مميزاتها تمكنك من استخدام المبلغ المتاح متى احتجت إليه. وكذلك سهولة الاستخدام في عمليات الشراء اليومية. ولكن لا تخلوا من العيوب فمن عيوبها إذا لم يتم إدارة البطاقة بحكمة، يمكن أن تؤدي إلى تراكم الديون. وكذلك يمكن أن تكون الفوائد مرتفعة إذا لم يتم سداد المبلغ المستحق بالكامل. بالإضافة الى انها قد تدفعك سهولة استخدام البطاقة إلى إنفاق أكثر مما تستطيع.
6. **بطاقة الفيزا العالمية :**

وهي بطاقة الكترونية تصدرها المنظمة غير ربحية تعطي حق إصدار البطاقات للبنوك و

الأعضاء المشتركين فيها مقرها كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية، اذ تقسم هذه المنظمة العالم إلى 7 مناطق هي (الولايات المتحدة الأمريكية ،كندا، أوروبا، آسيا أميركا اللاتينية وإفريقيا والشرق الأوسط)[1] ، اذ تقوم هذه البطاقة بالآتي:- [2]

أ- قبول طلبات البنوك في اصدار بطاقات خاصة بها أو رفضها.

ب- تزويد البنوك الاعضاء بالخبرة الفنية لإصدار البطاقات.

ت- تقديم الخدمات بين البنوك الأعضاء في حالات المراسلة الخاصة بالمنظمة والمقاصة والتسديد وفي عمليات التفويض.

ث- تطوير خدمات البطاقات على تزويد البنوك الأعضاء بها.

والمنظمة ترخص للبنوك الراغبة في إصدار بطاقة (فيزا) بحسب الاتفاق المبرم بينها وبينهم، وتتميز بمرونة كافية باذ تخضع البطاقة الصادرة عن أعضاء المنظمة فيزا للأنظمة واللوائح التي يضعها البنك.

7 . ماستر كارد العالمية:

هي شركة مقرها الولايات المتحدة الأمريكية ولها خبرة واسعة في مجال المدفوعات فلها بطاقات تحظى بالقبول الواسع تحمل العلامة التجارية (Cirrus MasterCard, Maestro) ولها مؤسسات مالية معنية بخدمة المستهلك، وفي مجال الأعمال في 210 دولة وإقليم بأكثر من 4000 مستخدم عبر 37 مكتب في العالم كما لها أكثر من 23000 موزع في العالم [3].

8 . بطاقات أمريكان اكسبريس American Express :

وهي بطاقات تصدرها مؤسسة أمريكان اكسبريس وهي مؤسسة مالية كبيرة تزاول الانشطة المصرفية لتلك البطاقات اذ تشرف هذه المنظمة مباشرة على عملية إصدار البطاقات دون أن تمنح تراخيص إصدار البطاقات لأي بنك او مؤسسة مصرفية أخرى[4] .

وهي التي ترتب موضوع استيفاء حقوق التجار والمؤسسات التي تقبل البطاقة لحقوقهم منها مباشرة

---

[1])عصام حنفي محمود موسى، الطبيعة القانونية لبطاقات الائتمان ، مؤتمر الاعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون ،الإمارات العربية المتحدة،2003،ص 853.

([2])United States Securities & Exchange Commission, Annual Report Pursuant to Section of the Securities Exchange, Washington،

[3]) عبد الرحيم وهيبة، تقييم وسائل الدفع الالكترونية ومستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجودها، المتلقي العلمي الدولي الرابع،2011،ص7

[4]) United States Securities & Exchange Commission, Annual Report Pursuant to Section of the Securities Exchange, Washington, December, 2016, p2-5.

نيابة عن حملة البطاقة، ولا تلزم حملة البطاقة فتح حسابات مصرفية لديها، أو في أحد فروعها وكيفية معرفة المقدرة المالية للعميل، اذ تصدر هذه المؤسسة ثلاثة أنواع من البطاقات [1] :-

أ- بطاقة أمريكان اكسبريس الخضراء.

ب- بطاقة أمريكان اكسبريس الذهبية.

ت- بطاقة أمريكان اكسبريس الماسية.

9- الدينرز كليب:

تم إنشاء بطاقة الدينرز كليب عام (1950) وجاءت فكرة إنشاء هذه البطاقة عام(1949) عندما كان فرانك ماكنمارا يتناول العشاء في أحد المطاعم وتذكر أنه نسي محفظته فدفعت زوجته المبلغ، وهنا فكر ماكنمارا في إنشاء بطاقة شحن متعددة الأغراض لتجنب الأحراج في المستقبل، وناقش الأمر مع محاميه وصاحب المطعم، عاد فرانك إلى المطعم نفسه عام (1950) و قام بدفع ثمن الوجبة باستعمال بطاقة من الورق المقوى تحمل توقيعاً ، وبنهاية العام نفسه وصل عدد حاملي هذه البطاقة إلى 20 ألف شخص ، تم إصدار هذه البطاقات لدى النادي الخاص بتقديم خدمات التغذية عن طريق مجموعة من المطاعم الفاخرة، ومن ثم ذلك بدأت بتوسيع أنشطتها عن طريق دفع فواتير المأكولات وان أول بطاقة بلاستيكية كانت دينرز كلوب عام(1961) عندما كان عدد حاملي البطاقة (1.3) مليون [2] .

ب- البطاقات الذكية: وهي عبارة عن كارت بلاستيكي يتشابه من حيث الحجم والشكل ببطاقة الائتمان، ولكنه مزود بكمبيوتر صغير به ذاكرة تسمح بتخزين بيانات يمكن استدعاؤها بطريقة منظمة وتسمح البطاقات الذكية كذلك بتخزين نقود أو وحدات الكترونية يمكن استعمالها في السداد والأمان للسلع والخدمات[3].

ثانياً- النقود الالكترونية: قيمة نقدية مخزونة بطريقة الكترونية على وسيلة الكترونية كبطاقة او ذاكرة كمبيوتر، ومقبولة كوسيلة للدفع بواسطة متعهدين غير المؤسسة التي اصدرتها، ويتم وضعها في متناول المستخدمين لاستعمالها كبديل عن العملات النقدية والورقية، وذلك بهدف احداث تحويلات

---

[1])عصام حنفي محمود موسى، مصدر سابق،ص854 - 855 .

([2]) Barbra A. Good, Electronic Money, Federal Reserve Bank of Cleveland Working Paper ,August, 1997, p11

[3]) شريف محمد غنام، مصدر سابق، ص16.

الكترونية لمدفوعات ذات قيمة محددة.[1] وتحظى بقبول واسع من غير مقام بإصدارها وتستعمل كأداة للدفع لتحقيق أغراض مختلفة[2] .

ثالثاً– الشيكات الإلكترونية: هي محور ثلاثي الأبعاد معالج الكترونيا بشكل كلي أو جزئي، يتضمن أمرا من شخص يسمى الساحب إلى البنك المسحوب علية بأن يدفع مبلغاً من النقود لأذن شخص ثالث يسمى المستفيد ولعل الشيك الالكتروني هو اكثر الاوراق التجارية التي يمكن الافادة منها في مجال التقنيات الالكترونية[3].

رابعاً– المحافظ الالكترونية : تعد وسيلة دفع افتراضية تستعمل في سداد المبالغ قليلة القيمة بشكل مباشر أو غير مباشر[4]. حيث توفر المحفظة الإلكترونية الوقت والجهد عن طريق حفظ جميع المعلومات الموجودة على بطاقة ائتمان معينة. بنقرة واحدة فقط ويتم تضمين كل هذه المعلومات. دون الحاجة إلى طباعتها مرة أخرى باستعمال لوحة المفاتيح، المحفظة الإلكترونية قادرة على حفظ معلومات حول العديد من بطاقات الائتمان وعمليات الشحن والفواتير وغيرها، ولكن هناك العديد من بطاقات الائتمان والمعاملات التي يقبلها العديد من التجار عبر الإنترنت، ولهذا السبب شرعت شركة (Visa MasterCard) ومجموعة من تجار المحافظ الإلكترونية في تحديد معايير قياسية لهذه التقنية بحيث يتم ذلك في الوقت نفسه باستعمال تقنية تسمى (اللغة النموذجية للتجارة الإلكترونية)، إذ تم قبول هذا المعيار عام 1999 ومنذ ذلك الحين وبمرور الوقت، اعتمد العديد من التجار عبر الإنترنت هذه الطريقة[5].

خامساً– التحويلات الإلكترونية للأموال: هي مجموعة من القواعد والإجراءات المعتمدة في تحويل الأموال عبر البنوك الكترونية أو بنوك انترنت مرخص لها القيام بهذه العملية، فضلا عن أنها مجموعة من العناصر كاختصار الزمن ووفرة الجهد والتكلفة وسير في التعامل بفعل قابليته للتجزئة بفعل توزيع مبلغ مستند التحويل الى أكثر من مستفيد على غرار الشيك[6].

---

1) مصطفى يوسف كافي، النقود والبنوك الالكترونية في ظل التقنيات الحديثة، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2012،ص18.

[2]) محمود محمد ابو فروة ، الخدمات البنكية عبر الانترنيت ، ط1، دار الثقافة والتوزيع ، عمان ،2009،ص63.

[3]) مصطفى كمال طه وائل بندق، الاوراق التجارية ووسائل الدفع الالكتروني الحديثة ، دار الفكر الجامعي ، مصر، 2009،ص350.

[4]) شريف محمد غنام ، محفظة النقود الالكترونية، الرؤية المستقبلية، ط1، دار الجامعة الجديد، مصر،2007،ص12.

[5]) خضر مصباح الطبطبي، التجارة الالكترونية،ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص138.

[6]) وهيبة عبد الرحيم، وسائل الدفع التقليدية في الجزائر – الوضعية والافاق- مجلة الباحث ، العدد 09، جامعة ورقلة الجزائر ،2011،ص5.

المطلب الرابع: أهمية وسائل الدفع الالكتروني:-

ان الانتشار الواسع لوسائل الدفع الإلكتروني يترجم أهميتها البالغة في مجال التجارة الإلكترونية سواء على الصعيد العام أو على الأطراف المتعاملين بها. و لهذا سنشرع في هذا المطلب إلى تبيان الأهمية العامة لوسائل الدفع الإلكتروني وأهميتها بالنسبة لكل طرف من أطراف المعاملة الإلكترونية [1]

أولا- الأهمية العامة:

تتمحور أهمية وسائل الدفع الالكتروني في أنها اداة وفاء مقبولة كوسيلة دفع دولية في شتى ارجاء العالم بدلا من مخاطر حمل النقود، كما أنها اداة وفاء شخصية ما يوفر لها عنصر الامان اذ لا يمكن لأحد استعمالها سوى صاحبها الموقع عليها والذي يمكنه ايقاف التعامل بها فورا والغائها في حالة ضياعها، وتعد ايضا وسيلة مرنة لسداد تكاليف السفر والسياحة واتمام الصفقات التجارية الصغيرة اثناء السفر بالخارج، ما يشجع على زيادة حركة السياحة والتجارة بين مختلف الدول ، وهذا ما يجعلها وسيلة سهلة وعلى درجة عالية من الدقة في تسوية المعاملات واجراء المقاصة بين البنوك المختلفة بصرف النظر عن اماكن وجودها والمعاملات المستخدمة في تلك الصفقات[2].

ثانياً - الاهمية بالنسبة للأطراف:

لقت وسائل الدفع الإلكتروني رواجاً هائلا نظراً لأهميتها بالنسبة لكل طرف من الأطراف المتعاملين بها إذ أنها تسهل المعاملات التجارية التي تتم عن بعد ما جعلها محل ثقة وأمان لهم[3].

1- بالنسبة لحامل البطاقة[4]:

أ- **الشعور بالأمان والخصوصية** : تعد وسائل الدفع الالكترونية وسيلة دفع جاهزة توفر على المستهلك حمل النقود وما يترتب على ذلك من مخاطر ضياعها أو سرقتها.

ب- **الاستغناء عن حمل دفتر الشيكات:** ان التعامل بوسائل الدفع الالكتروني يفضل بالنسبة

---

1) نواف عبدالله احمد بانوباره، منافع والتزامات ومخاطر بطاقة الائتمان ، المجلة العربية للدراسات الامنية والتدريب ، المجلد 13، العدد25، 2013، ص193،195.

2) محمد فخري مكي ،نظم التشغيل الالكتروني في البنوك، منشورات معهد الدراسات المصرفية ، القاهرة / مصر العربية ،1990،ص17-18.

3) نواف عبدالله احمد باتوباره، مصدر سابق.

4)حسين محمد سمحان ، واخرون ، اقتصاديات النقود والمصارف ، ط1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع ،2009، ص30- 35.

لحاملها على التعامل بالشيكات اذ تجنبه من حمل دفتر الشيكات اذ يؤدي ضياعه او سرقته لمخاطر جسيمة، وهذا فضلا عن أن كثيراً من التجار والمحال ترفض قبول الشيكات اضف الى ذلك انه في خارج موطن المستهلك لن يكون لدفتر شيكاته فائدة تذكر .

ت- **الافادة من الفارق بين قيمتها المعروضة والقيمة المخزنة:** قد يقوم المصدر ببيع هذه الوسائل بقيمة تقل عن القيمة المختزنة وذلك من شأنه أن يشجع المستهلك على التعامل بهذه الوسائل اما المنفعة التي يجنيها المصدر في هذه الحالة فتكون عن طريق استثمار القيمة التي تم دفعها مسبقا.

ث- **السهولة في الاستعمال:** تظهر هذه الميزة عن طريق ما توفره وسائل الدفع الالكترونية للمستهلك من وسيلة تخوله للوفاء بالتزاماته بطريقة سهلة بعيدة عن التعقيد فيقوم بتسديد ما يترتب عليه بشكل مباشر عبر ابراز بطاقته المسبقة الدفع وتمريرها في الجهاز الخاص الموجود لدى تاجر استقبال البطاقة، وفي حالة الدفع عبر شبكة الانترنت يكفي ان يقوم المستهلك بإعطاء امر بالدفع من النقود. المخزنة على الكومبيوتر الخاص به حتى تتم العملية.

2- بالنسبة للتجار:

تعد وسائل الدفع الالكتروني من الوسائل التي تفيد التجار بشكل كبير وخاصة في عملية المبادلات التجارية الالكترونية إذ أن هذه الوسائل ذات أهمية بالغة بالنسبة لهم، وذلك بضمان الدفع اذ يعلم التجار أن القيمة الالكترونية التي قام المستهلك بدفعها لهم قابلة للتحويل الى نقود عادية من دون ادنى شك وذلك بضمان المؤسسة التي قامت بإصدارها، فلا مجال للادعاء بعد كفاية الحساب المصرفي للمستهلك او عدم وجود ائتمان خاص به[1]، كما تعمل على استقطاب عملاء جدد وذلك عن طريق الافادة من الحملات الدعائية التي يوظفها مصدرو النقود لاسيما بالنسبة للمؤسسات التي تقدم الخدمات والتقليل من الاحتفاظ بمبالغ نقدية كبيرة في متاجرهم، فضلا عن تفادي الأخطاء الواردة اثناء عملية عد النقود لكون عملياتها الية بالكامل وتوفير الحماية الاضافية للمال وهذا من انقاص حجم النقود السائلة لدى التجار[2].

---

[1]) بيار ايميل طوبيا ، بطاقة الاعتماد والعلاقات التعاقدية المنشئة عنها ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ،2000، ص19.

[2]) عطية سالم عطية ، بطاقة الدفع الالكتروني واهميتها في عصرنا الحديث ،ط1، منشورات معهد الدراسات المصرفية ، مصر، 1998،ص121.

4-بالنسبة لمصدر البطاقة:-

تعتبر وسائل الدفع الالكتروني مصدراً لتوليد مداخيل إضافية أخرى تتمثل في الاستغلال الأسبق للأموال التي تمثل قيمة هذه البطاقة لدى مؤسسة الإصدار، يغطي جزء منها تكاليف الاصدار والجزء الآخر يغطي تكاليف اعادة الشحن. كما توفر الحصول على الدخل وذلك عن طريق استيفاء رسوم اصدار البطاقة وتجديدها وتختلف هذه الرسوم من مصدر الى اخر وحينما يكون مستوى المنافسة عاليا بين المصدرين قد تنخفض تلك الرسوم كثيراً وربما يكون الإصدار مجاناً او يكتفي برسوم التجديد وقد يلغى الاثنان معا ومن ثم يقفل باب هذه المنفعة كما تتحصل المؤسسة المصدرة على عائدات ناتجة عن الاستثمارات والاسهم المشغلة في اصدار وسائل الدفع الالكتروني [1] .

نستنتج من ما سبق تحتوي بطاقات الائتمان على معلومات معينة، بما في ذلك اسم المالك ورقم الحساب. يتم إصدارها عادةً من قبل البنوك وتساعد المالك على شراء السلع أو الخدمات من التجار الذين يعتمدون على هذا النوع من الدفع بناءً على المزايا التي يقدمها.

المطلب الخامس: مزايا وسلبيات وسائل الدفع الالكتروني:-

تؤثر وسائل الدفع الالكتروني على الأطراف المتعاملة بها وذلك عن طريق عدة عوامل قد تواجههم سواء تؤثر عليهم تأثيرا سلبيا أو إيجابيا وسنتطرق في هذا المطلب الى تبيان مزايا وعيوب وسائل الدفع بالنسبة لكل طرف من الأطراف المتعاملة بها.

اولاً- مزايا وسائل الدفع الالكتروني:- تتميز وسائل الدفع الإلكتروني بمجموعة من الميزات الايجابية التي تساعد الفرد على استعمالها بشكل مستمر وسلس دون أي عراقيل التي قد تواجه مستخدميها.

1- بالنسبة لحامل البطاقة :-

تحقق وسائل الدفع الالكتروني العديد من المزايا لحاملها وذلك عن طريق سهولة ويسر استعمالها، فضلاً عن ذلك فإن حاملي البطاقات الائتمانية وغيرها من البطاقات الالكترونية

[1]) طارق محمد حمزة ، النقود الالكترونية كإحدى وسائل الدفع ، تنظيمها القانوني والمسائل الناشئة عن استعمالها ، ط1، منشورات زين الحقوقية ، لبنان،2011،ص94.

يستفيدون من الاقتراض من البنك او الشركة المصدرة إلى أجل [1]. كما يمنح لهم مدة ائتمان مجاني يتراوح ما بين(25 و 55) يوما وذلك فضلاً عن ذلك إلى تخفيض حاجته على التعامل بالنقود[2].

يؤدي استعمالها إلى التقليل من الفواتير والإيصالات الورقية المختلفة، كذلك فإن حامل البطاقة يمكنه ان يتم صفقة شراء فورية عن طريق الهاتف بمجرد ذكر رقم البطاقة، ومن المزايا الأخرى لحامل البطاقة أنه يمكّنه إعطاء حق الاستعمال لمن يريد كالزوج والأبن وذلك على نفس الحساب الائتماني وهذه الميزة مهمةً في بعض الظروف كالسفر الطارئ وهي ميزة سهلة الإنشاء والإلغاء في الوقت نفسه كما تعطي لحاملها الفرصة للحصول على بعض السلع والخدمات بأسعار منخفضة كأسعار السكن في الفنادق العالمية الكبرى وغير ذلك من الخدمات [3].

2- بالنسبة لمصدر البطاقة:-

يحقق مصدر البطاقة العديد من المزايا كجني الأرباح المرتفعة فضلاً عن رسوم العضوية والتجديد والرسوم المفروضة على السحب النقدي، كما قد يقرض مصدر البطاقة بعض الغرامات والفوائد نتيجة لما قد يرتكبه حامل البطاقة ومنها غرامات تأخير في السداد وغرامات فقدان البطاقة إجبار المحلات التجارية على فتح حسابات لدى البنك لأنَّ التاجر مضطر لذلك حتى تتحول الأموال لحسابه وبذلك تزداد سيولة البنك فما ان تخرج الأموال منه ترجع عليه كوديعة[4] .

3- بالنسبة للتاجر :- يحقق التاجر الذي يقبل البطاقات قدراً كبيراً من الأمان للحصول على حقوقه من الشركات المصدرة لهذه البطاقات، وفي الوقت نفسه لا يحق له الرجوع الى التاجر اذ تأخر حامل البطاقة على السداد[5]،لأنَّ عبء متابعة ديون العملاء يقع على عاتق البنك والشركات المصدرة، اذ تعد وسائل الدفع الإلكتروني هي أقوى ضمان لحقوق البائع كما تُسهم ايضاً في زيادة المبيعات[6]، على أساس أن حاملها لا ينظر عادة إلى الانفاق مثل الإنفاق بالنقود الورقية كما ان

---

[1]) يوسف حسن يوسف، البنوك الالكترونية،ط1، المركز القومي للإصدارات القومية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2012، ص27.

[2]) زياد سليم رمضان، واخرون، الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك ،ط2، دار وائل للنشر والتوزيع ، ، الاردن، 2003،ص20.

[3]) زهير زواش، دور نظام الالكتروني في تحسين العملات المصرفية، ط1،الجزائر، 2011،ص97.

[4]) جلال عايد الشورة، وسائل الدفع الالكتروني، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الاسكندرية، 2008، ص99.

[5]) ذكرى عبدالرزاق محمد خليفه، النظام القانوني للبنوك الالكترونية المزايا – التحديات – الافاق،ط1، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2017، ص40.

[6]) محمد عبد الحسين الطائي ، التجارة الالكترونية ، مصدر سابق .

تجار التجزئة حققوا ميزة تخلصهم من اختلاسات الصندوق[1].

ثانياً- سلبيات وسائل الدفع الالكتروني:-

بما أن وسائل الدفع الإلكتروني تعد من الوسائل الحديثة والتي تتميز بمجموعة من المزايا والإيجابيات إلا أنها تعاني من بعض السلبيات وهي كالاتي :-

1- بالنسبة لحامل البطاقة:- من السلبيات الناتجة عن استعمال هذه الوسائل رغبة حامل البطاقة في زيادة الاقتراض والإنفاق بما يتجاوز مقدرته المالية حتى لو كانت الفائدة مرتفعة، ولكنه يفعل ذلك ما يجعله غير قادر على سداد ما أنفقه من زيادة لأنها تتجاوز مقدرته المالية، وكذلك فإن الفوائد المتأتية من القرض وارتفاع نسبتها يولد أكبر عيوب ومخاطر بطاقات الائتمان ، اذ قد يؤثر على الأسرة المستديمة عن طريق استعمال بطاقة الائتمان ما يجعل الأسرة تحت عبء هذه الديون الكبيرة، ومن ثم يلتزم حامل البطاقة بسداد ما تم شراؤه عن طريق هذه البطاقة حتى لو تم سرقتها منه اذ يقوم حامل البطاقة بدفع قيمتها في الوقت المحدد ونتيجة لذلك سيتم إدراج أسمه في القائمة السوداء[2] .

2- بالنسبة لمصدر البطاقة :- تتجلى أهم السلبيات الناتجة عن مصدر البطاقة في أن ازدياد عدد حاملي بطاقات الائتمان وقضاء مدة طويلة من الزمن لتسديد الديون المتكبدة عليهم يؤدي إلى ارتفاع نسبة الديون المعدومة لدى مصدر البطاقة، وكذلك عدم القدرة على توفير السيولة الكافية لتغطية حاجات السحب النقدي والاقتراض على بطاقات الائتمان، ما يولد مخاطر على سيولة البنك، وفي حالة فقدان البطاقة أو سرقتها والاحتيال أو تزويرها فإن مصدر البطاقة هو الذي يتحمل النفقات[3].

3- بالنسبة للتاجر :- فقد تؤدي مخالفتهُ أو عدم التزامه بالشروط إلى قيام البنك بإلغاء التعامل معه ووضع اسمه في القائمة السوداء ما يترتب على ذلك صعوبات في ممارسة نشاطهُ التجاري [4] .

---

[1]) عبد الهادي النجار، النقود المصرفية والية تداولها ، بحث مقدم الى المؤتمر العالمي السنوي لكلية الحقوق، جامعة بيروت ، 2002،ص49.

2) جلال عايد الشورة، مصدر سابق،ص35.

3) حيدر كامل مجيد، أثر استخدام وسائل الدفع الالكترونية على ربحيه عينة من المصارف الخاصة في العراق ، مجلة دنانير، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العدد22، 2013،ص845.

[4]) محمد عبد الحسين الطائي، مصدر سابق،ص189.

المبحث الثاني

الاطار المفاهيمي والنظري للتجارة الخارجية

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية

للتجارة الخارجية مفاهيم متعددة اذ لم يتفق الكتاب والباحثين على مفهوم محدد للتجارة الخارجية وذلك لما توفره من عملة صعبة متحققة من صادرات الدولة، والحاجات المتزايدة عن طريق الواردات[1]، ولم يكن هناك مفهوم محدد للتجارة الخارجية منهم من عرّف التجارة على أنها ((أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يتم بمقتضاها تبادل السلع والخدمات على شكل صادرات وواردات بين الدول)) [2].

أو أنها ((عملية التبادل التجاري للسلع والخدمات وعناصر الانتاج المختلفة بين مجموعة من الدول تهدف إلى تحقيق منافع متبادلة))[3].

ايضاَ تعد التجارة الخارجية من أهم الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني لجميع الدول المتقدمة في العالم وحتى الدول النامية، فهي تمثل جزءاً من هيكل الاقتصاد الوطني ، وتكمن اهميتها في أنها تتيح للدول فرصة الحصول على السلع والخدمات التي قد لا تكون متاحة بسبب الظروف الطبيعية والامكانات التي لا تتوافر للإنتاج، وحتى لو توفرت القدرة فإن تكاليف الإنتاج قد تكون أعلى من تكاليف الاستيراد[4]، كما تسهم التجارة الخارجية في الحصول على التقنيات المتقدمة ، وكذلك استغلال الإنتاج بشكل أفضل، لأنَّ حجمة يزداد مع زيادة حجم السوق، مما يجعل من الممكن تقليل تكاليف الإنتاج ومن ثم الاستغلال الأمثل للموارد، ما يؤدي إلى رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية[5].

كما وتعرف أيضاً بأنها ((مجموعة العلاقات القائمة بين الافراد والشركات والمنظمات في دول

---

[1]) محمد احمد السريتي ، محمد عزت محمد غزلان ، التجارة الدولية والمؤسسات الدولية ، ط1،دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع ، 2013 ، ص7.

[2]) كامل علاوي الفتلاوي ، حسن لطيف الزبيدي ، مبادى علم الاقتصاد الجزئي والكلي، دار الكتاب الجامعي ، الامارات ، 2018 ، ص336.

[3]) حسام علي داوود وأخرون ،اقتصاديات التجارة الدولية ،ط1، دار المسيرة للنشر ، الاردن ، 2002، ص13 .

[4]) احمد يحي الرفيق ، التجارة الدولية، ط1، دار الكتاب الجامعي، اليمن، 2012، ص17.

[5])حسام علي داوود وأخرون ،اقتصاديات التجارة الدولية، مصدر سابق، ص16.

مختلفة بقصد انجاز المعاملات لتحقيق المنافع الاقتصادية)) [1]. **ومن هذه التعاريف برز مفهومان للتجارة** [2]:

1- التجارة الخارجية بالمعنى الضيق والتي تشتمل على الصادرات والاستيرادات للسلع المنظورة .

2- التجارة الخارجية بالمعنى الواسع التي تشتمل على الصادرات والاستيرادات للسلع المنظورة وغير المنظورة وكذلك حركات العمالة ورؤوس الاموال بين الدول.

وبناء على ما سبق يمكن تعريف التجارة الخارجية أو الدولية بأنها ((عملية تبادل السلع والخدمات عبر الحدود السياسية للدول، بما في ذلك استيراد وتصدير السلع المرئية وغير المرئية)).

المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية

تعد التجارة من الانشطة المهمة التي عرفها التاريخ البشري عبر العصور، ومع تطور الحضارة الإنسانية نمت التجارة معها تدريجياً إلى حد تجاوز نطاقها لتشمل التجارة بين الدول وإذا ما نظرنا الى خصائص كل دولة نجد أنها تختلف من مكان الى آخر من حيث اختلاف المناخ والطبيعة الجغرافية والتركيبة السكانية وغيرها من الخصائص التي جعلت لكل دولة منتجات معينة تختلف عن المنتجات المنتجة في دولة أخرى، ما مهد الطريق للدول للتخصص في المنتجات التي لها ميزة في إنتاجها ، ومن ثم بوجود التجارة الخارجية لهذه الدولة يسمح له مبادلة هذه السلعة بسلعة يحتاجها وليس لديه ميزة في انتاجها [3].

ومما سبق تتجلى أهمية التجارة الدولية في ازدهار اقتصاديات الدول عن طريق الاستفادة من المزايا التي تقدمها الدول الأخرى لتلبية الحاجات الأساسية التي لا تستطيع مواردها عن تلبيتها، كما تتوضح أهمية التجارة الدولية من خلال الفوائد التي تعود بها على اقتصاديات الدول المختلفة سواء أكانت نامية أم متقدمة في ضوء تعدد حاجات الناس والبحث عن سلع الغير متوفرة داخل الدولة، [4].

وقد كان للثورة الصناعية تأثيراً واضحاً على التجارة الدولية من خلال عمل المصانع التي انتجت المزيد من السلع لمدى اسرع وبالتالي ادت الى زيادة الصادرات ، وكذلك توسيع نظام السكك الحديد

---

[1]) رعد حسن الصرن ، اساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة الى العولمة والحرية والرفاهية الاقتصادية ، ج1 ،ط1 ، سلسلة الرضا للمعلومات ، دمشق ، 2000 ، ص29 .

[2]) محمد احمد السريتي ، احمد فتحي خليل، الاقتصاد الدولي ، ط1، دار فاروق للنشر ، الاسكندرية ، 2018 ، ص9 -10.

[3]) طالب محمد عوض، التجارة الدولية نظريات وسياسات ، ط1، معهد الدراسات المصرفية ، عمان، 1995، ص14 .

[4])علي عبد الفتاح ابوشرار ، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات ، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2010،ص21.

وتطوير السفن التي تعمل بالطاقة التجارية مما ادى الى الاسراع في عمليات نقل البضائع ، وان تحسن التكنولوجيا وزيادة الانتاجية وتطوير وسائل النقل قد انعكس على جعل التجارة الدولية اسهل واسرع واكثر فعالية مما ادى الى زيادة الاستثمار في المشاريع الجديدة وزيادة الازدهار الاقتصادي وبالتالي كل هذه الامور عملت على إزالة الحواجز والقيود من أجل تحقيق مبدأ الحرية الاقتصادية ومحاولتها فتح أسواق جديدة للتخلص من فائض البضائع ، وقد تضاءلت هذه الاهمية بعد أزمة الكساد الكبير و الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي دفع الدول الرأسمالية إلى فتح الأسواق والبحث عن مصادر للمواد الاولية الرخيصة ما دفعها إلى التوجه للدول النامية عن طريق الاستعمار وسلب خيراتها [1]. كما يمكن بيان التجارة الخارجية حسابياً بواسطة بعض المؤشرات أهمها مؤشر الانكشاف الخارجي الذي يستخرج من القانون الاتي :-

$$\text{مؤشرالانكشاف} = \frac{\text{التجارة الخارجية}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} * 100 \ [2]$$

$$\text{الميل المتوسط للاستيراد} = \frac{\text{الاستيرادات}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} * 100 \ (3)$$

وبناءً على ما سبق يمكن القول أن أهمية التجارة الخارجية تنبع من المزايا المستمدة منها للدول المشاركة فيها سواء كانت دول نامية او دول متقدمة، وحجم هذه الميزة يعتمد على مستوى التقدم الاقتصادي وتوافر مقومات الإنتاج والسياسات التجارية المتبعة، اذ توفر التجارة الدولية بشكل عام العديد من الفوائد للدول المشاركة في العلاقات التجارية الدولية ويرجع ذلك أيضًا إلى الفوائد التي تحصل عليها الدول المشاركة في عمليات التبادل التجاري نتيجة تبادل عوامل الإنتاج وسياسات العمل.

1) رعد حسن الصرن، مصدر سابق ،ص 34.

2) رسل حاتم فالح، تحليل تطور ميزان المدفوعات العراقي للمدة(2003-2021) وسبل معالجة الاختلالات فيه، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء المقدسة، كلية الادارة والاقتصاد،2023،ص91 .

[3]) غازي صالح الطائي ، الاقتصاد الدولي، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1999 ،ص137.

اهم المزايا والعيوب التي تنبع من التجارة الخارجية كما يأتي [1] :-

أولاً : اهم المزايا التي تنبع من التجارة الخارجية :

1 – تسهم التجارة الخارجية في الحصول على مكاسب بصورة رأس مال أجنبي وتكنولوجيا متقدمة تمارس دورا رئيساً في التنمية ولاسيما في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية .

2– زيادة الرفاه الاقتصادي نتيجة اشباع الحاجات المتزايدة من استهلاك السلع المستوردة والارخص نسبياً نتيجة الإفادة من التخصص وتقسيم العمل الدولي .

3 ـ الاستغلال الامثل للموارد والتي تمكن الدول من تعزيز التنافسية الدولية من استغلال الموارد المتاحة بصورة اكثر كفاءة بسبب وفورات الحجم .

ثانياً : اهم عيوب التجارة الخارجية :

1 – بالنسبة للعراق يخلو تقريباً من مكاسب رأس المال الاجنبي في مشاريع تنموية وتكنلوجية متقدمة ما عدى الاعتماد على تصدير النفط الخام وهو يعد مادة اولية (تجارة غير متكافئة)..

2 – يعاني الاقتصاد العراقي من سياسة الانحراف بسبب استهلاك السلع المستوردة الارخص مما ادى الى ضعف القطاع الصناعي .

المطلب الثالث : نظريات التجارة الخارجية:- هناك عدة نظريات يمكن عن طريقها تفسير قيام التجارة الخارجية بين الدول ، ومن اهمها:-

أولاً : النظريات التقليدية:- لقد ظهرت النظريات التقليدية في الربع الاخير من القرن الثامن عشر ، وكان للاقتصادي آدم سميث الدور الكبير في تفسير قيام التجارة بين الدول وكانت افكاره تقوم على مجموعة من الافتراضات أهمها حالة المنافسة الكاملة وسيادة حالة ثبات الغلة (استقرار التكاليف) والمرونة التامة لحركة اسعار السلع وعوامل الانتاج وكذلك الافتراضات النظرية على مستوى الاقتصاد الكلي [2].

وتتضمن النظرية الكلاسيكية من عدة نظريات:-

أ- نظرية الميزة المطلقة:- تعد نظرية الميزة المطلقة التي اقترحها الاقتصادي (آدم سميث) في

---

[1]) انظر في ذلك :
- محمد احمد السريتي ، التجارة الدولية والمؤسسات الدولية ، مصدر سابق ، ص 9-10 .
- نداء محمد الصوص ، التجارة الخارجية ، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008 ، ص 11

[2]) ماريوس كاتسبولوديوس ، سبيروس هادجيداكيس، التجارة الدولية منظور عالمي ، ترجمة مروة ابو سعود، دار الفاروق، قسم الترجمة ، ،ط1، 2019 ،ص15.

كتابه ثورة الأمم (**The Wealth of Nations**) عام 1776 هي النظرية الأولى التي تشرح إنشاء التجارة الدولية، اذ تعتمد هذه النظرية على جانب العرض لتفسير فروق الأسعار بين الدول، ووفقًا لهذه النظرية فإن أهم وظائف التجارة الخارجية هي التغلب على ضيق الأسواق المحلية والعمل على إيجاد مساحة أوسع للتخلص من فائض الإنتاج . وقد اعتمد آدم سميث في نظريته على مبدأ التخصص وتقسيم العمل باعتباره كأحد أهم الركائز التي تحكم القدرة الإنتاجية للدولة وإن التكلفة الحقيقية للإنتاج ، وفقًا لآدم سميث ، تقاس بوقت العمل المخصص لإنتاج السلعة [1].

وقد افترض سميث إن كل دولة وفقًا لميزتها المطلقة يمكن أن تتخصص في إنتاج سلعة أو مجموعة من السلع، تكون كلفة إنتاجها أقل من تكلفة إنتاج تلك السلع في الدول أخرى ، ومن ثم يكون بإمكانها استبدال فائض انتاجها من هذه السلع بفائض انتاج الدول الاخرى من السلع، وقد افترض سميث بالنسبة لنظريته وجود دولتين وسلعتين وأن العمل هو العنصر الإنتاجي المهم والذي يعد محور العملية الانتاجية، ومن ثم فإن تكلفة إنتاج سلعة ما يتحدد بمقدار العمل المبذول في انتاجها [2] .

إذا كانت التجارة الداخلية تستعمل الإنفاق المطلق كأساس لشرح استقرار إنتاج السلع وذلك بسبب سهولة حركة عناصر الإنتاج داخل حدود الدولة الواحدة ، فقد استخدم سميث نظرية الميزة المطلقة لشرح أسباب قيام التجارة الدولية ومن ذلك يتبين ان غاية الامر لدى سميث انه استهدف توفر الميزة المطلقة لدى دولة معينة لإنتاج سلعة ما حتى تتخصص في انتاجها وتصديرها ، وبمعنى اخر ، يمكن لكل دولة أن تنتج منتجًا أو مجموعة من المنتجات بتكلفة حقيقية أقل من شركائها التجاريين ، ومن ثَمَّ فإن كل دولة ستحقق مكاسب اكبر فيما لو تخصصت بإنتاج تلك السلع التي تتمتع بميزة مطلقة ومن ثم تقوم بتصديرها واستيراد السلع التي تنتجها بكلفة اعلى[3] .

ولكن وعلى الرغم من هذا التقديم للآلية، تعرضت النظرية لانتقادات كبيرة تقلل من فعاليتها ومِنها :-[4]

1- تنص النظرية على ضرورة توفر حرية التجارة في كل من التجارة الداخلية والتجارة الخارجية وكشرط مسبق لمبدأ التخصص وتقسيم العمل ، وهو ما يتعارض مع الواقع لأنَّ توفير حرية التبادل بالشكل الذي افترضته النظرية صعبة ونادرة الوجود.

---

[1]) حسام علي داوود واخرون ، مصدر سابق، ص33 .
[2]) نداء محمد الصوص ، مصدر سابق ، ص 17 .
[3]) نداء محمد الصوص، مصدر سابق،ط ، ص19.
[4]) صلاح الدين حسن السيسي ، التجارة الدولية والصيرفة الالكترونية النظريات والسياسات ، ط1، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، 2014 ، ص 49- 50 .

2- لم توضح النظرية موقف الدول التي تتمتع بمزايا مطلقة في إنتاج جميع السلع ومقدار المكاسب التي تجنيها من التجارة الدولية، كما أنها لم توضح موقف الدول التي لا تتمتع بمزايا مطلقة في إنتاج السلع مثل الدول النامية على سبيل المثال ، ومدى تحقيقها للمنافع عند اعتمادها على استيراد السلع من الدول الأخرى.

3- لا يفرق بين التجارة الداخلية والخارجية على الرغم من الاختلافات الكثيرة بينهما.

ب- نظرية الميزة النسبية:-

تعد هذه النظرية من أهم القوانين الاقتصادية، وتسمى أيضًا " بنظرية المنافع المقارنة " ويعدّها العديد من الاقتصاديين المعاصرين حجر الزاوية في تفسير إنشاء التجارة الخارجية، وتنص هذه النظرية على أنَّ كل دولة تتخصص في إنتاج سلعة يمكن إنتاجها بنفقات أقل نسبيًا من دولة أخرى ، ثم تقوم بتصدير واستيراد السلعة التي تنتجها دول أخرى بنفقات نسبية اقل ، ما يعني أن التبادل التجاري بين الدول يتم على اساس اختلاف التكاليف النسبية بينهما[1] . وتفترض هذه النظرية وجود دولتين وسلعتين، وأن جميع عوامل الانتاج يتم اختزالها إلى عامل إنتاجي واحد وهو العمل، وأن إنتاج كل سلعة يتم وفقاً لمعاملات فنية ثابتة بافتراض عدم وجود تكلفة النقل ومع توافر شروط التبادل الدولي يجب أن تكون هناك اختلافات بين التكاليف النسبية في انتاج السلعتين في كلتا الدولتين على الرغم من أن لكل دولة ميزة مطلقة في كلا المنتجين، ومع توافر هذا الشرط فإن كل دولة تتخصص بالسلعة التي تحتل فيها كلفة نسبية اقل، ما يؤدي بعد ذلك إلى زيادة المكاسب وتحقيق الرفاهية من التبادل لكلا الدولتين، ومع وجود كلف نسبية ومعدلات تبادل متباينة ستكون التجارة الدولية في الدولتين في وضع أفضل ، وهذه الشروط الواردة في نظرية ريكاردو للأنموذج الثابت. اذ يظهر أن هناك تحسناً ملحوظاً في الدخل ومستوى الرفاهية عندما تتم التجارة بين الدولتين لأنَّ الدولة يمكن أن تتجاوز حدود إمكاناتها الإنتاجية وتظهر مجموعة المنتجات التي لا تستطيع الدولة الحصول عليها في حالة العزلة. فمع التخصص الدولي يكون المستوى العام للمهارات مرتفعاً في قطاع التصدير ما يؤدي إلى زيادة في الانتاج وإعادة توزيع الموارد من القطاعات غير التجارية متدنية الكفاءة الى قناة التصدير عالية الانتاجية وهذا ما يسمى بقانون (verdoorn)[(*)(2)].

---

[1]) علي عبد الفتاح ابوشرار ، مصدر سابق، ص36

[(*)] تم تسمية قانون فيردورن على اسم الاقتصادي الهولندي بيتروس يوهانس فيردورن وينص على أن الانتاجية على المدى الطويل تنمو بشكل عام وبشكل متناسب.

([2]) A.O. Kruger , Trade Policy as an Input to Development , American Economic Review , 1980 , pp 288-292 .

وبسبب تقسيم العمل، يزيد الإنتاج ومن ثم يرتفع مستوى معيشة الأفراد أو ما يسمى الرفاه الاقتصادي للفرد والمجتمع ويقصد بالرفاه الاقتصادي هو ((مصطلح يشير إلى الحالة التي يعيش فيها الفرد أو المجتمع، والتي تتسم بتوفر الاحتياجات الأساسية من غذاء وملبس ومسكن، بالإضافة إلى القدرة على الحصول على السلع والخدمات التي تساهم في تحسين مستوى المعيشة، بمعنى آخر، هو مدى شعور الفرد بالرضا عن وضعه المادي والاقتصادي)) ، لأنَّ التخصص القائم على قانون الميزة النسبية يمثل وسيلة لتعظيم مستوى الإنتاج ورفاهية الشعوب عن طريق التجارة وإتاحة الفرص للحصول على السلع الأجنبية الأقل سعراً من السلع المحلية، ويصف الاقتصادي (هيكس) المكاسب المتحققة من التجارة الدولية في عبارته المشهورة (المكاسب التجارية هي الفرق بين قيمة الأشياء المستحصل عليها وقيمة الأشياء المفقودة) [1].

وعلى الرغم من أهمية نظرية ريكاردو في الميزة النسبية إلا أنها واجهت انتقادات متعددة من أهمها [2]:-

1- أنها تفترض ثبات تكاليف عناصر الانتاج وعدم امكانية انتقال عنصر العمل دولياً وإن عنصر العمل هو العنصر الانتاجي الوحيد من بين العناصر الاخرى .

2- عجزها عن تحديد معدلات التبادل الدولي.

3- تجاهل دور الموارد الاقتصادية ووفورات الحجم في تحديد انماط التجارة الدولية وإهمال جانب الطلب

ت- نظرية القيم الدولية جون ستيوارت مل(1806-1873):- يعد أهمال جانب الطلب في طليعة الانتقادات الموجهة للصيغ الأولية للنظرية التقليدية في تفسير التبادل الدولي ، اذ إن السعر النسبي للسلع على المستوى العالمي يتحدد بتفاعل العرض مع الطلب وهو ما يحدد المكاسب من التجارة ، وتستند هذه النظرية إلى مجموعة افتراضات من أهمها :-

1- أن القيمة الكلية لطلب الدولة الاولى على السلعة المنتجة في الدولة الثانية تتساوى مع القيمة الكلية لطلب الدولة الثانية على السلعة التي تنتجها الدولة الاولى [3].

2- إن معدلات التبادل تعتمد على الطلب المتبادل وعلى مروناتها لكلتا الدولتين فضلا عن الافتراض

(1) J . Hicks , Essays in World Economic , Oxford Clarendo on Press , 1959 , p 30 .

([2]) MacDougall , British And American Export : A Study Suggested By The Theory Of Comparative Costs , Economic Journal , December Vol 61 , No 244 ,1951 , p 697- 724 .

([3]) رعد حسن الصرن ، مصدر سابق ، ص 167 .

بان لتكاليف النقل تأثير مزدوجاً على التجارة الدولية[1].

3- تتمثل الفكرة الاساسية لهذه النظرية إن نسبة التبادل الدولي تتوقف على الطلب المتبادل بين دولتين.

اذ يرى ميل أنه كلما زاد الطلب من لدى الدولة الاولى على السلعة التي تنتجها الدولة الثانية عند ذلك سوف تكون نسبة التبادل في مصلحة الدولة الثانية، وبذلك تكون الفائدة الاكبر في التعامل لصالح الدولة صاحبة الطلب الاقل والفائدة الاقل تكون من نصيب الدولة صاحبة الطلب الاكبر، لقد جاءت هذه النظرية لسد الفجوة التي تركتها النظرية الريكاردية والمتمثلة بعجزها عن ايضاح حدود التبادل بين الدولتين اذ يمكنها تحديد الحد الاقصى والحد الادنى لشروط التبادل بين السلعتين، ومن أبرز ملامح هذه النظرية تناولها مسألة القيم الدولية أي المعدل الذي يتم به استبدال السلعة الواحدة مع الاخرى بين الدول ، كما حاول ايضاح الكيفية التي تتحدد فيها هذه القيم او المعدلات[2] ، إذا كان ريكاردو قد اعتمد على مبدا الميزة النسبية في العمل كأساس لإظهار نظريته في تفسير اسباب قيام التبادل الدولي، فإن ميل اعتمد على مبدأ الكفاءة كأساس لقيام التبادل الدولي[3].

ويمكن بيان معنى معدل التبادل الدولي حسب مفهوم ميل بانها عدد الوحدات من سلعة معينة يتم تصديرها لقاء الحصول على وحدة واحدة من السلعة المستوردة، فمثلا إذا تم التبادل بين المملكة المتحدة والبرازيل على أساس 10 وحدات من النسيج الانجليزي مقابل 20 وحدة من البن البرازيلي فإن معدل التبادل الدولي 1:2 وبذلك يطلق معدل التبادل على النسبة بين كمية معينة من السلع المستوردة، والكمية التي تدفع مقابلها من السلع المصدرة وبالعكس[4] .

اذ يختلف حتما معدل التبادل الخارجي عن معدل التبادل الداخلي، اذ يشير الاول الى نسبة التبادل بين سلعتين تم انتاج كل منهما في الدول مختلفة وظروف مختلفة والثاني يشير الى نسبة التبادل بين سلعتين تم انتاجهما في دولة واحدة ونلحظ من ذلك ان المستورد في دولة معينة لن يقدم على استيراد سلع من الخارج إلا إذا حققت عمليات الاستيراد ارباحا لا تحققها عمليات التبادل الداخلي، بمعنى اخر ان معدل التبادل الدولي الذي يضمن دخول الدول الى التجارة الدولية ينبغي أن

---

[1]) محمد احمد السريتي ، التجارة الدولية والمؤسسات الدولية، مصدر سابق،ص27.

[2]) هوشيار معروف ، تحليل الاقتصاد الدولي، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع ، عمان ، 2005 ، ص 372.

[3]) طارق فاروق الحصري ، الاقتصاد الدولي ، ط1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، 2010 ص107-115.

[4]) هجير عدنان زكي ، الاقتصاد الدولي ،ط1، دار الفكر، دمشق ، 2008 ، ص 151-160 .

يتراوح بين معدلي التبادل الداخلي في الدولتين، وإذا تطابقا مع معدل التبادل الداخلي فلن تستطيع التجارة الدولية تحقيق مكسب أكثر ما يستطيع التبادل الداخلي تحقيقه[1]. **وفيما يأتي سوف نذكر بإيجاز أهم النظريات التقليدية الحديثة:**

ث- النظرية السويدية (هكشر – أولين):- عام 1919 قام الاقتصادي السويدي هيكشر بنشر مقاله تحت عنوان (اثر التجارة الخارجية في توزيع الدخل) وقد تضمنت هذه المقالة الخطوط الرئيسة للنظرية الحديثة في التجارة الدولية، ولقد ربط هكشر في مقاله بين "نظرية ريكاردو" وتفسيره لأسباب اختلاف المزايا النسبية بين الدول المجاورة، ثم قام من بعده تلميذه أولين "بتنقيح ما كتبه أستاذه ونشر كتابه المشهور عام 1933 تحت عنوان (التبادل الاقليمي والتجارة الدولية)، وقد وجه أولين انتقاداته الى نظرية ريكاردو ولاعتمادها على نظرية العمل في قياس القيمة ولكن انتقاداته لم تتعرض الى جوهر نظرية ريكاردو" وهذا ما يجعل نظرية هكشر و أولين نظرية مكملة وليست بديلة لنظرية النفقات النسبية، اذ جاءت عليها .كمحاولة لتعميق التحليل الكلاسيكي للنفقات النسبية بدلا من الاكتفاء بالصياغة المبسطة[2]، وقبل أن نتناول هذه الطريقة بالشرح والتحليل نستعرض أهم الفروض التي تقوم عليها[3] :-

1- وجود دولتين وسلعتين وعاملين إنتاجيين هما العمل ورأس المال .

2- كلا الدولتين تستخدمان المستوى التكنولوجي نفسه في الانتاج أي تشابه التكنولوجيا في بينهما.

3- إحدى السلعتين كثيفة العمل والأخرى كثيفة رأس المال .

4- الإنتاج يخضع لغلة الحجم الثابتة في كلا الدولتين ولكلا السلعتين .

5- سيادة سوق المنافسة التامة في كلا الدولتين ولكلا السلعتين .

6- انتقال عوامل الإنتاج داخل الدولة الواحدة وعدم إمكانية ذلك بين الدولتين .

7- لا توجد تكاليف نقل ولا تعريفات جمركية ولا توجد أية عوائق على تدفق التجارة بين الدولتين.

---

[1]) دومينيك سالفاتور ، الاقتصاد الدولي، سلسلة ملخصات شوم، دار الدولية للاستثمارات الثقافية للنشر والتوزيع،2011، ص10-28.

[2]) محمد احمد السريتي، التجارة الخارجية، مصدر سابق، ص233.

([3]) Terzea, E. R., The Concept of International Trade & Main Classic Theories, Sea –Practical Application of Science ,Vol .IV, Issue 2(11),2016, P 243-247.

ولكن لم تخل النظرية من العيوب أيضا وتمثلت أبرز العيوب هذه في [1]:-

1- تركز على الاختلاف الكمي في عناصر الانتاج (الندرة والوفرة) مهملة الاختلاف النوعي في هذه العناصر .

2- اشكالية تحديد كثافة عناصر الانتاج في السلع المتاجر بها دوليا في حالة وجود اكثر من عامل انتاج.

3- تحليل ساكن دون مراعاة كل الحالات.

4- تعرضت لانتقادات تطبيقية خاصة عندما حاول ليونتيف تطبيق انموذج هكشر اولين على التجارة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية.

د- نظريـة تعـادل أسـعار عناصـر الإنتـاج:- تعود هذه المساهمة إلى صاحبها (paul samuelson) اذ أوضح أن من بين نتائج التجارة الدولية أن يحدث هناك تساو في اسعار عناصر الانتاج في الدول المتاجرة معا، وكان يرى أن التجارة الدولية تؤدي الى تخفيض الاختلافات الدولية في عوائد عوامل الانتاج، اذ كلما توسعت التجارة ينخفض الاختلاف في عوامل الانتاج بين الدول. ومن ثمة تستمر التجارة في التوسع حتى تميل الاسعار النسبية للسلع الى التساوي، ما يعني ان الاسعار النسبية لعوامل الانتاج هي الاخرى اصبحت متساوية. في كلا الدولتين[2].

في حين كنتيجة لتحليل ساموبلسون أن التجارة تعمل كبديل للحركات الدولية لعوامل الانتاج في تأثيرها بأسعار عوامل الانتاج ، ومع الحركة الدولية التامة لعوامل الانتاج فإن العمل سيهاجر من الدولة المنخفضة الاجر الى الدولة المرتفعة الاجر حتى يتساوى بين الدولتين ونفس الامر بالنسبة لعنصر رأس المال، في حين أن التجارة تؤثر على طلب عوامل الانتاج فإن حركة عوامل الانتاج تؤثر على عرض عوامل الانتاج. وفي الحالتين ينتج عنها التساوي التام للعائد المطلق لعوامل الإنتاج[3].

ثانياً : النظريات الحديثة في التجارة الخارجية :- مهدت نظرية (هيكشر اولين) الطريق أمام المفكرين الاقتصاديين لتقصي أسباب نشوء التجارة الدولية وآثارها الاقتصادية، والتنبؤ ببنية التجارة إلا

---

[1]) منال عفان، رؤية مقترحة لتطوير استخدام سلاسل القيمة العالمية في تفسير أنماط التجارة الدولية ،مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية العدد2-24 ،2023،ص 35 .

[2]) هوشيار معروف ، تحليل الاقتصاد الدولي ،مصدر سابق،ص234.

[3])سامي بلبخاري، محاضرات نظريات التجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الجزائر، 2022،ص24.

أن الدوافع التي تقوم عليها النظريات والنماذج الحديثة تختلف عن أفكار النظريات والنماذج التقليدية. ولذلك يجب التخلي عن هذه النظريات، لأنها ركزت على واقع التجارة الدولية في النصف الثاني من القرن العشرين. ويمكن التركيز على بعض النظريات والنماذج في هذا المجال[1]، كما يأتي:

1- نظرية التجارة في السلع المصنعة ((تحليل ليندر S.Linder)):- ظهرت هذه النظرية عام 1961 على يد السويدي (ستافان ليندر) وتسمى أحيانا بـ (نظرية تشابه الأذواق) نتيجة للظروف التي مر بها الاقتصاد العالمي في ستينيات القرن الماضي بعد زيادة التجارة العالمية لاسيما بين الدول المتقدمة ، تهدف هذه النظرية إلى تفسير أنماط التجارة الدولية، خاصة فيما يتعلق بالسلع المصنعة. يختلف تحليل ليندر عن النظريات التقليدية للتجارة الدولية التي تركز على الاختلافات في التكاليف النسبية بين الدول، حيث يركز ليندر على دور تفضيلات المستهلك في تحديد حجم واتجاه التجارة. اذ تقوم كل من هذه الدول بتصدير سلع صناعية إلى الخارج من نفس الطبيعة والجودة التي تستهلكها في المنطقة المحلية في النطاق المحلي[2].لأنَّ هذه النظرية تفسر تطور وإنشاء التجارة على أساس المنهج الديناميكي (المتنقل)، ومن ثم فهي تختلف عن الكلاسيكية والمتنقلة. الكلاسيكية الجديدة بمعنى أنها تتبع المنهج (الستاتيكي)، وتقوم هذه النظرية على الفرضيتين الاتيتين [3] :-

أ- إمكانية تصدير السلع التي يوجد لها اسواق في الخارج .

ب- يعتمد نطاق وجود السلع في الأسواق المحلية على معدل دخل الفرد اذ أنه أهم محدد لكمية الطلب.

ويحدد هذان الافتراضان فكرة أنه كلما اقترب دخل الفرد بين الدولتين، كلما زادت إمكانية التجارة بينهما، ويميز ليندر بين التجارة الدولية في السلع المصنعة والسلع الأولية، اذ تتم عملية التجارة بين الدول المتقدمة والدول النامية في السلع الأولية، في حين فيما بين الدول المتقدمة تتم عملية التبادل في السلع المصنعة، ومن ثم أن عملية التبادل التجاري تتم عن طريق أنتاج المواد الخام على أساس الميزة النسبية، ومن ثم فإن إنتاج السلعة في الدول يعتمد على الوفرة النسبية لهذه المواد الخام لأنها هي التي تحدد تكلفة الإنتاج في تلك الدولة، فكلما توافرت مواد خام أكثر، انخفضت تكلفة إنتاج تلك

---

[1]) هجير عدنان زكي ، مصدر سابق .

[2]) احمد عبدالخالق ، الاقتصاد السياسي الدولي والسياسات الاقتصادية العالمية ،ط1، دار الحارثي للنشر، 2006 ، ص 57.

[3]) انظر في ذلك:

- عطا الله علي الزبون ،التجارة الخارجية ،ط1، دار اليازوري العلمية للطباعة والنشر، عمان ، 2015، ص113-117 .

- Staffan linder , an essay on trade and transformation , john wiley and sons , inc , new york , 1961 ,p231.

- طالب محمد عوض ، مصدر سابق ، ص 150 – 151 .

السلعة المنتجة ، ما يكون حافزاً لتلك الدولة لتصديرها إلى الخارج ، ومن ثم زيادة قدرته التنافسية على نطاق واسع عالمي، أما الصناعات فقد قسمها ليندر إلى (صناعات محتملة وصناعات فعلية)، والمقصود بالصناعات المحتملة هي قدرة الدولة الفعلية على تصدير تلك السلعة، ويعتمد ذلك على النوع الثاني، أي الفعلي، والذي يحدده الطلب المحلي، لأنَّ الطلب المحلي من أجل تحديد التصدير يكون مرتبطا بالسعر وباقي العوامل التي تجعل عملية التصدير مجدية اقتصاديا. ويرى ليندر أن العوامل التي تؤثر على الصادرات والواردات كثيرةً، ويرى أن العامل الأساسي للصادرات هو وجود طلب محلي قوي عليها. وإن نجاح تصدير السلعة يرتبط بأهمية الطلب الداخلي عليها. السلعة غير قابلة للتصدير إلا إذا كان الطلب عليها، فالطلب الداخلي كبير والطلب الخارجي هو امتداد للطلب الداخلي، وهو ما يسميه(بالطلب الامثل)[1]، لأنَّ المنتجين لا ينتجون إلا بعد دراسة الحاجات الاقتصادية وحجم الطلب المحتمل وفرص الربح في السوق المحلي، ليتم بعد ذلك تصديرهم إلى الأسواق الخارجية، فضلاً عن ذلك أن السلع المصنعة تحتاج إلى أسوق واسعة تتميز بـ (ذوي الدخل المرتفع) ، فضلاً عن فن الإنتاج لتطويرهم، وأوضح ليندر أن حالة التحول من السوق المحلي إلى السوق الخارجي، أي التصدير، تعتمد على مدى معرفة الحاجة الفعلية للسوق المحلي من خلال حجم الإنتاج لدى المنتجين ومدى قدرته على ذلك[2] ، استيعاب الإنتاج، ومن ثم تصدير الفائض من الحاجة الداخلية، وان سبب الاعتماد على السوق المحلي هو معرفة المنتجين بالسوق وعدم التأكد من العوائد والمخاطر في الأسواق الخارجية، ولا يستطيع المنتج معرفة سلعته وكفاءتها وقدرتها على المنافسة لغاية التصدير الا اذا تم بيعها في السوق الداخلي، ومن ثم بيعها في السوق الخارجي، وفي ظل الانفتاح الاقتصادي الخارجي فمن السهولة انتقال السلع فقد يتم انتاج سلعة في دولة ما لا تحتاجها هذه الدولة ولكن بسبب الحاجة اليها في دولة اخرى[3]. أما الواردات المحتملة، فعرّفها ليندر بأنها سلع منخفضة التكلفة في الدول الأجنبية يمكن استيرادها وتحويلها إلى واردات إذا كان هناك طلب قوي عليها داخل السوق المحلية، فالطلب الآن هو الذي يحدد السلع التي سيتم استيرادها مستقبلا، لأنَّ التجارة الخارجية من وجهة نظر ليندر لا يمكن أن توجد إلا في حالة استعمالها أو مدى الطلب عليها في الأسواق المحلية وعليه، خلص ليندر إلى أن الدولة ستقوم بتصدير السلع التي لها

---

[1]) طارق فاروق الحصري، مصدر سابق ، ص 21 .

2) احمد عبدالخالق ، مصدر سابق، ص65.

3) احمد عبدالخالق ، المصدر نفسه ،ص59.

أسواق كبيرة وشعبية لها من أجل تمكين المؤسسات المحلية من تحقيق اقتصاديات الحجم الاقتصادي وخفض تكاليفها ومن ثم أسعارها لتمكينها من دخول الأسواق العالمية، فضلاً عن اعتقاده أن الدول متشابهة الدخل تكون متشابهة الذوق وأن فرص التصدير لكل دولة ستكون في أسواق الدول المشابهة لها من ناحية الدخل، واعتقد ان هذا الاسلوب في تفسير التجارة ينطبق على السلع الصناعية الخاضعة للتنويع اذ يلعب كل من التفضيل و وفورات الحجم الدور الاساس في ذلك[1].

2- اِنموذج الفجوة التكنولوجية ودورة حياة المنتج :-

في عام 1961، أطلق (بوسنر) نظرية نموذج (تجارة الفجوة التكنولوجية)، والتي يركز فيها على إمكانية امتلاك دولة واحدة لأساليب تقنية متقدمة تمكنها من إنتاج سلع أو بضائع جديدة ذات جودة أفضل وبتكاليف أقل، مما يمكنها من الحصول على ميزة نسبية على الدول الأخرى، وبالتالي تمكنها من إقامة التبادل الدولي، وذلك من خلال زيادة الكفاءة في إنتاج السلعة ذات التفوق التكنولوجي ومن ثم إمكانية تصديرها إلى دول أخرى لم تشهد تغيراً تكنولوجياً مماثلاً ولا تستطيع إنتاجها محلياً أو تقليدها، كما تبين هذه النظرية أن إدخال منتجات جديدة و عمليات الإنتاج الجديدة هي الأساس لاعتماد على صفقات تجارية كبيرة بين الدول الصناعية، ومثل هذا يعطي براءة اختراع للمنشاة المبتكرة وللدولة احتكار ولو مؤقت في السوق العالمي، وذلك بالاعتماد على الاختراع وحقوق الملكية ويحدث هذا في الدول المتقدمة كما في الولايات المتحدة الامريكية التي تعد من اكثر الدول تطوراً في المجال التكنولوجي وتقوم بتصدير انواع كثيرة من السلع ذات المستوى التكنولوجي الرفيع الى الاسواق العالمية، اذ يقوم المستوردون بالحصول على هذه المنتجات ومن ثم دراستها والتعرف على الية انتاجها ثم بعد فترة من الزمن يتم الحصول على براءة اختراع بإنتاج وعرض هذه السلع في الاسواق المحلية والدولية مستفيدين من رخص الايدي العاملة ، بل احيانا يتم تصديرها الى الولايات المتحدة الامريكية ، اذ يقوم المنتج الأمريكي خلال هذه الفترة بإنتاج أنواع جديدة من السلع وتصديرها إلى الأسواق العالمية بفضل التفوق التكنولوجي الذي يتمتع به المنتجون على بقية دول العالم، وحدد بوسنر الفجوة التكنولوجية كما في الشكل التالي: [2] .

---

1) عطا الله علي الزبون، مصدر سابق ، ص114 .

2 - انظر في ذلك:

- خالد محمد السواعي ،التجارة الدولية - النظرية وتطبيقها ،عالم الكتب الحديث للنشر، الاردن، 2009، ص 218 – 220 .

- احمد جمال موسى ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار الكتاب الجامعي ،جامعة المنصورة ، القاهرة ، 2005 ، ص 11-18 .

شكل (1)
الانتاج والتصدير طبقا لنموذج الفجوة التكنولوجية

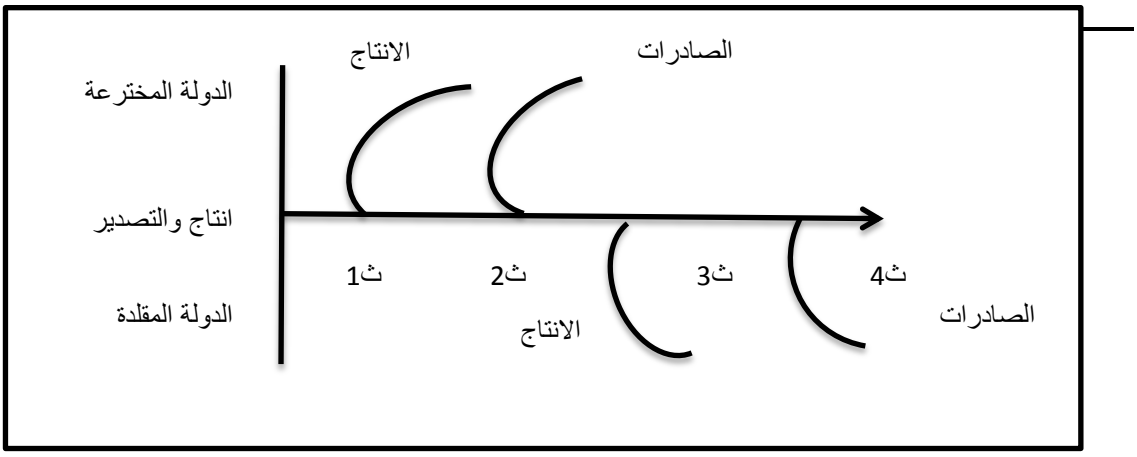

المصدر : رعد حسن الصرن ، اساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة الى العولمة والحرية والرفاهية الاقتصادية ، سلسلة الرضا للمعلومات ج1 ،ط1 ، دمشق، 2000، ص 223 .

ومن الشكل السابق يرى بوسنر وجود ثغرتين الأول هو فجوة الطلب التي تمتد بين إنتاج السلعة في الدولة المالكة للاختراع (ت1) واستهلاك السلعة في الخارج (ت2) ، والثاني هو فجوة التقليد التي تمتد بين بداية الإنتاج في الدولة الأم (ت1) وبين بداية إنتاجه لنفس السلعة في الخارج (ت3) [1].

ورغم أهمية نموذج بوسنر في تفسير أثر التقدم التكنولوجي في تفسير التبادل الدولي، إلا أنه لم يقدم إجابات على عدة أسئلة أهمها ما حجم الفجوات التكنولوجية الموجودة بين الدول المختلفة وأسبابها وكذلك مقدار الوقت الذي تستطيع فيه الدولة المالكة للاختراع الحفاظ على تفوقها التقني وكيف يتم تحقيق ذلك بالضبط؟ التخلص من هذه الفجوة مع مرور الوقت؟ وهذا ما مهد الطريق لظهور نموذج دورة المنتج على يد فيرنون عام 1966 والذي أجاب على هذه التساؤلات في نموذجه الذي أوضح فيه سلسلة المراحل التي يمر بها المنتج الجديد في عملية تطويره والتغيرات التي تطرأ عليه، الميزة النسبية خلال هذه المراحل، كان يسترشد بالسلع الاستهلاكية التي يحتاجها الأشخاص ذوو الدخل المرتفع أو بالسلع التي تسمح باستبدال العمل برأس المال، ويوضح

[1])-Posner, M.V ,International Trade & Technical Change, Oxford Economic Papers, vol. 13,1961 , pp. 323–341.

في نموذجه للولايات المتحدة الأمريكية أن المنتج يكون جديدا في البداية، ثم ينتشر إلى الدول الصناعية الأخرى، وبعد ذلك يصبح قياسيا، ويمكن توضيح ذلك كما في الشكل التالي[1]:-

شكل (2)

دورة حياة منتج سلعة معينة

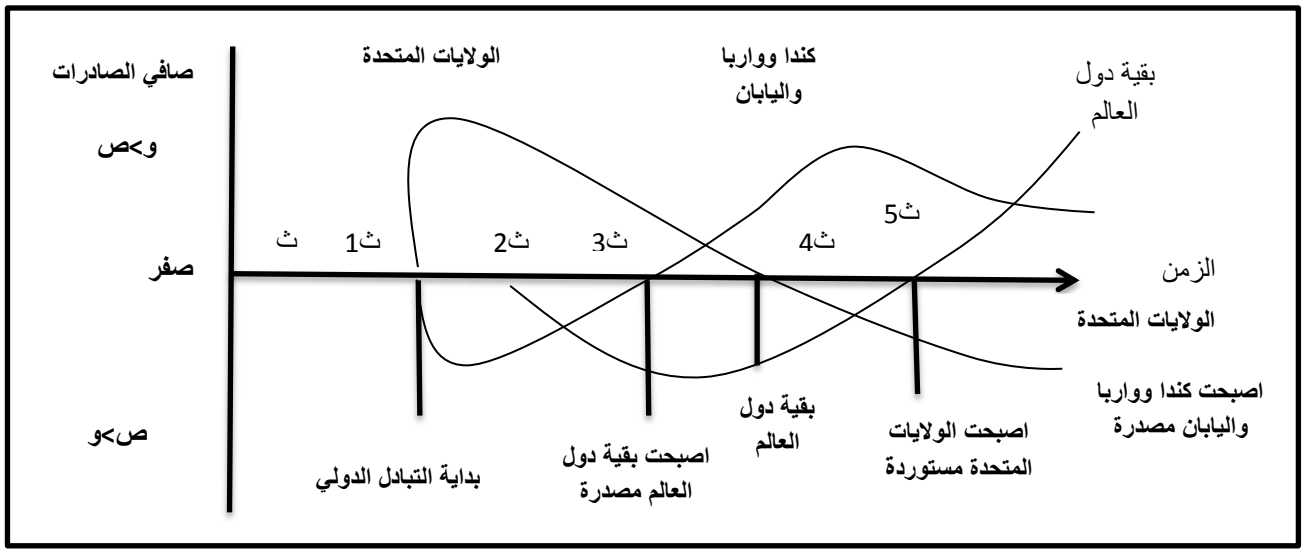

المصدر : رعد حسن الصرن ، اساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة الى العولمة والحرية والرفاهية الاقتصادية ، سلسلة الرضا للمعلومات ،ج1،ط1، دمشق، 2000، ص 226.

ومن الشكل السابق، ميز فيرنون بين ثلاث مراحل، أولها مرحلة الإنتاج الجديد، والتي تتميز بإنتاج سلع جديدة في الأسواق المحلية، اذ تكون تكاليف الإنتاج مرتفعة، وتتمتع الشركات المنتجة بالاحتكار، والثانية هي مرحلة المنتج الناضج، والتي يزداد فيها انتشار هذه المنتجات تدريجياً وتتحسن جودتها من خلال البحث والتطوير وانتشارها في أسواق الدول. المرحلة الأخرى لديها طلب مماثل، ومن خصائص هذه المرحلة انخفاض تكاليف الإنتاج، المرحلة الثالثة هي مرحلة المنتج النموذجي، وفيها يستقر أسلوب الإنتاج، وتنتشر التكنولوجيا المستخدمة في الدول المتقدمة، ويأخذ المنتج شكلاً نموذجياً، وبالرجوع إلى الشكل السابق نلاحظ أن إنتاج وتصدير سلعة معينة في الولايات المتحدة الأمريكية بدأ عند (ت1 و ت 2) وبعد ذلك تقوم الدول المستوردة بتطوير طاقتها الإنتاجية بمساعدة فروع الشركات الأمريكية (على الأغلب) الموجودة فيها ، وبعد مدة اخرى من (ت2 الى ت3)

[1]) Vernon , Rymond , Manager In The International Economy, 2nd Edition , Prentice – Hall , Inc , Fnglewood Cliffs , 1972 .

وبقدر ما أصبحت التكنولوجيا الخاصة بهذا النوع من السلع قديمة، كلما فقدت الولايات المتحدة ميزتها النسبية وأصبحت في النهاية مستوردًا صافيًا لهذا النوع من السلع في المدة(ت4) [1].

المطلب الرابع: سياسة التجارة الخارجية:-

تهدف الدول في التجارة الخارجية إلى تحقيق العديد من الاهداف اهمها تحقيق التوظيف الكامل واستقرار سعر الصرف وإمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي لتلبية الحاجات الأساسية للسكان مع تحقيق التوازن الاقتصادي في ميزان المدفوعات وغيرها من الاهداف ولهذه الغاية عدد من السياسات في التجارة الخارجية وهنا يجب أن نتناول:

اولاً- مفهوم سياسة التجارة الخارجية:- تُعرف السياسة التجارية بأنها مجموعة القوانين والأنظمة التي تتبعها الدولة لضبط ومراقبة التجارة الخارجية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المرغوبة ، أو إنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في مسار أنشطتها التجارية مع دول العالم من أجل تحقيق الأهداف المرجوة [2].

فإذا كان مفهوم السياسة بشكل عام يشير إلى الاختيار بين البدائل، فإن سياسات التجارة الخارجية تعني أن الدولة تختار اتجاهًا محددًا في علاقاتها الخارجية، ولهذا فهي تصدر اللوائح والتشريعات اللازمة وعادةً ما تتأثر الدول بمجموعة من العوامل في اختيار سياسة التجارة الخارجية التي يتبعونها[3]. **وهي كما يأتي** [4]:-

1- طبيعة النظام الاقتصادي اي النظام المهيمن وفلسفته ومستوى نموه، ودرجة التنافسية الدولية والظروف التي يمر بها من حيث الوضع المالي الخارجي بوجود المديونية الخارجية أو عدم وجودها ، وعلاقات الدولة مع المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

2- عمق وقوة العلاقة الاقتصادية مع الدول والشركات الرأسمالية ، وكذلك بعض الاعتبارات

---

[1] ـ انظر في ذلك:
- خالد محمد السواعي مصدر سابق ، ص 221 .
- علي عبد الفتاح ابوشرار ، مصدر سابق ، ص 145 – 149 .

[2]) محمد احمد السريتي ، احمد فتحي خليل ، الاقتصاد الدولي، مصدر سابق ، ص 121 .

[3]) هجير عدنان زكي ، مصدر سابق، ص165.

[4]) زينب حسين عوض الله ، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1،الفتح للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية ، 2003 ، ص16.

السياسية والاجتماعية التي تؤثر على صنع القرار الاقتصادي، وبناءً عليه ، نجد أن مسألة اختيار السياسة تخضع لهذه العوامل.

ثانياً: اهداف سياسة التجارة الخارجية:-

تعمل سياسة التجارة الخارجية عن طريق أدواتها لتحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها [1]:

1- أهداف اقتصادية وتشمل:-

أ- تعظيم الايرادات العامة للدولة لتغطية النفقات العامة عن طريق الحصول على الايرادات المتأتية من السلع التي تعبر حدود الدولة (الترانزيت) .

ب- تعزيز القدرة التنافسية الدولية للمنتجات المحلية وحماية الصناعات الناشئة .

ت – تحقيق الاستقرار الاقتصادي الداخلي عن طريق الحد من آثار التقلبات الخارجية غير المرغوب فيها مثل التضخم والانكماش والأزمات التي تعاني منها اقتصادات الدول في المجالين الإقليمي والدولي وكذلك حماية الاقتصاد الوطني من السياسات السعرية المتبعة في بعض الدول في مجال التجارة الخارجية بهدف السيطرة على الأسواق العالمية واحتكارها.

ث – تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ولاسيما في الميزان التجاري.

2- الاهداف الاجتماعية:- هناك مجموعة من الأهداف الاجتماعية أهمها إعادة توزيع الدخل بين الأفراد، وحماية مصالح فئات اجتماعية معينة، مثل المزارعين والمنتجين لبعض المنتجات الأساسية ، وتحقيق الأمن الغذائي وتوفير السلع الأساسية أثناء الأزمات الطارئة مثل الحروب والكوارث الطبيعية .

وهناك اهداف اخرى يمكن توضيحها بما يأتي [2]:-

أ- تقليل الاحتكار ، ففي حالة الحماية تصبح بعض الشركات التي ليس لديها كفاءة إنتاجية في وضع احتكاري يمكّنها من رفع الأسعار وبيع منتجاتها بغض النظر عن جودتها.

ب- انخفاض أسعار السلع والخدمات المختلفة.

---

[1]) انظر في ذلك:
- نبيل جعفر عبد الرضا ، باسمة كزار عبد الحسن ، سياسات تحرير التجارة الخارجية وانعكاساتها في الاقتصاد العراقي ، الغدير للطباعة والنشر ،ط1، البصرة ، 2016 ، ص 30 – 33 .
- طارق فاروق الحصري ، الاقتصاد الدولي ،ط1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، 2010 ، ص 115-107

[2]) انظر في ذلك:
- عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، واخرون ، تقييم المشاريع الاقتصادية- دارسة في تحليل الجدوى الاقتصادية وكفاءة الاداء، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1986،ص83.
-Appleyard Fifld Cobb ,International economic ,New York ،5th edition ،2006,p346

ت- الاستغلال الأمثل و والرشيد للثروات.

ث- تنشيط التجارة الخارجية بين دول العالم ما يؤدي إلى زيادة المنافسة الدولية، ما يتيح للدولة التي تتمتع بميزة نسبية و تنافسية في إنتاج سلعة معينة من أن تتوسع في إنتاج هذه السلعة بما يفوق حاجاتها المحلية بشرط أن يستبدل الفائض مع الدول الأخرى بالسلع التي تحتاجها وليس فيها أي ميزة نسبية.

ج- حماية الصناعات المحلية الناشئة.

ح- تقليص الواردات بهدف تقليل العجز في ميزان المدفوعات.

خ- زيادة إيرادات الخزينة العامة.

د- حماية الأسواق المحلية من سياسة الإغراق التي تتبعها بعض الدول المصدرة للسلع الرخيصة.

المطلب الخامس: أسباب قيام التجارة الخارجية:-

ترتبط مختلف دول العالم فيما بينها بعلاقات اقتصادية متباينة تنشأ بمناسبة قيامها بالتجارة الخارجية، فما هو الأساس لتأسيس هذه التجارة؟[1]، فإذا افترضنا وجود نظام السوق وحافز الربح، فيكون السبب المباشر لقيام التجارة هو اختلاف الأسعار النسبية فأن الأسعار تؤثر في التبادل الدولي كما إنها تتأثر به[2].

وسوف تتحقق عملية التبادل بين الدول إذا كانت هناك مكاسب وأرباح نتيجة لذلك، وهي أساس التجارة الخارجية وإذا لم تكن هناك مكاسب وأرباح فلن تكون هناك تجارة دولية [3]. **ويمكن تلخيص أسباب نشوء التجارة الخارجية كما يأتي :-**

اولاً: الحاجة في العلاقات الاقتصادية الخارجية:-

بما انه هناك توزيع غير متكافئ لعناصر الإنتاج بين دول العالم المختلفة بما فيها الظروف المناخية (الأمطار ، درجات الحرارة ونوع التربة ....الخ) والموارد المعدنية والبشرية والرأسمالية والمستوى التكنولوجي والكفاءات الإدارية وغيرها من المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على قدرات الدولة على الإنتاج ما ينتج عنها اختلاف ظروف الإنتاج، إذ أن هذه الاختلافات بين الدول تجعل

1) غازي صالح محمد الطائي ، الاقتصاد الدولي، مصدر سابق،ص25.

2) محمد عبد العزيز عجمية ، اقتصاديات التجارة الخارجية ،ط1، دار الجامعات المصرية ، مصر، 1973.

3) اسكندر مصطفى النجار، مقدمة للعلاقات الاقتصادية الدولية ، ط1، وكالة المطبوعات ،الكويت، 1973، ص54-56 .

هنالك اختلافاً في امكانات الدول في إنتاج السلع والخدمات، بمعنى أن الدولة لا تستطيع أن تحقق الاكتفاء الذاتي[1]. فمنطق الحاجة هنا يفرض نفسه في غالبية الأحوال التي تتجلى فيها رغبة أي دولة في الحصول على سلع عن طريق استيرادها ومن ثم رغبة أي دولة في تلقي الطلبات على سلعها عن طريق تصدير الفائض من إنتاجها بعبارة أخرى يمكن القول، أن التجارة الخارجية تتيح لكل دولة أن تستغل مواردها بأكبر قدر ممكن من الكفاءة، أي حصولها على اكبر ناتج استعمال هذه الموارد[2].

ثانياً: التخصص الدولي: –

يرجع التخصص في جانب منه إلى عوامل جغرافية تتمثل في اختلاف ظروف الطقس والمناخ والتربة، واختلاف الموارد الطبيعية وتوزيعها فيما بين الدول [3]. وكما بينا سابقاً أن الدول لا تستطيع أن تعتمد على نفسها كليا في إشباع حاجات أفرادها، وذلك بسبب التوزيع غير المتكافئ للثروات الطبيعية والمكتسبة بين دول العالم، ولذلك يجب على كل دولة أن يتخصص في إنتاج تلك السلع التي تؤهله طبيعتها وظروفها وامكاناتها الاقتصادية أن تنتجها بتكاليف نسبية اقل وبكفاءة عالية [4].

بعبارة أخرى، تصدر الدولة السلعة التي تكلفتها النسبية محليا – اقل من تكلفتها النسبية في الخارج، وتستورد السلعة التي تكون تكلفتها النسبية محليا أكبر منها في الخارج [5]. والقاعدة العامة هذه تعرف في الاقتصاد بقانون (الميزة النسبية) [♦]، وأساس ظهور الميزة هذه هو اختلاف التكاليف، ومع ذلك فإن من أهمية التجارة الخارجية لا ترجع فقط إلى الحصول على السلع التي لا تستطيع الدول إنتاجها، وإنما كذلك إلى الحصول على السلع من الخارج، بثمن أقل، وعلى ذلك فإنه عن طريق التجارة الخارجية يمكن لعدد كبير من السكان أن يرفعوا من مستويات معيشتهم[6].

يمكن القول ما سبق إن سبب إنشاء التجارة الخارجية هو الاختلاف في الميزة النسبية وأن هدف التخصص والتقسيم الدولي والتجارة بين الدول هو الاستعمال الأمثل للموارد الاقتصادية ، هو أساس دعاة سياسة حرية التجارة الخارجية ومدى اهميتها في مجال تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية.

---

1) محمد علي الجاسم، القواعد الأساسية الاقتصاد الدولي، ط1،الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 1976،ص226.

[2]) رعد حسن الصرن، مصدر سابق، ص36.

[3]) كريم مهدي الحسناوي، المدخل إلى الاقتصاد الدولي، ط1، مطبعة التعليم العالي،بغداد،1988،ص35.

[4]) موسى سعيد مطر ،واخرون، التجارة الخارجية ،ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ،2001، ص13.

[5]) حسام علي داوود وأخرون، مصدر سابق،ص17-18.

♦- يرجع هذا القانون إلى نظرية الميزة النسبية للاقتصادي المعروف ريكاردو التي وردت في كتابه الشهير مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب سنة 1817.

6) محمد عبد العزيز عجمية، مصدر سابق،ص5-6.

المبحـــث الثالث

العلاقة النظرية بين وسائل الدفع الالكتروني والتجارة الخارجية

المطلب الأول: دور وسائل الدفع الالكتروني في تطوير التجارة الخارجية :

تمثل وسائل الدفع الالكترونية الصورة الالكترونية لوسائل الدفع التقليدية وان موضوع مساهمة وسائل الدفع الالكترونية في التجارة الخارجية موضوع مهماً وجدير بالتحليل والدراسة، اذ تعتبر وسائل الدفع الإلكتروني والانظمة الالكترونية المتمثلة في بطاقات الائتمان والتحويلات البنكية عبر الإنترنت والمحافظ الإلكترونية، ويتضح دور وسائل الدفع الالكتروني في تطوير التجارة الخارجية من خلال الدور الذي تأخذه هذه الوسائل والمتمثل بما يأتي :

اولاً : تسهيل المعاملات: تتيح وسائل الدفع الإلكتروني إتمام المعاملات التجارية بسرعة وسهولة، مما يقلل من الوقت والجهد اللازمين لإنجاز الصفقات مما ينعكس ايجاباً على تسهيل إجراء المعاملات التجارية محلياً وعالمياً، لاسيما بعد تطور التجارة الإلكترونية ورفع القيود عنها في العديد من الدول.

ثانياً : زيادة الأمن: تقدم العديد من وسائل الدفع الإلكتروني مستويات عالية من الأمان، مما يقلل من خطر الاحتيال والتلاعب.

ثالثاً : توسيع نطاق العملاء: تتيح وسائل الدفع الإلكترونية للشركات الوصول إلى قاعدة عملاء أكبر في جميع أنحاء العالم، مما يساهم في زيادة المبيعات.

رابعاً: خفض التكاليف: تساعد وسائل الدفع الإلكتروني على تقليل التكاليف المرتبطة بالمعاملات التجارية، مثل تكاليف الشحن والنقل وتكاليف الإدارة.

خامساً : زيادة الكفاءة: تساهم وسائل الدفع الإلكتروني في زيادة كفاءة العمليات التجارية، مما يؤدي إلى تحسين الأداء العام للشركات.

سادساً : التكامل مع الأنظمة الأخرى : يمكن دمج وسائل الدفع الإلكتروني بسهولة مع الأنظمة الأخرى المستخدمة في التجارة الإلكترونية، مثل أنظمة إدارة المخزون وأنظمة إدارة العلاقة مع العملاء ، وتعد وسائل الدفع في العمليات التجارية وسيلة لا يمكن الاستغناء عنها، لأنها ركن من اركان العملية التجارية فلا يمكن لمنتج السلعة او مالكها من تقديمها من دون ان يأخذ مقابل، وهذا المقابل لا يمكن الحصول عليها الا عبر احدى وسائل الدفع، فسابقاً كانت وسائل الدفع التقليدية تصلح لإتمام العمليات في التجارة العادية التقليدية، وفي التجارة الالكترونية الحالية لم يعد هذا الأسلوب في الدفع

أسلوبا فعالاً، لذا كان من المفروض إيجاد وسائل دفع جديدة تتماشى مع طبيعة ونوع التجارة الجديدة، فكان نشوء وسائل الدفع الالكترونية كأحد وسائل تسوية العمليات وعمليات الوفاء بالالتزامات الناتجة عن التجارة الخارجية [1].

وتهدف وسائل الدفع الالكترونية الى تسهيل طرائق تسوية المعاملات في التجارة الخارجية وتعزيز كفاءتها في ضوء ما يتماشى ويتوافق مع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، اذ ان التطور الهائل في التجارة الخارجية يحتاج الى وجود وسائل دفع اكثر سرعة وتطور وأمان ومرونة عالية في تسوية المعاملات في مجال التجارة الخارجية، فقد أدت هذه الوسائل الى إيجاد العوامل الضرورية لازدهار التجارة الخارجية ، ان مجموع الميزات التي تتمتع بها وسائل الدفع الالكترونية تجعلها تسهم في خدمة كل من التجارة الالكترونية والتجارة الخارجية، اذ تتمثل اهم المزايا والاثار لوسائل الدفع الالكتروني بما يخص التجارة الخارجية ما يلي[2]:

اولاَ : تسهيل عمليات الدفع:

بعد ان باتت السيولة المادية للنقود اقل استعمالا في الحياة العملية عموما وفي التجارة على وجه الخصوص، ومع تقدم وسائل الاتصال والتقنيات انتشرت وسائل الدفع الالكتروني لأنه يمكن للأفراد والمؤسسات دفع واستلام المقابل المادي لمعاملاتهم التجارية عبر المسافات وبشكل سهل وسريع ما يخفف من التأخير والتكلفة التي ترتبط بالتحويلات التقليدية، فإذا ما رغب شخص بإبرام عقد تجاري مع شخص اخر في مكان في العالم فيقوم باعتماد وسائل الدفع الالكتروني لإتمام العقد وسداد تكلفته.

ثانياَ :عولمة الاتصالات والتكنولوجية:

ان عولمة الاتصالات والتطورات التكنولوجية في مجال أساليب الدفع يجعل كافة الافراد في العالم يعيشون وكأنهم ضمن سوق واحد إذ ألغت هذه الأمور المسافات، وبات الأشخاص يقومون بعمليات البيع والشراء رغم المسافات بينهم، إذ كانت وسائل الدفع الالكترونية حجز الزاوية في نجاح التجارة الخارجية، وذلك عبر تسهيل دفع مقابل السلع والخدمات التي تجري ضمن اطار المعاملات التي تخص التجارة [3].

---

[1]) محمد عبد الله شاهين، التجارة الالكترونية العربية بين التحديات وفرص النمو، مصر، دار حميثرا للنشر، 2017، ص19.

[2]) عماد الدين بركات، وسائل الدفع الالكتروني ودورها في تفعيل التجارة الالكترونية، مجلة القانون والتنمية المحلية، ادرار- الجزائر ، المجلد 1، العدد 2، 2019، ص129-131

[3]) نور الدين بعجي، دور وسائل الدفع الالكترونية في تنمية التجارة الدولية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، الجزائر ، 2020، ص285-287.

ثالثاً : السرعة والكفاءة والأمان:

ان أحد الموضوعات المهمة والمرتبطة بالتجارة الخارجية هو أمن المعلومات وصحتها وسرعة العمليات وامانها، وقد باتت وسائل الدفع الالكتروني تحقق كل هذه الميزات من سرعة نقل الموجودات من حساب لحساب دون تقديم أوراق نقدية حقيقية ما يوفر راحة للأطراف كافة بما يخص أداء أعمالهم، وهذا يبني ويؤمن بيئة تجارية مريحة وآمنة وقليلة الاخطار، أي ان وسائل الدفع الالكترونية تؤدي دورا مهماً بحيث تمكن الشركات من اجراء مدفوعاتها في ظل التجارة الخارجية بسهولة ويسر.

رابعا: توفير التكاليف:

إذ تؤدي وسائل الدفع الالكتروني دورا في التقليل من التكاليف ذات العلاقة بالتحويلات المصرفية فضلاً عن العمولات ما يزيد ربحية الشركات ومن ثم تخفيض التكلفة على المستهلكين.

خامساً : تعزيز الفعالية:

تسهم وسائل الدفع الالكترونية في زيادة فعالية العمليات التجارية وتخفض من الزمن اللازم لإتمام وإنجاز الصفقات ما يزيد إنتاجية الشركات في حالة التجارة الخارجية.

سادساً : تعزيز الشفافية:

تمكن وسائل الدفع الالكتروني من انجاز المدفوعات بسهولة والتحقق من تسجيلها بشكل صحيح وهو ما يزيد من شفافية عمليات التجارة الخارجية.

ثامناً : المرونة:

في ظل تعدد وسائل الدفع الالكترونية تكون الشركات امام عدة خيارات للدفع ما يزيد من درجة المرونة في الدفع بما يخص التجارة الخارجية.

ويمكن إيضاح دور وسائل الدفع الالكترونية بما يخص الشركات في التجارة الدولية[1]:

ان لوسائل الدفع الالكترونية دوراً مهماً في اتساع نطاق السوق عبر توسيع دائرة السوق المحلية بالتالي القدرة على النفاذ الى أسواق عالمية ، وكذلك إيجاد أسواق جديدة وهو ما يصعب تحقيقه في حال الاعتماد على وسائل الدفع التقليدية، فوسائل الدفع الالكترونية تسمح بعرض السلع والخدمات بشكل اكبر واوسع ، وتزداد الفرصة امام الشركات الصغيرة للوجود في الأسواق العالمية ما يعطيها فرصة للنمو والتوسع في اعمالها ، كما انها تتيح ميزة تقليل مدة التوريد عن طريق تبسيط عمليات الشراء بما

[1]) أسامة ربيع امين سليمان، معوقات انتشار التجارة الالكترونية في مجال التسويق، وثائق التأمين في سوق التأمين المصري، المؤتمر الدولي العشرون، صناعة الخدمات في الوطن العربي، كلية التجارة، جامعة المنصورة ، مصر العربية، 2014، ص34

يخص دفع قيمة الصفقات. ناهيك عن انخفاض التكاليف بسبب إلغاء المسافات بين البائع والمستهلك على المستوى الدولي.

المطلب الثاني : مدى تنمية التجارة الدولية بواسطة وسائل الدفع الالكتروني:

تمثل التجارة الدولية احد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية والتي تتمثل بحركة السلع ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة، فضلاً عن سياسات التجارة التي تنتهجها دول العالم في ما يخص حركة السلع ورؤوس الأموال بينها، فالتجارة الدولية هي حصيلة عمليات التبادل الاقتصادي في المجتمع، وتظهر أهمية التجارة الدولية لدول العالم من انه تؤمن السلع والخدمات للدول التي لا تنتجها محلياً، او السلع والخدمات التي يتم تحصيلها عليها بأسعار ادنى من كلفة انتاجها محلياً ،

أولاَ : أهمية التجارة الدولية [1]: تكمن اهمية التجارة الدولية فيما يأتي:

1. عدم قدرة أي دولة في العالم مهما بلغ من التفوق والقوة الاقتصادية على انتاج كافة السلع والخدمات التي يحتاجها، ويعود سبب ذلك الى عدم توفر كافة الموارد الأولية اللازمة لذلك، او نتيجة عدم توفر الظروف المناسبة طبيعيا او جغرافياً لإنتاجها محلياً.
2. تباين تكاليف الإنتاج لذات السلعة من دولة لأخرى ، فيمكن دولة ما ان ينتج سلعة ما محليا لكن تكون تكلفة انتاجها عالية جداً اذا ما تمت مقارنة هذه التكلفة مع دولة اخر منتج لذات السلعة، بالتالي يكون اقتصاديا من الأفضل استيرادها وعدم انتاجها محلياً.

ثانياَ : المزايا التي تحققها التجارة الدولية [2]:

1. الاستفادة الكاملة من فوائض الإنتاج المحلي.
2. استيراد السلع التي لا تنتج محلياً ويكون من الضروري استيرادها.
3. الاستفادة من موارد دول أخرى.
4. التقليل من الاحتكار او منعه.
5. نقل التقنيات والتكنولوجيا عبر الحدود.
6. تأمين فرص عمل داخل كل دولة .

[1]) غنية. بن حركو، نظريات التجارة الدولية، مطبوعة جامعية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة ، الجزائر ، 2019، ص 5.

[2]) غنية. بن حركو، نظريات التجارة الدولية ، مصدر سابق ، ص 6.

7. تخفيض التكلفة والاسعار.
8. تحقيق موارد جيدة للخزينة العامة.

هناك علاقة بين وسائل الدفع الالكترونية والتجارة الدولية تمر هذه العلاقة عبر التجارة الالكترونية، وذلك ان التجارة الدولية توسعت وتعززت على المستوى الدولي، وباتت التجارة الالكترونية تستحوذ على نسبة مهمةً في السوق التجارية الدولية، ولذلك بادرت الدول الى التكيف مع هذا الوضع عبر سن تشريعات تتوافق مع حالة التجارة الالكترونية، سيما ان هذه التجارة تحتاج الى قواعد موضوعية وإجراءات خاصة مختلفة عن تلك التي تطبق في ميدان التجارة التقليدية ويعود ذلك نتيجة اعتماد التجارة الالكترونية على وسائل تقنية في إتمام عملياتها، وهذا ما جعلها تتوسع وتنتشر على المستوى العالمي، فطبيعتها التقنية تتسم بالسرعة والأمان .

ثالثاَ : العوامل المؤثرة في التجارة الدولية [1]:

1. الاستثمارات الأجنبية: من حيث حجم ونوع ونمط هذه الاستثمارات.
2. سياسات التجارة الدولية: وتمثل الإجراءات التي تقوم بها الدولة بخصوص علاقته التجارية بغية تحقيق غاياته، ومن تلك السياسات سياسة حرية التجارة الدولية وحمايتها.
3. الاتفاقيات التجارية والدولية والاتحادات والأسواق المشتركة: ومن اهم تلك الاتفاقات او الاسواق: الاتفاقية العامة للتجارة او ما يعرف بمنظمة الكات، ومنظمة التجارة العالمية، والسوق الأوروبية المشتركة، ومنظمة التعاون الافريقية والسوق العربية المشتركة وغيرها.

رابعاَ : العوامل التي أدت الى ازدهار وتنمية التجارة الدولية كما يأتي:

1- تعتبر التجارة الالكترونية عابرة للدول:

ان اعتماد التجارة الالكترونية وارتباطها بشبكة الانترنت ومرور كافة المعاملات عن طريقها أدى الى ان تكون التجارة الالكترونية تجارة عابرة للحدود و الدول ، وتزداد أهمية هذه التجارة دولياً نتيجة الاعتماد على وسائل الدفع الالكتروني التي يسرت وسهلت تقديم خدمات تسديد القيمة مقابل السلع او الخدمات المقدمة في أسواق التجارة الالكترونية، فمن اهم مميزات التجارة الالكترونية انها تصل الى أي عميل في أي دولة في العالم، بالتالي يتمكن أي شخص من التسوق في سوق يبعد عنه آلاف الكيلومترات، ما يمكن اعطاء سمة الدولية على التجارة الالكترونية، كما

[1]) بن الشيخ. توفيق، بلبخاري. سامي، نظريات التجارية الدولية، مطبوعة جامعية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2022، ص86-87.

انـه فـي حالـة النزاعـات المرتبطـة بالتجـارة الالكترونيـة لا تطبـق القواعـد او التشـريعات الوطنيـة المحلية، وانما يتم تطبيق القواعد المخصصة لهذا النوع من التجارة، ان هذه السمات او الميزات جعلت التجارة الالكترونية تجارة تعبر الحدود والدول، بسبب التطور التقني التكنولوجي لوسائل الاتصالات المستخدمة في العالم، هذه الوسائل التي عن طريقها تمكنت وسائل الدفع الالكتروني من مواكبة عمليات التجارة الالكترونية وهذا ما أسهم بشكل كبير وايجابي في تنمية التجارة الدولية[1] .

2- درجة مساهمة التجارة الالكترونية في تنمية التجارة الدولية:

لقد بادرت الأمم المتحدة الى اصدار قانون يخص التجارة الالكترونية، وذلك بسبب القيمة المضافة التي تتبهت الدول اليها من هذه التجارة، هذه القيمة التي من الممكن ان تضيفها التجارة الالكترونية للتجارة الدولية، فعندما يتم تحليل حجم المعاملات التجارية عموما ومعاملات التجارة الالكترونية على الصعيد الدولي لاسيما يلاحظ ان التجارة الالكترونية على الصعيد الدولي تمثل نسبة عالية من ضمن المبادلات التجارية الدولية، وهذا يعد احد العوامل التي مهدت الطريق وساعدت على القيام بكافة المعاملات التجارية بين الأطراف المختلفة وفي عدة دول مختلفة وفي زمن قياسي قد لا يتعدى الدقائق، إذ يمكن ان تتم العملية التجارية عبر إعطاء امر ارسال المنتج او تقديم الخدمة من البائع بشكل تقني، ويحصل على قيمة تلك الخدمة او المنتج عبر احدى وسائل الدفع الالكتروني التي يستخدمها المشتري، ان هذه الأسباب والخصائص التي تم ذكرها بما يخص التجارة الالكترونية وما تتضمنه من وسائل الدفع الالكتروني تجعلها تُسهم بتنمية التجارة الدولية بشكل كبير [2].

مما سبق نجد ان المزايا التي تتسم بها وسائل الدفع الالكتروني تجعلها تسهم في خدمة كل من التجارة الدولية والتجارة الالكترونية، إذ تتمثل المزايا التي ترتبط بوسائل الدفع الالكتروني بالتكلفة القليلة اذا ما تمت مقارنتها مع وسائل الدفع الالكتروني، كما ان تلك الوسائل عابرة للحدود والبلاد، وتتمتع بالسهولة في استعمالها وسرعة إتمام إجراءاتها ودرجة الأمان العالية فيها، ان القدرة على اجراء الاعمال التجارية بين الأطراف الموجودة في أي دولة في العالم في مدة او زمن قياسي كان نتيجة انتشار هذه الوسائل الخاصة بالدفع الالكتروني لسداد المقابل المادي للعمليات التجارية او تسوية تلك العمليات، أي ان وسائل الدفع الالكتروني مكّنت أي دولة من الاستفادة من ميزات تلك الوسائل فضلاً

[1]) صفاء. فتوح، جمعة. فتوح، منازعات عقود التجارة الالكترونية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية مصر، 2013، ص57-58.

[2]) نور الدين. بعجي، دور وسائل الدفع الالكتروني في تنمية التجارة الدولية، مصدر سابق ، ص 285.

عن انه قد اصبح هناك دور بارز للوسائل في عملية تعزيز وتنمية التجارة الدولية، يأتي ذلك من مساهمة وسائل الدفع الالكتروني في تنمية التجارة الالكترونية ومكانة التجارة الالكترونية في التجارة الدولية .

المطلب الثالث : دور وسائل الدفع الالكتروني في التجارة الالكترونية :

عندما ظهرت التجارة الالكترونية واتسع نطاق انتشارها فظهر معها عجز في قدرة وسائل الدفع التقليدية عن مواكبة هذا النوع من التجارة الذي يعتمد بالأساس على التقنيات الالكترونية فكان لا بد من وجود بدائل أخرى مناسبة لذلك، اذن يجب التفكير والبحث عن ايجاد وسيلة يتم عن طريقها تسوية المعاملات التجارية والتي تتم في حقل التجارة الالكترونية، وتمثل هذا البديل في وسائل الدفع الالكترونية[1].

فمنذ تسعينيات القرن الماضي تمت الافادة من الامكانات الكبيرة لاستعمال الانترنت في مواضيع متعددة منها التسويق والتجارة على نحو واسع، وهو ما دعي بالتجارة الالكترونية، فالإنترنت بات سوقاً مفتوحة للبيع والشراء، فيستطيع التاجر ان يعلن عن منتجاته او خدماته باستعمال تقنيات الصوت والصورة ويعرضها لكافة انحاء العالم، ويمكن للمشتري ان يقوم باختيار ما يرغب وتصله المنتجات والخدمات الى مكانه، وبسبب التباعد المكاني بين البائع والمشتري كان لزاماً ان يتم تطوير طرائق للسداد او الدفع تمثلت بوسائل الدفع الالكتروني، هذه الوسائل التي أدت لنمو التجارة الالكترونية، إذ تقوم التجارة الالكترونية على عناصر أربعة هي: بائع، مشتري، انترنت، واخيراً وسائل دفع الكترونية، أي نتيجة الحاجة لاستحداث وسائل دفع ملائمة ومناسبة لطبيعة و حاجات التجارة الالكترونية، وقد استفادت الشركات من ظهور الانترنت وتقنيات التجارة الالكترونية ووسائل الدفع الحديثة عن طريق انخفاض التكاليف بالمقارنة بالطرائق التقليدية للتجارة التي تتمثل بالفواتير الورقية وتسليم المدفوعات[2] .

[1]) بعجي. نور الدين، دور وسائل الدفع الالكترونية في تنمية التجارة الدولية، مصدر سابق، ص 286

[2]) الرشيد. بوعافية، دور النقود الالكترونية في تطوير التجارة الالكترونية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد2، 2014، ص129.

اولاَ : ميزات وسائل الدفع الالكترونية في التجارة الالكترونية [1]:

1. تحقق وسائل الدفع الالكتروني مزايا متعددة لمن يحملها، منها سهولة الاستعمال ، وتوفر للمستخدم الأمان بدل من ان يحمل النقود التقليدية الورقية، وبالتالي يتفادى السرقة او الضياع، كما انها توفر لحاملها ميزة الحصول على الائتمان لمدة معينة بشكل مجاني، كما تمكن المستخدم من ابرام واتمام الصفقات بشكل فوري.

2. تعتبر ضمان قوي لحقوق البائع، فهي تسهم في تنشيط المبيعات، كما انها تريح البائع من عناء متابعة ديونه، لأنَّ هذا الموضوع يقع على عاتق المصرف والشركات المصدرة لوسائل الدفع الالكتروني.

3. ان الفوائد والرسوم والغرامات الناتجة من تشغيل وسائل الدفع الالكتروني من مصادر الأرباح التي تحققها المصارف والمؤسسات المالية.

ثانياَ : سلبيات وعيوب وسائل الدفع الالكترونية في التجارة الالكترونية [2]:

1. زيادة الاقتراض والانفاق بما يتجاوز القدرة او الحد المالي، وعدم قدرة حامل البطاقة الالكترونية لسداد قيمتها ضمن الوقت المحدد ما يؤدي الى وضع اسمه على القائمة السوداء للمؤسسة المالية.
2. في حال حدوث أي مخالفات لدى التاجر او اخلاله بالشروط يجعل المصرف يقوم بإلغاء التعامل معه.
3. السلبية تكمن في مدى سداد حاملي البطاقات للديون التي تستحق عليهم وتحمل المصرف المصدر لنفقات ضياع تلك الديون.

ثالثاّ : الدعائم الاساسية التي تعزز التجارة الالكترونية [3]:

1- عدد مستخدمي الانترنت عالميا:

ان تزايد عدد المستخدمين لشبكة الانترنت يزيد من مستوى استعمال التجارة الالكترونية، فالتقديرات تشير الى انه في الوقت الحالي يقدر عدد مستخدمي الهواتف النقالة بما يقارب (4.3) بليون مستخدم، أي ان اكثر من نصف سكان العالم مجهز بهواتف نقالة.

2- تطور مبيعات تجارة التجزئة في التجارة الالكترونية:

تزايدت عمليات مبيعات التجزئة في التجارة الالكترونية إذ شهدت ارتفاعا منذ عام 2014 فقدرت

---

[1]) عماد الدين. بركات، طيبي. حورية، وسائل الدفع الالكترونية ودورها في تفعيل التجارة الالكترونية، مجلة القانون والتنمية المحلية، المجلد 1، العدد2، 2019، ص130.

[2]) محمد. الطائي، التجارة الالكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة1، عمان، 2010، 185.

([3]) Auwal. Mohammad, Adoption of e-Payment system; A review of Literature international conference on E-commerce, 20-22 October, Malaysia, 2016, P113.

وقتها بما يقارب (1.336) بليون دولار وتزايدت عاماً بعد اخر فقد وصل الى (4.90) بليون دولار عام 2021 هذا الارتفاع الأخير كان سببه توجه المستخدمين بشكل اكبر نحو استعمال التجارة الالكترونية.

3- وسائل الدفع الالكتروني على المستوى العالمي:

إذ توفر تلك الوسائل إيجابيات على مستوى التجارة الالكترونية من السهولة والأمان، ويعد موضوع وسائل الدفع الالكتروني أساس انتشار التجارة الالكترونية عالميا نتيجة تطوير وزيادة البرمجيات والتطبيقات التي تخص امن العمليات التجارية الالكترونية.

رابعاً : العوامل التي تساعد على نجاح وسائل الدفع الالكتروني في التجارة الالكترونية ما يأتي [1] :

1- **الاستقلالية:** عن طريق اعداد برامج خاصة لتنفيذ واجراء عمليات الدفع الالكتروني لدى البائع او المشتري.

2- **التطابق:** من المهم في عمليات الدفع الالكتروني ان تجري من كافة أنظمة التشغيل ومختلف الأجهزة والوسائل التقنية حتى تلك الأجهزة التي تعتبر غير واسعة الانتشار بين البائع والمشتري.

3- **الأمان:** ان مستوى الامن والحماية في نقل البيانات واجراء عمليات الدفع الالكتروني امر غاية في الأهمية لقياس مدى فعالية الدفع الالكتروني، فتخفيض المخاطر للبائع والمشتري يؤدي الى زيادة انتشار هذه الوسائل ويزيد من عمليات التجارة الالكترونية.

4- **التكلفة:** كلما زادت التكلفة والرسوم او العمولات على استعمال وسائل الدفع الالكتروني يؤدي الى تقليل فرص انتشارها في عمليات التجارية الالكترونية، لاسيما في تلك العمليات التي تخص مشتريات قليلة التكلفة.

5- **سهولة الاستخدام:** كلما كانت طريقة الاستخدام سهلة من كافة الأطراف كلما زاد انتشارها وتعزز تطبيقها في التجارة الالكترونية.

6- **مستوى الانتشار وعدد المستخدمين:** لكي تكون وسائل الدفع الالكتروني ناجحة يجب ان تستعمل لدى فئة او شريحة كبيرة من البائعين او المشترين، فنمو اعداد المستخدمين في العالم يؤدي الى تحسين كبير وتطوير في مجال التجارة الالكترونية.

[1]) خضر. الطيطي، التجارة الالكترونية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص141-142.

وقد أوضحت العديد من الدراسات أهمية وسائل الدفع الالكتروني في التجارة الالكترونية منها دراسة (بلبشير) فقد اكدت على هذه الأهمية وفق الاتي[1]:

1- ان ظهور وتطور وسائل الدفع الالكتروني أدى الى توسيع المجال امام التجارة الالكترونية.

2- أنظمة الدفع الالكتروني تسهم في تطوير وتسريع التحول باتجاه التجارة الالكترونية، فبتطورها تتطور التجارة الالكترونية وتزدهر.

3- تسهم وسائل الدفع الالكتروني في الانفتاح بشكل اكبر على التجارة الالكترونية.

مما تقدم يتبين ان وسائل الدفع الالكتروني سّهلت المعاملات التي تخص السلع والخدمات وسداد الديون، تلك المعاملات التي نتجت عن تطور الانترنت وظهور التجارة الالكترونية، فقد اختصرت الوقت والتكلفة، فالتجارة الالكترونية تعد عملية للبيع والشراء وتبادل المنتجات والخدمات بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين الافراد او المنظمات والشركات، ولا يمكن القيام بتجارة الكترونية دون ان تتوافر البنية التحتية الالكترونية اللازمة لذلك، فهي تعتمد بمستوى كبير على درجة توفر وسائل الدفع الالكتروني المتطورة، بمعنى وجود أجهزة كافية للتعامل مع تلك الوسائل وتوفير نظم الحماية بغية الحماية من مخاطر الجريمة الالكترونية، واضفاء الموثوقية والأمان للمستخدمين ما يؤدي الى زيادة مستوى اقبالهم للتعامل بالتجارة الالكترونية.

المطلب الرابع : مساهمة التجارة الالكترونية في تطوير التجارة الخارجية:

لم تعد التجارة الالكترونية من الاحلام المستقبلية بل باتت تتم بشكل ناجح وفعال لاسيما في الدول المتقدمة على الصعيد التقني والتكنولوجي، فهذه التجارة تتطور بصورة متسارعة وعلى الأخص مع اتساع حجم الاستثمارات المباشرة في ميدان الاتصالات والتقنيات والتكنولوجيا، كما ان الانترنت ادى الى تعزيز درجة فاعلية التجارة الالكترونية التي تمثل الصفة السائدة في المجتمعات التجارية في العالم، إذ تعمل الشركات على استغلال كل امكاناتها في هذا المجال ما يؤدي بدوره الى تحسين وتطور في العمليات التجارية عالمياً[2].

[1] اسراء. بلبشير، دور وسائل الدفع الالكتروني في تفعيل التجارة الالكترونية، رسالة ماجستير، جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر، 2021، ص63.

[2])مصطفى يوسف كافي، التجارة الالكترونية، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر، الطبعة2، 2011، ص 73.

لقد أدى تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها والاستعمال الإيجابي لها الى ظهور أسلوب جديد من التجارة يتمثل بالتجارة الالكترونية، والتي باتت في عصرنا الراهن من الركائز المهمة في المنظومات الاقتصادية لعديد من دول العالم لاسيما الدول المتقدمة منها، وذلك بسبب ما تملكه وتوفره من فوائد وخصائص إيجابية تدعم الاقتصاد وتحسّن العمليات التجارية وأداء تلك العمليات، فالتجارة الالكترونية تعد الاتجاه السائد للتجارة الخارجية في القرن الحادي والعشرين، اذ من الممكن ان تستعمل في كافة القطاعات سواء الاستيراد او التصدير، أي تأتي بالفوائد والمنافع للبدان التي تطبقها، من الممكن ان يجري تكييف التجارة الالكترونية مع أسواق التجارة الخارجية أي يمكن ان تخلق فرص لمؤسسات التجارة الخارجية من اجل ان تعيد تشكيل الميزة التنافسية الدولية، ويحتاج ذلك من المؤسسات الخاصة بالتجارة الخارجية ان تغتنم الفرصة وتعزز من ميزتها التنافسية عبر استعمال تطبيقات التجارة الالكترونية وادواتها، إذ يعد الانترنت وتقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الركائز الهامة لتحقيق النجاح في موضوع التجارة الالكترونية، فقد سارعت اغلب دول العالم الى التحول باتجاه الاقتصاد الرقمي عبر تحقيق الافادة من التقنيات المتطورة في تحسين اقتصاداتها وتطوير معاملاتها التجارية، والعمل على تبسيط تلك المعاملات وتسهيل إجراءاتها وصولا الى بلوغ الميزة التنافسية، ومن اهم المميزات التي تفرضها التجارة الالكترونية في مجال التجارة الخارجية نذكر الاتي[1]:

1. يؤدي الانترنت دوراً محورياً في نجاح التجارة الالكترونية ومن ثم بلوغ التطوير والترقية في قطاع التجارة الخارجية، فللتجارة الالكترونية دور بارز في تنمية اقتصاديات الدول نظراً لأثرها الإيجابي في تنشيط العمليات التجارية الخارجية.
2. تحتاج التجارة الالكترونية الى بذل جهود اكبر في ميدان التقنيات الرقمية لدى دول العالم من اجل تطبيق التجارة الالكترونية في اقتصاداتها بغية تنمية قطاع التجارة الخارجية.

مما سبق يتضح ان التجارة الالكترونية تُعد مؤشرا يتم الحكم عن طريقه على تحرير التجارة الخارجية للدول المختلفة، فانتشار التكنولوجيا مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأعمال التجارية عموما والتجارة الالكترونية لاسيما ، ويمثل الانترنت الركيزة الأساسية في موضوع نجاح التجارة الالكترونية وتطويرها،

[1]) يونس عبدالقادر بلعربي ، أهمية التجارة الالكترونية ودورها في تفعيل التجارة الخارجية دراسة حالة، رسالة ماجستير، جامعة ابن خلدون، 2021. ص119.

لما تملكه من خاصيات مثل تخفيض الكلفة، كما ان شبكة الانترنت تلعب دورا محوريا في تنمية اقتصاديات الدول نتيجة اثرها الإيجابي في تطوير الاعمال التجارية الخارجية.

عموماً يمكن القول أن وسائل الدفع الإلكتروني تُسهم في تحفيز تنمية الصادرات والمستوردات عن طريق تسهيل عمليات الشراء والدفع، وتوسيع نطاق العملاء، وتقليل التكاليف، ما يعزز من فرص نمو الأعمال وتطويرها، اذ تمثل وسائل الدفع الإلكتروني احد الحلول المبتكرة والفعالة من اجل تحفيز تنمية الصادرات المستوردات، إذ تقدم العديد من المنافع التي تُسهم في زيادة كفاءة في عمليات الشراء والدفع، فوجود وسائل الدفع الالكتروني يعني النمو والازدهار في التجارة الالكترونية التي تمثل جزءاً من التجارة الخارجية من استيراد وتصدير عبر الدول، وهذا بدوره يؤدي الى حركة تجارية مزدهرة بين الدول ومن ثم ينعكس هذا الشيء ايجاباً على تنويع التبادل التجاري للسلع والخدمات للدولة التي يستخدم وسائل الدفع الالكتروني نتيجة المزايا التي توفرها هذه الوسائل.

الفصل الثاني
تحليل تطور وسائل الدفع الالكتروني والتجارة الخارجية في دول العينة

تمهيد

ان التغيرات الحديثة للتطور التكنولوجي وتسارع وتيرة الاتصالات والتقنيات التكنولوجية عبر الانظمة الالكترونية كان لها الاثر في تطوير التجارة الخارجية من خلال تنشيط عمليات التبادل التجاري وتسهيل اجراءات البيع والشراء وذلك عن طريق كيفية معرفة معدلات النمو والتغيرات التي تحدث بين مدة واخرى وكذلك معرفة نسب الفائض والعجز في الميزان التجاري نتيجة عمليات التبادل التجاري ، اذ أن كل هذه التغيرات والتطورات تعتبر من خصائص الاقتصاد الرقمي أو الاقتصاد الجديد المعتمد على الإنترنت والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والذي يُعد القوة الحالية والمستقبلية المتطورة لجميع الدول. وقد أسهم ذلك في توسيع عمليات التبادل التجاري بين دول العالم، وأصبح العالم سوقاً إلكترونياً واسعاً لمختلف السلع والخدمات، وأصبح مجالاً مهما للدول للاستفادة منه كوسيلة حديثة لزيادة حجم تجارتها الخارجية وتحقيق معدلات نمو أعلى في عمليات التبادل التجاري عبر وسائل التواصل المتطورة تكنلوجيا . ومن أجل فهم طبيعة العلاقة بين الدفع الالكتروني والتجارة الخارجية ، سنقوم في هذا الفصل بتحليل مؤشرات الدفع الالكتروني والتجارة الخارجية لبعض الدول (السعودية ، مصر ، الأردن) ، ومن ثم دراستها من خلال الاستعانة بالبيانات عبر سلسة زمنية معينة وتحليل هذه البيانات واستخراج معدلات النمو لمعرفة مدى تأثير هذه الوسائل على متغيرات التجارة الخارجية ، وان هيكلة هذا الفصل سيتكون على شكل ثلاثة مباحث كل مبحث يختص بتجربة دولة من الدول (السعودية ، مصر ، الأردن) ، وكل مبحث مقسم على ثلاثة مطالب ، المطلب الاول يتضمن (تحليل تطور وسائل الدفع الالكتروني) والمطلب الثاني فيتضمن (تحليل تطور بعض مؤشرات التجارة الخارجية) في حين تضمن المطلب الثالث (دور وسائل الدفع الالكتروني في تطوير التجارة الخارجية) وهذ الترتيب ينطبق على كل دولة من دول العينة المختارة .

المبحث الاول

تحليل تطور وسائل الدفع الالكتروني والتجارة الخارجية في السعودية للمدة (2011 -2022)

يعتبر اقتصاد المملكة العربية السعودية من أكبر عشرين اقتصاداً في العالم، ويعتبر أكبر اقتصاد في الوطن العربي ومنطقة الشرق الأوسط، كما أنه عضو دائم في دول منظمة أوبك اذ تمتلك المملكة العربية السعودية كثيرا من الموارد الطبيعية في العالم بقيمة اجمالية تبلغ (35 ترليون دولار) وكذلك تعد ثاني اكبر احتياطي نفطي في العالم وكما انها لديها خامس احتياطي من الغاز الطبيعي وتعد قوى عظمى في مجال الطاقة ، أما بالنسبة لنظام الدفع الإلكتروني في السعودية، فقد نلحظ ان مع تطور التكنولوجيا والتجارة الإلكترونية والتسوق عبر الإنترنت في العالم، أصبحت الدول العربية ودول الخليج، وخاصة المملكة العربية السعودية من الدول المتقدمة في هذا المجال ، حيث يعتمد الاقتصاد السعودي وبشكل كبير على النفط حيث يشكل (72%) من الواردات الحكومية وتشكل الصادرات النفطية (75%) من مجمل الصادرات ، اذ تحتل السعودية المرتبة الثانية عالمياً في القطاع النفطي فقد اكتشف النفط في عام (1938) وجاءت في المرتبة الثانية بفضل حيازها بنسبة (13.5%) من احتياطي النفط بالعالم، ويعتمد ايضاً على الغاز الطبيعي ويعد رابع اكبر احتياطي بالعالم وتشمل موارد طبيعية اخرى مثل النحاس والفضة واليورانيوم والبلاتين والذهب والحديد والفوسفات والزنك والكبريت والكروم والنيكل والرصاص والمنغنيز والتنغستن والالمنيوم والقصدير والملح والميكا والجبس والتنتالوم والنيوبيوم [1] .

وتشهد المملكة العربية السعودية تحولاً رقميًا واسع النطاق وهذا واضح من خلال التطور الحاصل في المسار التكنولوجي وتبادل الخبرات وبناء القدرات وتعزيز التبادل التجاري ، اذ تسعى جاهدة لتنويع اقتصادها وزيادة تنافسيته العالمية. ولقد كان لتبادل الخبرات وبناء القدرات دورٌ محوري في هذا التحول، حيث ساهم في تعزيز التبادل التجاري وفتح آفاق جديدة للنمو من خلال ما ياتي :.

أولاَ : أبرز الجهود المبذولة في مجال التكنولوجيا:

1. بناء البنية التحتية الرقمية: استثمرت المملكة بشكل كبير في تطوير شبكات الاتصالات، والإنترنت فائق السرعة، والبنية التحتية السحابية، مما يوفر الأساس اللازم للخدمات الرقمية المتقدمة.
2. تشجيع الابتكار: تم إنشاء العديد من الحاضنات ومسرعات الأعمال لدعم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا، وتوفير التمويل والاستشارات اللازمة لنموها.

[1]) عبدالعزيز محمد الدخيل، الاقتصاد السعودي، دار الساقي للطباعة والنشر، 2017، ص125.

3. تطوير الكوادر البشرية: تم إطلاق العديد من البرامج التدريبية والتطويرية لتأهيل الكوادر الوطنية في مختلف المجالات التكنولوجية، وتزويدهم بالمهارات اللازمة لمواكبة التطورات العالمية.
4. الشراكات الدولية: أبرمت المملكة شراكات مع كبرى الشركات العالمية في مجال التكنولوجيا، بهدف تبادل الخبرات والمعرفة وتطوير المشاريع المشتركة.
5. التحول الرقمي الحكومي: قامت الحكومة السعودية بتبني العديد من المبادرات الرقمية لتحسين الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين والمقيمين، مثل منصة أبشر.

ثانياً : دور تبادل الخبرات وبناء القدرات في تعزيز التبادل التجاري:

1. جذب الاستثمارات الأجنبية: ساهم تبادل الخبرات في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع التكنولوجيا، مما أدى إلى نقل التكنولوجيا والمعرفة إلى المملكة.
2. تطوير المنتجات والخدمات: ساهم التعاون مع الشركات العالمية في تطوير منتجات وخدمات مبتكرة تنافس في الأسواق العالمية.
3. فتح أسواق جديدة: ساهم التبادل التجاري في فتح أسواق جديدة للمنتجات والخدمات السعودية، وزيادة الصادرات.
4. تعزيز الشراكات التجارية: ساهم تبادل الخبرات في تعزيز الشراكات التجارية بين المملكة والشركات العالمية، مما أدى إلى تكوين شبكات قوية.

ثالثاً : التحديات المستقبلية:

1. سرعة التطور التكنولوجي: يتطلب مواكبة التطور التكنولوجي السريع استثماراً مستمراً في التعليم والتدريب.
2. جذب وتطوير الكفاءات: تحتاج المملكة إلى بذل المزيد من الجهود لجذب وتطوير الكفاءات الوطنية والأجنبية في مجال التكنولوجيا.
3. الحفاظ على الأمن السيبراني: مع زيادة الاعتماد على التكنولوجيا، يصبح الحفاظ على الأمن السيبراني أمراً بالغ الأهمية.

يتبين مما سبق ان المملكة العربية السعودية من الدول الرائدة في المنطقة في مجال التطور التكنولوجي، وذلك بفضل الاستثمارات الضخمة في هذا المجال والاهتمام بتبادل الخبرات وبناء القدرات. ومع استمرار الجهود في هذا الاتجاه، يمكن للمملكة تحقيق المزيد من الإنجازات وتحقيق رؤيتها الطموحة في التحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة.

المطلب الاول : تحليل تطور وسائل الدفع الالكتروني في السعودية للمدة من (2011 - 2022)

أولا : تحليل تطور قيمة التحويلات وعدد عمليات التحويل عبر نظام التسوية ((سريع)) للمدة من (2011- 2022) .

نظام التسويات الاجمالية الانية (Real Time Gross Settlement) لقد نشأ هذا النظام في السعودية عام 1997 م ، وهو نظام استقراء حقيقي يسمح بالمعالجة والتسوية النهائية للمنتجات المدفوعة التي تم شراءها بين المشاركين، والتي تتم بشكل مستمر في أيام العمل ، وتطوير وإطلاق قناة او منصة مدى السعودية هي ((شبكة إلكترونية حكومية تقدم مجموعة متنوعة من الخدمات الإلكترونية للمواطنين والمقيمين في المملكة العربية السعودية تهدف إلى تبسيط وتسهيل الخدمات الحكومية المختلفة وتحسين نوعية حياة السكان وزيادة كفاءة وفعالية دور الحكومة)) ، ويمكن لنظام التسوية الاجمالية إجراء معاملات البطاقة عبر ماكينة الصراف الآلي أو نقاط البيع ، فضلاً عن إدخال نظام سداد، وهو الطريقة الأولى لمعالجة الفواتير، عن طريق المنتجات المختلفة أو المتاجر الإلكترونية المحلية في المملكة السعودية [1] .

يتبين ومن الجدول (1) ان عدد عمليات التسوية على وفق نظام التسوية (سريع) كانت على ثلاث قنوات هي بين كل من (العملاء ، المصارف ، عمليات اخرى) اذ يتضح ان العدد الاجمالي للعمليات المنفذة وفق نظام التسوية كانت عام 2011 قد بلغت (44.070) مليون عملية ، وقد استمر مجموع عدد العمليات بالارتفاع طوال المدة (2012– 2017) وبمعدلات نمو متباينة اذ سجل عام 2017 (103.470) عملية بمعدل نمو مرتفع بلغ (15.89)% ثم نلحظ بعد ذلك ان 2021 حققت عدد العمليات انخفاضاً فقد بلغت (166.886) بمعدل نمو بلغ (–17.22)% والسبب في ذلك يعود الى ازمة جائحة كورونا (COVID 19) واجراءات الحضر الفورية التي قيدت النشاط الاقتصادي، ومن ثم نلحظ انها أخذت بالانتعاش والارتفاع عام (2022) اذ بلغ مجموع عدد العمليات (181,400) مليون بمعدل نمو ايجابي (8.70) [2]، وبالمقابل نلحظ ان قيمة اجمالي تحويلات نظام التسوية (سريع) عام 2011 قد بلغت (14521067) مليون دولار بسبب انها شهدت

[1]) مؤسسة النقد العربي السعودي، وسائل الدفع في المملكة العربية السعودية، 2021، ص9.

[2]) مؤسسة النقد العربي، التقرير السنوي التاسع والخمسون ، القطاع المصرفي ،2023 ،ص120 .

الكثير من الأزمات والأحداث الاقتصادية التي اثرت في معظم دول العالم ذات الاقتصاد القوي، فقد أصبحت تعاني من أزمة كبيرة نتيجة ديون منطقة اليورو[1]، بعد ذلك يتبين لنا عام 2012 ان اجمالي قيمة عمليات التسوية أخذت بالارتفاع فقد بلغت (17445067) مليون دولار بمعدل نمو بلغ (20.14)% بعد ذلك نلحظ انها قد أخذت بالانخفاض المدة من (2013 . 2016) فقد بلغت قيمتها عام (2016) (10590934) مليون دولار و بمعدلاً سلبياً بلغ (-18.72 %) بسبب زيادة معدلات التضخم لتلك المدة [2] ، ثم شهدت عام 2017 ارتفاع قيمة التحويلات اذ بلغت (16583734) مليون دولار وبمعدل نمو (56.58)% لتشهد بعد ذلك المدة (2018 . 2019) انخفاض بقيمة تحويلات نظام التسوية (سريع) بمعدلات نمو عام (2018) (31.21)% وفي عام 2019 بلغت (17.10)% ، ثم عادت لترتفع عام 2020 اذ بلغت قيمة التحويلات لنظام التسوية ((سريع)) (201.607) مليون دولار بمعدل نمو (26.81)% لتعاود بالانخفاض لعام 2021 بمعدل نمو سالب (4.60-)% وذلك بسبب ازمة جائحة كورونا (COVID 19) وما وتأثيراتها المتمثلة بالصدمات التي ادت الى تدهور الاقتصاد العالمي، مسببة في أكبر أزمة اقتصادية وعالمية ، وأدت هذه الأزمة إلى ارتفاع حاد في عدم المساواة محلياً ودوليا [3] ، ثم نلحظ ان اجمالي قيم التسوية عام 2022 بلغت (15150485) و بمعدلاً سلبياً بلغ (-1.18). ويمكن توضيح ذلك عن طريق الشكل البياني (3) .

[1]) صالح الزهراني، مجلة عكاظ السعودية، الاحتجاجات السعودية ، العدد 24، الجزء الثاني عشر، 2011، ص20.

[2]) صندوق النقد الدولي، تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2016 .

[3]) مجموعة البنوك الدولية ، الآثار الاقتصادية لأزمة فيروس كورونا (كوفيد-19)، 2021.

الجدول (1)

تطور قيمة التحويلات عبر نظام التسوية الاجمالي في السعودية للمدة من (2011-2022)

السنة	عدد العمليات بين عملاء مليون عملية	عدد العمليات بين مصارف مليون عملية	عمليات اخرى مليون عملية	مجموع العمليات مليون عملية	معدل النمو %	قيمة العمليات بين عملاء مليون دولار	قيمة العمليات بين مصارف مليون دولار	عمليات اخرى	اجمالي قيمة عمليات التسوية مليون دولار	معدل النمو %
2011	42,473	0,360	1,237	44,070		923733.3	13581867	15466.67	14521067	
2012	53,231	0,464	1,215	54,910	24.60	1078933	16360267	5866.667	17445067	20.14
2013	56,058	0,454	1,456	57,968	5.57	1218667	13349867	7200	14575734	-16.45
2014	62,459	0,492	1,628	64.579	11.40	1381067	13132533	9066.667	14522667	-0.36
2015	78,663	0,537	2,335	81,535	26.26	1422133	11602667	6133.333	13030933	-10.27
2016	85,240	0,547	3,497	89,284	9.50	1456800	9125867	8266.667	10590934	-18.72
2017	100,105	0,651	2,714	103,470	15.89	1605067	14967467	11200	16583734	56.58
2018	132,912	0,635	2,218	135,765	31.21	1769067	11555200	4800	13329067	-19.63
2019	156,421	0,784	1,779	158,984	17.10	2100533	10745867	9866.667	12856267	-3.55
2020	198,854	1,066	1,687	201,607	26.81	2100533	13959467	10933.33	16070933	25.00
2021	164,085	1,143	1,658	166,886	-17.22	2372323	12949584	10133.33	15332040	-4.60
2022	177,977	1,638	1,785	181,400	8.70	2859048	1179073413	333116072	15150485	-1.18

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقارير الاقتصادية (53 ، 56 ، 58 ، 59).

معدل النمو : من اعداد الباحث

الشكل (3) تطور قيمة التحويلات عبر نظام التسوية الاجمالي في السعودية للمدة من (2011-2022)

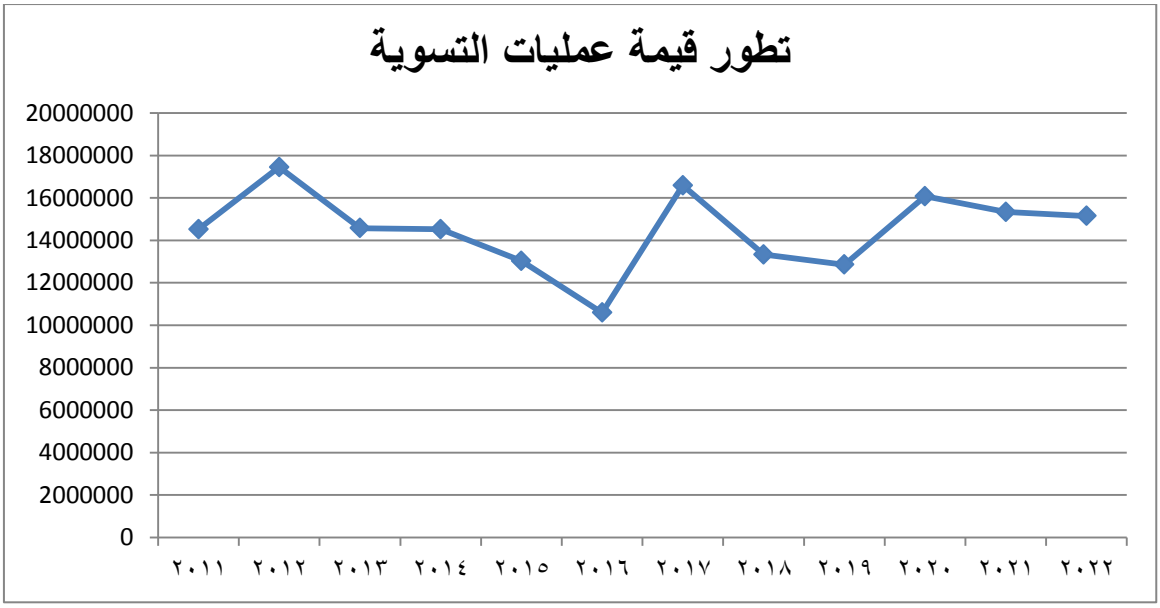

المصدر: من اِعداد الباحث بالاِعتماد على بيانات الجدول (1)

ثانياً: عدد أجهزة الصراف الالي والبطاقات الالكترونية في السعودية للمدة من (2011-2022):

يعرف جهاز الصراف الآلي على انه الآلة التي توفر وتسهل للعملاء اجراء المعاملات المالية في الأماكن العامة كالمجمعات التجارية أو الطرائق او الاسواق دون الحاجة إلى الذهاب إلى المصارف الحكومية ، ويطلق عليه اختصار ATM أي Automated teller machine [1] .

يتبين من الجدول (2) ان أعداد الصراف الالي عام 2011 قد بلغت (11766) وبمعدل نمو ايجابي بلغ (8.09)% واستمرت عدد الصرافات الالية بالتزايد في المدة (2013-2019) وبمعدلات نمو متباينة بين سنة واخرى ، ولكن نلحظ ان المدة (2020-2021) قد أخذت الصرافات الالية بالانخفاض فقد سجلت معدلات نمو سالبة بلغت عام (2020) (3.09-)% وكذلك أخذت بالانخفاض عام 2021 فقد بلغ عددها (16544) بمعدل نمو السالب بلغ (9.59-)% ، ثم نرى ان عدد اجهزة الصراف الالي قد أخذت بالانخفاض عام 2022 اذ بلغ عددها (16,251) وبمعدل نمو بلغ (-1.77) % . نتيجة الزيادة الهائلة في استخدام المدفوعات الرقمية اذ شهدت المملكة نموًا كبيرًا في استخدام المحافظ الإلكترونية وبطاقات الدفع، مما قلل من الحاجة إلى السحب النقدي من الصرافات الآلية . وكذلك انتشار تطبيقات الهواتف الذكية التي سهلت إجراء المعاملات المالية دون الحاجة إلى الذهاب إلى الصراف الآلي[2] .

وكما يوضح الجدول (2) ان عدد البطاقات الالكترونية عام 2011 بلغ (14261993) بطاقة بمعدل نمو ايجابي يبلغ (17.26%) واستمر الارتفاع في عدد البطاقات من عام (2012-2021) وبمعدلات نمو متباينة ما بين الارتفاع والانخفاض الى ان وصل عددها عام (2021) (39373810) وبمعدل نمو بلغ (14.67)%، ثم بعد ذلك نرى انها سجلت اكبر عدد لها في مدة البحث فقد بلغت (42,563445) بمعدل نمو (8.10) يعود السبب في ذلك الى زيادة انتشارها في قطاع التجزئة فضلا عن ارتفاع الثقة باستعمال التقنية المصرفية الحديثة [3] ، ويمكن توضيح ذلك بالشكل البياني (4) .

[1]) مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي الثاني والخمسون،2016،ص128.

[2]) جريدة الوطن السعودية: https://www.alwatan.com.sa/article/1142069

[3]) مؤسسة النقد العربي، التقرير السنوي التاسع والخمسون ، القطاع المصرفي ،2023 ، ص118

الجدول (2)

عدد أجهزة الصراف الالي والبطاقات الالكترونية في السعودية للمدة من (2011-2022)

السنة	عدد أجهزة الصراف الآلي	معدل النمو %	عدد البطاقات الالكترونية	معدل النمو%
2011	11,766	8.09	14,261993	17.26
2012	12,712	8.04	16,440258	15.27
2013	13,883	9.21	17,810653	8.34
2014	15,516	11.76	20,550274	15.38
2015	17,223	11.00	22,459275	9.29
2016	17,887	3.86	26,537349	18.16
2017	18,333	2.49	28,402914	7.03
2018	18,685	1.92	28,559828	0.55
2019	18,882	1.05	31,540067	10.44
2020	18,299	-3.09	34,336693	8.87
2021	16,544	-9.59	39,373810	14.67
2022	16,251	-1.77	42,563445	8.10

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقارير الاقتصادية (53 ، 56 ، 58 ، 59) للمدة (2011 - 2022).

معدل النمو : من اعداد الباحث

الشكل (4) تطور عدد اجهزة الصراف الالي والبطاقات الالكترونية في السعودية للمدة من (2011-2022)

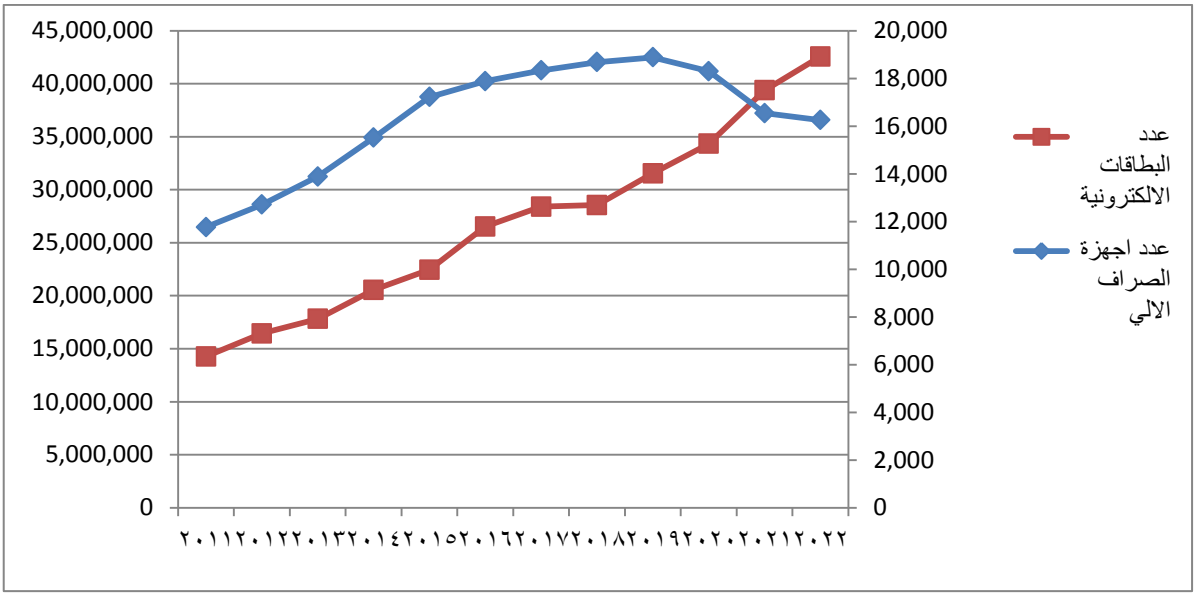

المصدر: من إِعداد الباحث بالإِعتماد على بيانات الجدول (2)

ثالثاً: قيمة السحب من الصراف الالي وعدد العمليات للمدة من (2010-2021):

من الجدول (3) يتضح أن عمليات السحب تتم عن طريق قناتين (خدمة مدى* - والبنوك) ويتضح من الجدول مجموع عمليات السحب في بداية مدة البحث عام 2011 بلغت (1,355) قابلتها قيمة السحوبات لنفس العام اذ بلغت (154205.1) ، بعد ذلك نلحظ ان عدد عمليات السحب أخذ بالانخفاض عام (2012) و بمعدلاً سلبياً بلغ (-1.62) وبالمقابل نجد ان قيمة السحوبات عام (2012) قد أخذت بالزيادة اذ بلغت (166867.7) بمعدل نمو ايجابي بلغ (8.21) ، ثم يتبين بعد ذلك ان اعداد عمليات السحب قد أخذت بالارتفاع تدريجاً في المدة (2013 - 2018) اذ بلغ اكبر عدد له عام 2019 هو (2,126) بمعدل نمو (5.67%) وبالمقابل نجد ان قيمة عمليات السحب بلغت اكبر قيمة لها عام 2018 إذ سجلت قيمة مقدارها (199553.3) بمعدل نمو ايجابي بلغ (2.72 %) والسبب في ذلك هو ان المملكة شهدت زيادة ملحوظة في عدد الصرافات الآلية في هذه المدة ، ما سهل على العملاء الوصول إلى خدماتهم وكذلك اتجاه المملكة العربية السعودية الى التحول الرقمي ما ساعد ذلك في زيادة استعمال بطاقات الائتمان والخصم بدلاً من النقد [2]، بعدها اخذت اعداد عمليات السحب بالانخفاض تدريجاً في المدة (2019 - 2022) فقد سجل عدد عمليات السحب اقل قيمة له عام (2022) بلغت (1,530) بمعد سلبي (-5.38) وكذلك نلحظ ان قيم عمليات السحب أخذت بالانخفاض التدريجي في المدة نفسها فقد سجلت اقل قيمة لها في مدة البحث عام (2022) اذ بلغت (147931.5) بمعدل نمو سلبي بلغ (-2.54) كان من أهم الأسباب التي ادت الى هذا الانخفاض في عدد وقيم السحب هو جائحة كوفيد-19، التي تسببت في تراجع النشاط الاقتصادي في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك المملكة العربية السعودية. وقد أثر تزايد احتمال استعمال المستهلكين لطرائق الدفع البديلة مثل الأجهزة الإلكترونية والمحافظ الإلكترونية وانخفاض أسعار النفط على أرباح الحكومة وأنشطتها الاقتصادية [3].ويمكن توضيح ذلك بالشكل البياني (5) .

---

[1]*) خدمة مدى: هي شبكة الدفع الوطنية للمملكة العربية السعودية، تأسست عام 1990 بالشراكة مع البنك المركزي السعودي. إنها شبكة الدفع الوحيدة العاملة في المملكة العربية السعودية، والتي تربط جميع أجهزة الصراف الآلي والمتاجر في جميع أنحاء العالم، إذ يتم أيضًا إرسال المدفوعات عبر الإنترنت. المعاملات المالية إلى الجهة المصدرة للبطاقة، المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي التقرير السنوي السادس والخمسون 2020 ، ص11.

[2]) مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي الثالث والخمسون ، 2018 ، ص 57

[3]) مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي الثالث والخمسون ، 2022 ، 59

جدول (3)

عمليات السحب وقيمها بواسطة الصراف الالي في السعودية للمدة من (2011 - 2022)

السنة	عدد عمليات السحب مليون عملية				قيمة المسحوبات مليون دولار			
	مدى	مصارف	مجموع	معدل النمو%	مدى	مصارف	مجموع	معدل النمو%
2011	586	769	1,355		72158.13	82046.93	154205.1	
2012	533	800	1,333	-1.62	80392.8	86474.93	166867.7	8.21
2013	558	777	1,335	0.15	86551.2	89016	175567.2	5.21
2014	625	904	1,529	14.53	99474.67	95566.13	195040.8	11.09
2015	727	1069	1,796	17.46	116047.2	91206.13	207253.3	6.26
2016	822	1100	1,922	7.02	119013.3	81906.4	200919.7	-3.06
2017	870	1142	2,012	4.68	117527.7	76741.87	194269.6	-3.31
2018	949	1177	2,126	5.67	120781.6	78771.73	199553.3	2.72
2019	983	1142	2,125	-0.05	125026.4	72477.6	197504	-1.03
2020	761	986	1,747	-17.79	103064	64640.27	167704.3	-15.09
2021	670	947	1,617	-7.44	89706.93	62080.53	151787.5	-9.49
2022	624	906	1,530	-5.38	90066.4	57865.33	147931.5	-2.54

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقارير الاقتصادية (53 ، 56 ، 58 ، 59).

معدل النمو : من اعداد الباحث

الشكل (5) عدد عمليات السحب وقيمها بواسطة الصراف الالي في السعودية للمدة من (2011 - 2022)

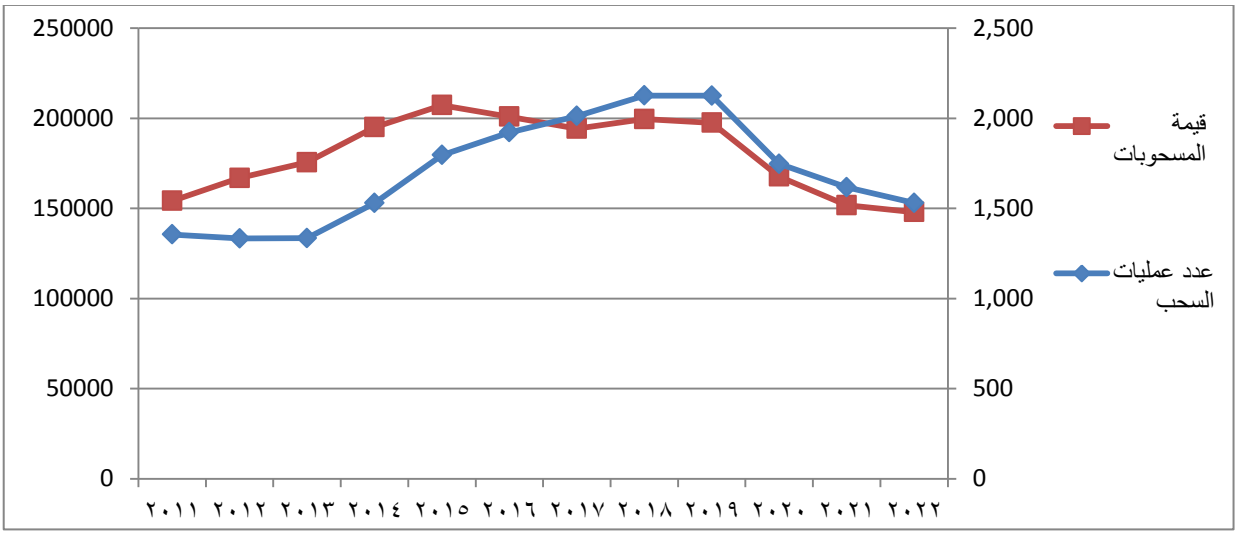

المصدر : من اِعداد الباحث بالاِعتماد على بيانات الجدول (3)

رابعاً : تحليل تطور نقاط البيع POS في المملكة العربية السعودية للمدة من (2011-2022):

بدأ العمل بها في بداية عام 2003 إذ إنَّ خدمة نقاط البيع الالكتروني تعد ذات خطوة جديدة في مجال المدفوعات الالية ، اذ تمكّن التاجر من قبول المدفوعات المتمثلة بـ (مدى، وفيزا، وماستركارد، وأبل بي، وغيرها من الوسائل المهمة) [1] .

يتبين من الجدول (4) ان عدد الاجهزة الخاصة بنقاط البيع بلغت (88793) في عام (2011) وقد ارتفع عددها عام 2012 ليصل الى (92538) جهازا بمعدل نمو ايجابي بلغ (4.22)% وقد استمر عددها بالارتفاع خلال المدة (2012-2021) وبمعدلات نمو متباينة فقد بلغ عددها عام (2020) (721060) بمعدل نمو ايجابي (64.39)% ، ثم نلحظ عام 2021 ان عدد الاجهزة بلغ (1013141) جهاز بمعدل نمو بلغ (40.51) وذلك لأنَّ هناك عوامل وقد أسهمت في هذه الزيادة، وأهمها التعاون مع المؤسسات الحكومية في توفير وسائل الدفع في قطاعات الأعمال المختلفة، ورفع الوعي العام بأهمية المدفوعات الآلية وزيادة عدد الشركات ، فضلاً عن خدمات جديدة مثل تقديم خدمات الدفع الآلي، وبيع المنتجات عبر الاجهزة الذكية بعد بدء الترخيص عام 2020، وإطلاق أفضل خدمة مبيعات (Easy Pos) [2]. ثم نلحظ انها قد سجلت اعلى عدد لها في فترة البحث عام 2022 فقد بلغ عدد الاجهزة (1438121) بمعدل نمو (41.95 %)

ويتبين لنا من الجدول (4) ان عدد العمليات التي تمت لنقاط البيع عام 2011 (190) مليون عملية بمعدل نمو (25.83)% وقد استمرت بالارتفاع لتصل في المدة (2012-2021) بمعدلات نمو متزايدة لتحقق عام 2021 معدل نمو بلغ(81.25)% وعدد عمليات بلغ (5171) عملية، في حين يتبين لنا بانها أخذت بالارتفاع في نهاية مدة البحث اذ بلغ عددها عام 2022 (7262) وبمعدل نمو ايجابي بلغ (40.44) % وكذلك نلحظ من الجدول (4) ان قيمة التحويلات بالمليون دولار في نقاط البيع قد بلغت عام 2011 (24478.13) مليون دولار بمعدل نمو (27.75)% واستمرت قيمة التحويلات بالارتفاع خلال المدة (2012-2022) لتصل عام (2021) (126202.1) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي بلغ (18.15)%، كما يتبين ان التحويلات قد سجلت اكبر قيمة لها عام 2022 اذ بلغت (149102.6) وبمعدل نمو بلغ (23.89) . والشكل البياني (6) يوضح ذلك .

---

[1]) مؤسسة النقد العربي السعودي، تقرير السنوي السادس والخمسون، 2020م، ص12.

[2]) مؤسسة النقد العربي السعودي، تقرير السنوي السادس والخمسون، 2020م، ص14.

جدول (4)

تطور نقاط البيع POS في السعودية للمدة من (2011-2022)

السنة	عدد الاجهزة	معدل النمو %	عدد العمليات مليون	معدل النمو %	قيمة التحويلات مليون دولار	معدل النمو %
2011	88793		190	25.83	24478.13	27.75
2012	92538	4.22	238	25.26	24932.8	1.86
2013	107763	16.45	294	23.53	29163.47	16.97
2014	138779	28.78	327	11.22	42658.67	46.27
2015	225372	62.40	395	20.80	46089.33	8.04
2016	267827	18.84	525	32.91	48733.07	5.74
2017	303464	13.31	708	34.86	53458.13	9.70
2018	351645	15.88	1032	45.76	61948.27	23.89
2019	438618	24.73	1623	57.27	76745.07	24.15
2020	721060	64.39	2853	75.79	95279.47	32.45
2021	1013141	40.51	5171	81.25	126202.1	18.15
2022	1438121	41.95	7262	40.44	149102.6	23.89

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير الاقتصادي (2011 - 2022).

معدل النمو : من اعداد الباحث

الشكل (6) تتطور نقاط البيع POS في السعودية للمدة من (2011-2022)

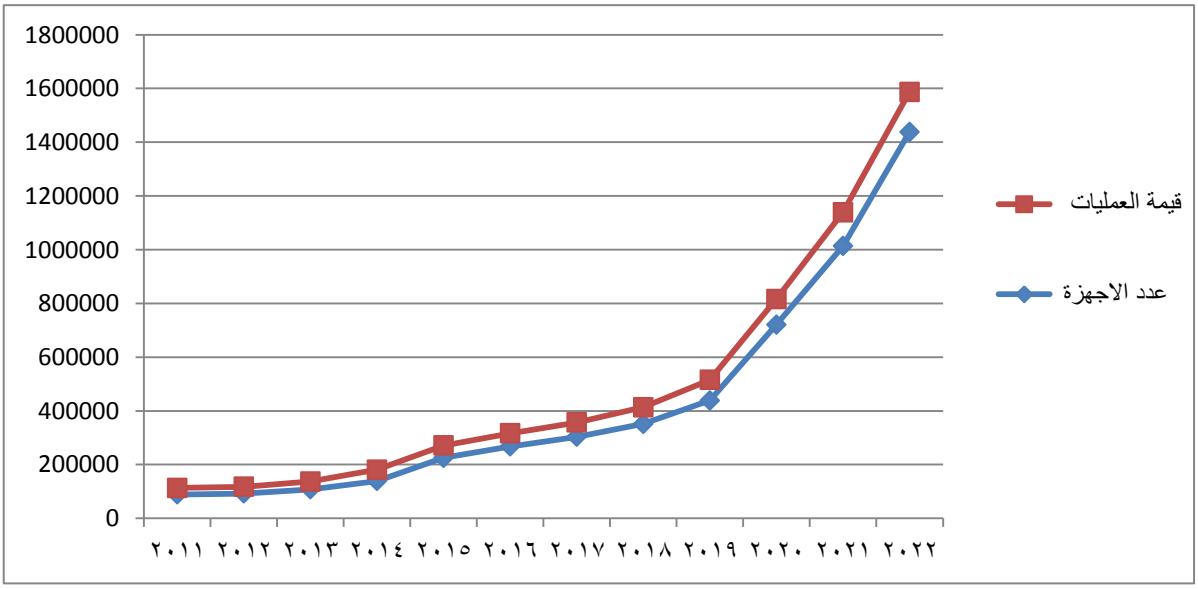

المصدر : من عمل الباحث اعتمادا على بيانات الجدول (4)

المطلب الثاني : تحليل تطور التجارة الخارجية في السعودية للمدة من (2011- 2022)

اولا : تحليل تطور الصادرات في السعودية للمدة من (2011- 2022)

يتبين من الجدول (5) ان قيمة الصادرات عام (2011) قد بلغت (364,735.00) مليون دولار ويتبين لنا ان الصادرات عام (2012) أخذت بالارتفاع إذ بلغت قيمتها (388,370.00) وبمعدل بلغ (6.48 %) ، ومن ثم نرى ان قيمة الصادرات أخذت بالانخفاض في العامين (2013 – 2014) إذ بلغت قيمة الصادرات عام (2014) (342,457.00) وبمعدل بلغ (-8.90) وقد استمرت قيم الصادرات بمعدلات متباينة بين الارتفاع والانخفاض فنلحظ عام (2016) ان قيمة الصادرات قد بلغت (183,607.00) بمعدل نمو سلبي (-9.79) يعود السبب في ذلك الى انهيار أسعار النفط عالميًا نتيجة ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي مما ادى إلى زيادة تكلفة النفط بالنسبة للدول التي تستخدم عملات أضعف ، وقد شهدت الولايات المتحدة الأمريكية طفرة في إنتاج النفط خلال هذه الفترة مما أدى إلى زيادة كبيرة في المعروض العالمي ، وبالتالي قلل من الطلب على النفط، وكذلك زيادة كبيرة في مخزونات النفط العالمية، مما ضغط على الأسعار [1] ، بعدها أخذت بالارتفاع تدريجاً في المدة (2017 . 2019) فقد بلغت قيمتها عام 2017 (221,862.00) بمعدل نمو ايجابي بلغ (20.84)% كما ونلحظ انها أخذت بالانخفاض مرة اخرى عام (2020) فقد كانت قيمتها (173,864.00) وقد سجلت معدل سلبي بلغ (-33.54) ويرجع السبب في ذلك الى ازمة جائحة كورونا (COVID 19) وما سببته في خلخلة الاقتصاد العالمي ، ولكنه قد عاود الارتفاع في العامين (2021 و 2022) فقد سجلت قيمة الصادرات اعلى قيمة لها عام (2022) فقد بلغت (411,1849.42) بمعدل نمو ايجابي بلغ (1388.73%) ارتفاع أسعار النفط وتعافي الاقتصاد العالمي وزيادة صادرات السلع غير النفطية [2].

[1]) مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي الثالث والخمسون ، القطاع الخارجي لسنة 2016 ص 102

[2]) صندوق النقد العربي ، ميزان المدفوعات السعودي ، التقرير السنوي 2022

ثانيا : تحليل تطور الاستيرادات في السعودية للمدة من (2011- 2022)

يتبين من الجدول (5) ان قيمة الاستيرادات عام (2011) قد بلغت (119,961.00) مليون دولار، بعد ذلك نرى ان قيمة الاستيرادات عام (2012) بلغت (141,799.00) مليون دولار بمعدل نمو بلغ (18.20%) ويرجع ذلك الى النمو الاقتصادي القوي في المملكة العربية السعودية والذي ادى إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات بما في ذلك السلع المستوردة [1]، بعد ذلك يتبين ان قيمة الاستيرادات أخذت بالارتفاع تدريجاً في المدة (2013 . 2015) فقد بلغت قيمتها عام 2015 (159,271.00) بمعدل نمو بلغ (0.51%) بعد ذلك نلحظ انها أخذت بالانخفاض عام (2016) اذ بلغت قيمتها (127,843.00) بمعدل نمو سلبي (-19.73) ، ويرجع ذلك الى انهيار اسعار النفط وانخفاض الانفاق الحكومي وتباطؤ النمو الاقتصادي ومن ثم انخفاض قيمة الريال السعودي مقابل الدولار الامريكي ما اثر على قيم الاستيرادات [2]، بعدها أخذت بالارتفاع تدريجاً بمعدلات نمو متباينة إذ سجلت اعلى قيمة لها في مدة البحث عام (2022) فقد بلغت (189,8770.37) بمعدل نمو (1258.84%) والسبب في ذلك زيادة الواردات الاستهلاكية ما ادى الى انتعاش الدخل وعودة الطلب على السلع والخدمات بعد ازمة جائحة كورونا (COVID 19).

ثالثا : تحليل نسبة الفائض والعجز في الميزان التجاري للمدة من (2011- 2022) في السعودية:

من الجدول (5) نلحظ ان الميزان التجاري من بداية مدة البحث وحتى نهايتها انه في حالة فائضاً مستمراً ولكن بنسب متفاوتة فقد سجّل الفائض عام (2011) قيمة مقدارها (244,774.00) مليون دولار، كما نلحظ ان هناك فائضاً مستمراً في الميزان التجاري وبصورة متفاوتة وهذا واضح عن طريق متابعة البيانات للمدة من (2012 - 2015) اذ بلغت اقل قيمة للميزان التجاري السعودي عام (2015) اذ بلغت (44,265.40) مليون دولار، بعد ذلك يظهر الميزان التجاري في حالة فائض بصورة متزايدة عام (2018) فقد بلغت قيمته (168,749.00) ، بعدها سجلت قيم الميزان التجاري فائضاً متبايناً ما بين الارتفاع والانخفاض للمدة من (2019 - 2022) فكانت اكبرها على مستوى مدة البحث عام (2022) فقد سجّل الميزان التجاري خلاله قيمة مقدارها (221,307.905). وقد حقق

[1]) مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي الثالث والخمسون ، القطاع الخارجي لسنة 2017 ص 104

[2]) مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي الثالث والخمسون ، القطاع الخارجي لسنة 2017 ص 109

الميزان التجاري السعودي فائضاً في مدة البحث ويرجع ذلك الى بعض الاسباب منها ارتفاع اسعار النفط في سنوات البحث وكذلك تنوع الصادرات غير النفطية وانخفاض الواردات . والشكل البياني (7) يوضح ذلك .

جدول (5)

الفائض والعجز في الميزان التجاري للسعودية للمدة من (2011- 2022)

السنة	الصادرات (مليون دولار)	معدل النمو %	الاستيرادات (مليون دولار)	معدل النمو	الميزان التجاري
2011	364,735.00		119,961.00		244,774.00
2012	388,370.00	6.48	141,799.00	18.20	246,570.00
2013	375,901.00	-3.21	153,344.00	-208.14	222,557.00
2014	342,457.00	-8.90	158,462.00	3.34	183,995.00
2015	203,537.00	-40.57	159,271.00	0.51	44,265.40
2016	183,607.00	-9.79	127,843.00	-19.73	55,764.10
2017	221,862.00	20.84	123,401.00	-3.47	98,461.10
2018	294,387.00	32.69	125,638.00	1.81	168,749.00
2019	261,617.00	-11.13	140,281.00	11.65	121,336.00
2020	173,864.00	-33.54	125,920.00	-10.24	47,944.20
2021	276,198.00	58.86	139,735.00	10.97	136,463.00
2022	411,1849.42	1388.73	189,8770.37	1258.84	221,307.905

المصدر : التقارير السنوية لصندوق النقد العربي ـ قاعدة البيانات للمدة (2011 – 2022) ، معدل النمو : من اعداد الباحث

https://www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database صندوق النقد العربي

خارطة التجارة بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية (wto)

شكل (7) الفائض والعجز للميزان التجاري في السعودية للمدة من (2011- 2022)

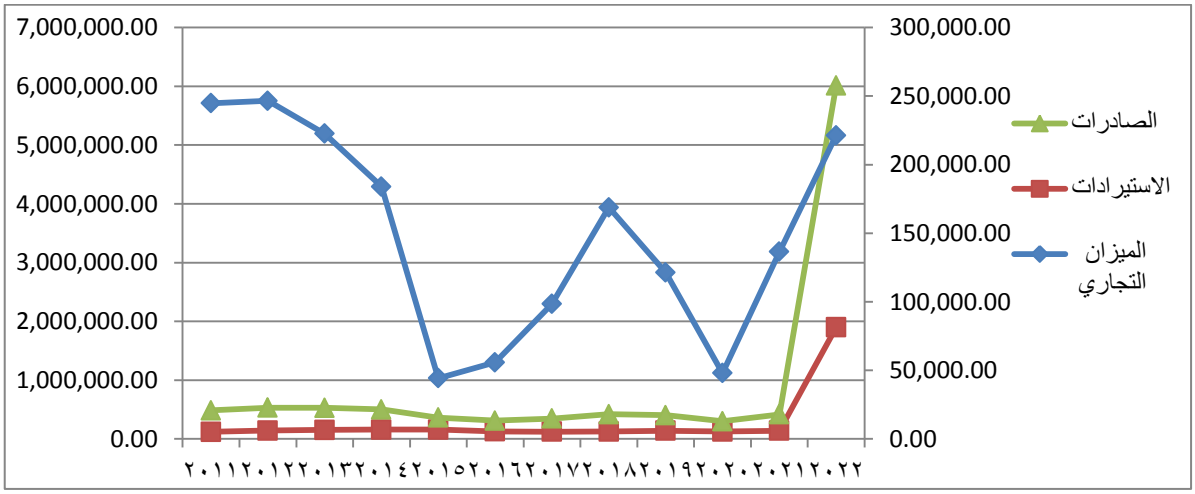

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الجدول (5) .

المطلب الثالث : دور وسائل الدفع الالكتروني في تطوير التجارة الخارجية في السعودية للمدة من (2011 – 2022)

عندما ظهرت التجارة الالكترونية واتسع نطاق انتشارها فقد معها عجز في قدرة وسائل الدفع التقليدية عن مواكبة هذا النوع من التجارة الذي يعتمد بالأساس على التقنيات الالكترونية فكان لا بد من وجود بدائل أخرى مناسبة لذلك، اذن يجب التفكير والبحث عن ايجاد وسيلة يتم عن طريقها تسوية المعاملات التجارية والتي تتم في حقل التجارة الالكترونية، وتمثل هذا البديل في وسائل الدفع الالكترونية[1]، فالإنترنت بات سوقاً مفتوحة للبيع والشراء، فيستطيع التاجر ان يعلن عن منتجاته او خدماته باستعمال تقنيات الصوت والصورة ويعرضها لكافة انحاء العالم، ويمكن للمشتري ان يقوم باختيار ما يرغب وتصله المنتجات والخدمات الى مكانه، وبسبب التباعد المكاني بين البائع والمشتري كان لزاماً ان يتم تطوير طرائق للسداد عن طريق استخدام نظام التسوية الاجمالية وباقي الانظمة التي انعكس دورها على تنمية وتطوير التجارة الخارجية في السعودية ، هذه الوسائل التي أدت الى نمو التجارة الالكترونية، إذ تقوم التجارة الالكترونية على عناصر أربعة هي: بائع، مشتري، انترنت، واخيراً وسائل دفع الكترونية، أي نتيجة الحاجة لاستحداث وسائل دفع ملائمة ومناسبة لطبيعة و حاجات التجارة الالكترونية، وقد استفادت الشركات من ظهور الانترنت وتقنيات التجارة الالكترونية ووسائل الدفع الحديثة عن طريق انخفاض التكاليف بالمقارنة بالطرائق التقليدية للتجارة التي تتمثل بالفواتير الورقية وتسليم المدفوعات وهذا واضح من خلال الجدول (6) الذي يمثل دور وسائل الدفع الالكتروني في تطور التجارة الخارجية في السعودية للمدة من (2011 . 2022) [2]

يتبن من الجدول (6) ان قيمة تحويلات نظام التسوية الالكترونية عام (2011) قد بلغت (14521067) مليون دولار وبالمقابل نلحظ ان قيمة الصادرات قد بلغت (364,735.00) مليون دولار وعندما أخذت قيم تحويلات التسوية بالارتفاع في العام (2012) نلحظ ان هذا الارتفاع قد انعكس وبصورة مماثلة على قيم الصادرات اذ أخذت بالارتفاع ايضا فقد بلغت (388,370.00) ، بعدها نلحظ ان قيمة التحويلات قد اخذت بالانخفاض حتى وصولها الى اقل قيمة لها عام (2016)

[1]) مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي الثالث والخمسون، مصدر سابق،

[2]) صندوق النقد العربي ، ميزان المدفوعات السعودي ، 2022، مصدر سابق .

اذ بلغت (105,909.34) وقد اثر هذا الانخفاض على قيمة الصادرات اذ بلغت قيمتها في نفس العام (183,607.00) ومن ثم أخذت قيم التحويلات بالارتفاع عام (2017) اذ بلغت قيمتها (165,837.34) وبالمقابل يتبين ان قيمة الصادرات ايضاَ قد أخذت بالارتفاع فقد بلغت قيمتها (221,862.00) ، بعد ذلك نلحظ ان قيمة التحويلات عام 2021 بلغت (153,320.40) اذ كان التأثير واضحاً على قيمة الصادرات السعودية فقد بلغت قيمتها (276,198.00) حيث استمرار هذا التباين ارتفاعاً وانخفاضاَ بصورة متناغمة حتى نهاية مدة البحث نلحظ ان قيمة التحويلات الالكترونية عام (2022) بلغت (151,504.85) .

وكذلك يتبين من الجدول ان قيمة تحويلات نظام التسوية الالكترونية عام (2011) قد بلغت (14521067) وبالمقابل نلحظ ان قيمة الاستيرادات قد بلغت (119,961.00) وعندما أخذت قيم تحويلات التسوية بالارتفاع في العام (2012) يتبين ان هذا الارتفاع قد انعكس وبصورة مماثلة على قيم الاستيرادات اذ أخذت بالارتفاع ايضا فقد بلغت (141,799.00) ، بعدها نلحظ ان قيمة التحويلات قد أخذت بالتباين ارتفاعاً وانخفاضاَ حتى وصولها الى اقل قيمة لها عام (2016) اذ بلغت (105,909.34) وقد اثر هذا الانخفاض على قيمة الاستيرادات فقد بلغت قيمتها في نفس العام (127,843.00) ومن ثم أخذت قيم التحويلات بالارتفاع عام (2017) اذ بلغت قيمتها (165,837.34) ولكن لم نلحظ ان هناك تأثير كبير على قيمة الاستيرادات اذ بلغت قيمتها (123,401.00) وقد استمر هذا التناوب بين الارتفاع والانخفاض بين عمليات التحويل وقيم الاستيرادات حتى نهاية مدة البحث اذ يتبين ان قيمة التحويلات الالكترونية عام (2022) بلغت (151,504.85) .. يظهر لنا ان هنالك تأثير بين عمليات التحويل الالكتروني وقيم الاستيرادات . ويمكن توضيح ذلك عن طريق الشكل البياني (8) .

جدول (6)

دور وسائل الدفع الالكتروني في تطور التجارة الخارجية في السعودية للمدة من (2011 - 2022)

السنة	قيمة عمليات التحويل بواسطة نظام التسوية الالكترونية (مليون دولار)	قيمة الصادرات (مليون دولار)	قيمة الاستيرادات (مليون دولار)
2011	145,210.67	364,735.00	119,961.00
2012	174,450.67	388,370.00	141,799.00
2013	145,757.34	375,901.00	153,344.00
2014	145,226.67	342,457.00	158,462.00
2015	130,309.33	203,537.00	159,271.00
2016	105,909.34	183,607.00	127,843.00
2017	165,837.34	221,862.00	123,401.00
2018	133,290.67	294,387.00	125,638.00
2019	128,562.67	261,617.00	140,281.00
2020	160,709.33	173,864.00	125,920.00
2021	153,320.40	276,198.00	139,735.00
2022	151,504.85	411,1849.42	189,8770.37

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات السابقة للجدولين (1 ،5)

شكل (8) دور وسائل الدفع الالكتروني في تطور التجارة الخارجية في السعودية للمدة من (2011 - 2022)

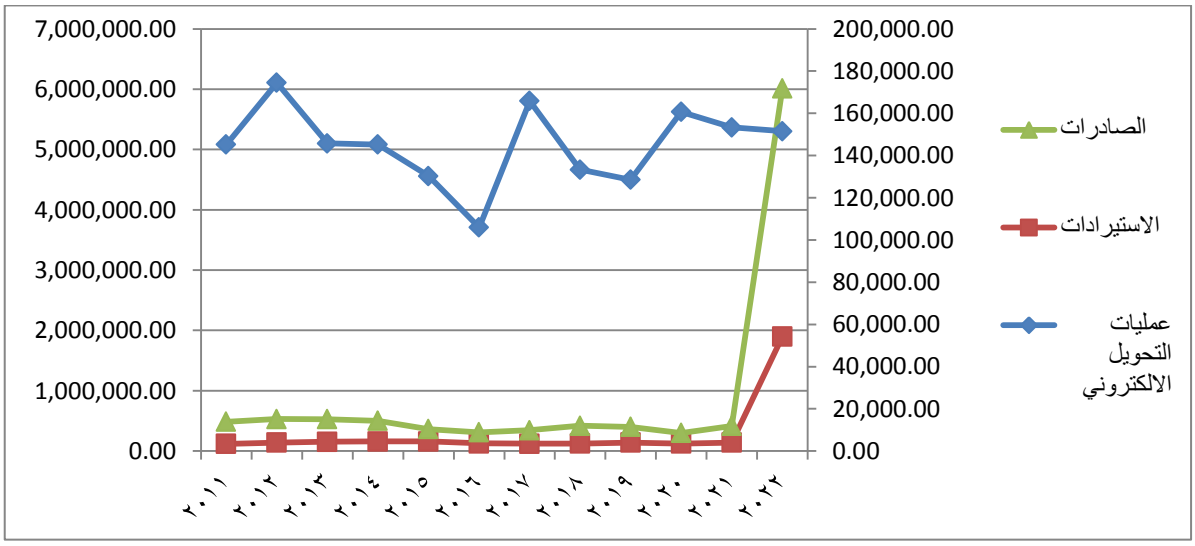

المصدر : الجدول من اعداد الباحث اعتماداً عل بيانات الجدول (6)

المبحث الثاني

تحليل تطور وسائل الدفع الالكتروني والتجارة الخارجية في مصر للمدة من (2011 -2022)

تعتبر النقود الإلكترونية مهمة للغاية ومبتكرة في الاقتصاد المصري لأنها تحقق الكثير في مستقبل الاقتصاد المصري وتحول العملية الاجتماعية من مجتمع نقدي إلى مجتمع إلكتروني يعتمد على التكنولوجيا الحديثة مثل بداية الأعمال المصرفية. نظام النقود الإلكترونية في مصر بلغ عام (2002). عدد البنوك التي تقدم الخدمات الإلكترونية ما بين بنك مصري وأجنبي الى (29) بنك ، وبلغ عدد البطاقات آلاف البطاقة (390) . ان هذا العدد يعد صغير جدا مقارنة مع عدد البطاقات المستخدمة عالميا ، كما ان عملية اصدار النقود الالكترونية في مصر كانت مقتصرة على البنوك التجارية بشرط الحصول على ترخيص من البنك المركزي و الهدف من ذلك هو حماية السوق المصرفي المصري من مقدمي الخدمات المصرفية غير المرخص لهم (1) . وسوف نوضح في هذا المبحث تطور وسائل الدفع الالكتروني وما هو تاثيرها في تنمية وتطور التجارة الخارجية المصرية للمدة (2011 . 2022) . وقد شهدة مصر تحولاً رقميًا سريعًا. هذا التحول مدفوع بعدة عوامل، منها:

أولاً : الاستثمار في البنية التحتية الرقمية: شهدت مصر تطويراً كبيراً في شبكات الإنترنت والبنية التحتية للاتصالات، مما ساهم في توفير بيئة مواتية للابتكار والتجارة الإلكترونية.

ثانياً : تشجيع ريادة الأعمال: أطلقت الحكومة المصرية العديد من المبادرات لدعم رواد الأعمال والشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا، مما أدى إلى ظهور العديد من الشركات الناجحة في مختلف المجالات.

ثالثاً : التعاون الدولي: تسعى مصر إلى تعزيز التعاون مع الدول الأخرى في مجال التكنولوجيا، من خلال تبادل الخبرات وبناء الشراكات الاستراتيجية.

رابعاً : التركيز على التعليم والتدريب: تولي الحكومة المصرية أهمية كبيرة لتطوير الكوادر البشرية في مجال التكنولوجيا، من خلال دعم التعليم والتدريب المهني.

(1) هيثم محمد حرمي شريف ، النقود الالكترونية ماهيتها – أنواعها – اثارها ، مجلة الشريعة والقانون ، العدد 84 ، المجلد 8 ، 2020 ، ص448 .

خامساً : تبادل الخبرات وبناء القدرات : يساهم تبادل الخبرات وبناء القدرات في تسريع عجلة التنمية التكنولوجية في مصر، وذلك من خلال:

سادساً : استقطاب الخبراء الدوليين: تجذب مصر خبراء دوليين في مختلف المجالات التكنولوجية لتقديم الاستشارات وتدريب الكوادر الوطنية.

سابعاً : إرسال الباحثين والمهندسين إلى الخارج: يتم إرسال الباحثين والمهندسين المصريين إلى الخارج للحصول على أحدث المعارف والتقنيات.

ثامناً : تنظيم المؤتمرات والورشات التدريبية: يتم تنظيم العديد من المؤتمرات والورشات التدريبية في مصر بمشاركة خبراء دوليين.

تاسعاً : إنشاء مراكز البحوث والتطوير: تسعى الشركات والمؤسسات المصرية إلى إنشاء مراكز للبحوث والتطوير لتعزيز الابتكار.

عاشراً : تعزيز التبادل التجاري : يساهم التبادل التجاري في تعزيز النمو الاقتصادي في مصر، وذلك من خلال:

1. التجارة الإلكترونية: تشهد التجارة الإلكترونية نمواً متسارعاً في مصر، مما يتيح للمنتجات المصرية الوصول إلى أسواق جديدة.
2. الصادرات التكنولوجية: تسعى الشركات المصرية إلى زيادة صادراتها من المنتجات والخدمات التكنولوجية.
3. جذب الاستثمارات الأجنبية: تسعى مصر إلى جذب الاستثمارات الأجنبية في قطاع التكنولوجيا، مما يساهم في خلق فرص عمل جديدة.
4. التكامل الاقتصادي الإقليمي: تساهم مصر في التكامل الاقتصادي الإقليمي من خلال المشاركة في العديد من الاتفاقيات التجارية.

نستنتج مما سبق ان مصر تتمتع بإمكانيات هائلة في مجال التكنولوجيا، حيث تمتلك قوة عاملة شابة ومتعلمة، وسوقًا داخليًا كبيرًا، وموقعًا استراتيجيًا وانها تشهد تحولاً رقميًا سريعًا، حيث تسعى إلى بناء اقتصاد رقمي مستدام. إن تبادل الخبرات وبناء القدرات وتعزيز التبادل التجاري هي عوامل أساسية في تحقيق هذا الهدف .

المطلب الاول : تحليل تطور وسائل الدفع الالكتروني في مصر للمدة من (2011 . 2022).

يُعد الدفع الالكتروني تطوراً مهماً وجديداً في تاريخ الاقتصاد المصري لأنه يعني الكثير لمستقبل الاقتصاد المصري وتغير مسار المجتمـــــع من المجتمع النقدي إلى مجتمع قائم علـــى الإلكترونيات والتقنيات الحديثة [1].وسيتم التطرق في هذا المطلب الى بعض المؤشرات وكما مبين :

اولا : تحليل تطور نظام التسوية في مصر للمدة من (2011- 2022) .

نظام التسوية الاجمالية (RTGS) : يستخدم هذا النظام لتسوية المدفوعات ذات القيم الكبيرة الكترونياً في ما بين المشاركين بصورة مستمرة واتمام اجراءات التسوية لأوامر الدفع بصورة مستمرة و في يوم العمل .

يتبين من الجدول (7) ان عدد عمليات التحويل بواسطة نظام التسوية عـــام (2011) قد بلـــغ (15066) عملية تحويل وقد بلغت قيمتها(88052) مليون دولار . ثم نجد ان عدد التحويلات عام (2012) قد أخذت بالانخفاض اذ بلغ (14080) عملية تحويل وبمعدل نمو ســالب (-6.54%) تقابلها قيمة تسويات مقدرها(62321) مليون دولار بمعدل نمو سالب بلغ (-29.22 %) ثم شهدت قيمة التسويات انخفاضاً واضحاً استمر لغاية عام (2015) فقد بلغ عدد التحويلات في حينها (5482) وبمعدل نمو ايجابي بلغ (13.22) وبقيمة تسوية منخفضة مقدارها (7597) مليون دولار وبمعدل سالب (-10.29) يعود ذلك الى أن نظام التسوية الإلكتروني قد واجه بعض المشكلات الفنية ما أدى إلى تأخير المعاملات وتراجع ثقة بعض المستخدمين في النظام [2] ، ثم نلحظ المدة (-2017 2016) اذ شهدت تذبذب في مقدار عدد التحويلات وقيمتها وبصورة متباينة ، ثم بعد ذلك أخذت بالارتفاع عام (2018) اذ بلغ عدد عمليات التحويل في هذا العام (18886) عملية تحويل وبمعدل نمو بلغ (125.72 %) وبقيمة تحويل بلغت (18460) بمعدل نمو ايجابي بلغ (166.92 %) ، ومن ثم نلحظ ان عدد التحويلات وقيم التسوية أخذت بالارتفاع المتباين فقد بلغت عدد عمليات التحويل عام (2020) (16721) بمعدل نمو ايجابي بلغ (13.69) وقيمة تحويل بلغت (55226) بمعدل

[1]) البنك المركزي المصري ، قطاع البحوث الاقتصادية، التقارير السنوية (2011 ، 2022)
[2]) البنك المركزي المصري: https://www.cbe.org.eg/en

نمو ايجابي بلغ (62.11) جاء هذا الارتفاع نتيجة قيام البنك المركزي بمبادرة اعفاء المواطنين من عمولات السحب النقدي و تحمل البنك المركزي رسوم تنفيذ هذه المعاملات [1] ، ومن ثم أخذت بالانخفاض عام (2021) اذ بلغ مقدار قيمة التسوية فـي هذا العام (16598) و بمعدلاً سلبياً مقداره (−0.74) بسبب ازمة جائحة كورونا (COVID 19) وما خلفته من اثار سلبية على الاقتصاد العالمي بشكل عام والاقتصاد المصري بشكل خاص ، ولكن سرعان ما عاود عدد عمليات التحويل وقيمتها بالارتفاع وهذا واضح في عام (2022) اذ بلغ عدد التحويلات (16197) ولكن بمعدل نمو سـالب مقداره (−2.42) وبقيمة تحويل بواسطة نظام التسوية عالية اذ بلغت (62605) وبمعدل نمو ايجابي بلغ (56.58) وذلك نتيجة قيام الحكومة المصرية بتحسين خدمات نظام التسوية الإلكتروني، لجعله أكثر كفاءة وسهولة في الاستعمال ، وكذلك يعود السبب الى زيادة عدد المغتربين المصريين اذ ارتفع عدد المغتربين المصريين في السنوات الأخيرة، ما أدى إلى زيادة تحويلاتهم إلى مصر [2] . وكما موضح بالشكل البياني (9) .

جدول (7)

تحليل تطور نظام التسوية في مصر للمدة من (2011- 2022)

السنة	عدد العمليات (بالوحدة)	معدل النمو %	قيمة عمليات التحويل (بالمليون دولار)	معدل النمو %
2011	15066		88052	
2012	14080	-6.54	62321	-29.22
2013	9885	-29.79	34523	-44.60
2014	4842	-51.02	8468	-75.47
2015	5482	13.22	7597	-10.29
2016	3399	-38.00	9257	21.85
2017	8367	146.16	6916	-25.29
2018	18886	125.72	18460	166.92
2019	14708	-22.12	34067	84.54
2020	16721	13.69	55226	62.11
2021	16598	-0.74	39982	-27.60
2022	16197	-2.42	62605	56.58

المصدر : التقارير السنوية ـ القطاع المالي والنقدي للمدة من (2013 و 2018 و2022) للبنك المركزي المصري ، متوفر على الرابط ، معدل النمو : من اعداد الباحث

[1]) البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي 2021 ، قطاع البحوث الاقتصادية ، ص23 .

[2]) البنك المركزي المصري: https://www.cbe.org.eg/en

الشكل (9) تحويلات نظام التسوية في مصر للمدة من (2011 - 2022)

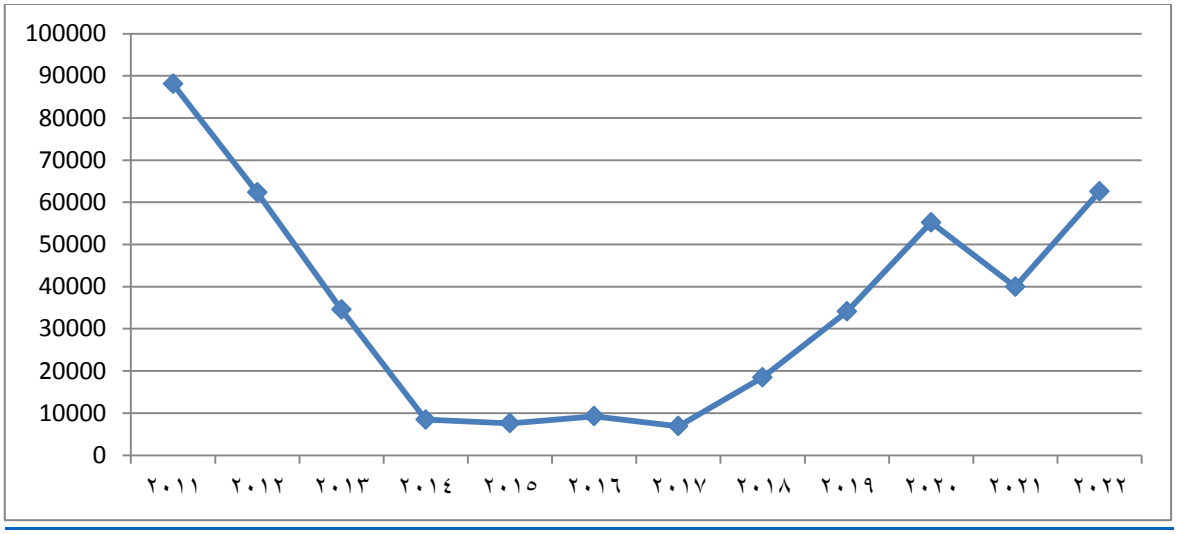

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الجدول (7)

ثانيا : تحليل تطور نظام المقاصة الالكترونية في مصر للمدة من (2011- 2022) .

نظام المقاصة الالكترونية وهو النظام الذي يسمح للمصارف وفروعها كافة من امكانية تبادل اوامر الدفع (مدفوعات واطئة الكلفة والدين المباشر)، واتمام المعالجة وارسال صافي التسوية النهائية الى نظام التسوية الاجمالية ، وسوف نتطرق في بحثنا هذا الى تحويلات نظام المقاصة الالكترونية في مصر للمدة من (2011 . 2022) .

يتبين من الجدول (8) ان عدد عمليات تحويل المقاصة عام (2011) قد بلغ (13012) عملية تحويل بقيمة مقاصة الكترونية بلغت (107875.5) مليون دولار ثم نجد عام (2012) ان عدد العمليات قد أخذت بالانخفاض اذ بلغ (12829) بقيمة تحويل بلغت (110199.3) وبمعدل نمو بلغ (2.15) والسبب في ذلك يعود الى العدد الكبير من العملاء الذين لا يملكون حسابات مصرفية وتدني نسبة انتشار بطاقات الائتمان المصرفي ، ثم أخذت اعداد وقيم التحويلات بالتباين بين الارتفاع والانخفاض اذ بلغ عدد التحويلات عام (2014) (12888) وبقيمة تحويل بلغت (113234.1) وبمعدل نمو بلغ (0.37%) ، ثم أخذت قيمة المقاصة الالكترونية بالارتفاع للعامين (2015 و 2016) اذ بلغ عدد التحويلات عام (2016) (13501) بمعدل نمو (0.46) وقد بلغت قيمة التحويلات

(194227.7) وبمعدل نمو ايجاب (47.85%) بسبب زيادة حجم المعاملات بشكل كبير مقارنة بالسنوات السابقة. ودعم الحكومة للمقاصة الإلكترونية عن طريق قيمها بالعديد من المبادرات لدعم استعمال المقاصة الإلكترونية، مثل تخفيض الرسوم وتقديم حوافز للشركات التي تستخدمها [1] ، ثم يعاود الانخفاض عام (2017) ليصل عدد عمليات التحويل الى (12449) وبقيمة تحويل بلغت (84267.3) وبمعدل نمو سالب بلغ (−56.61 %) ، ومن ثم قد أخذ بالانخفاض في العامين (2019 و 2020) بسبب ازمة جائحة كورونا (COVID 19)، ثم نجد ان عدد القيم أخذ بالانخفاض عام (2019) فقد بلغ (10359) بمعدل سالب (−3.08 %) وقد انخفضت قيمة التحويلات في نفس العام اذ بلغت (90375.8) و بمعدلاً سلبياً بلغ (−3.22%) ومن ثم أخذت قيم التحويل بالتعافي والارتفاع تدريجاً وهذا واضح فقد وصل عدد عمليات التحويل الى (10978) عام (2022) الذي شهد ارتفاع لقيمة المقاصة ليصل الى (107329.5) مليون دولار وبمعدل نمو سلبي (−6.68%) ويعود السبب في ذلك الى التعافي من ازمة جائحة كورونا (COVID 19) وعودة النشاط الاقتصادي الى وضعه الطبيعي بصورة تدريجية . وكما موضح بالشكل البياني (10) .

جدول (8)

تحويلات نظام المقاصة الالكترونية في مصر للمدة من (2011 - 2022)

السنة	عدد العمليات (بالألف)	معدل النمو %	قيمة العمليات مليون دولار	معدل النمو
2011	13012		107875.5	
2012	12829	-1.41	110199.3	2.15
2013	13266	3.41	112818.1	2.38
2014	12888	-2.85	113234.1	0.37
2015	13439	4.28	131369.1	16.02
2016	13501	0.46	194227.7	47.85
2017	12449	-7.79	84267.3	-56.61
2018	10688	-14.15	93386.09	10.82
2019	10359	-3.08	90375.8	-3.22
2020	9547	-7.84	96504.37	6.78
2021	10381	8.74	115016	19.18
2022	10978	5.75	107329.5	-6.68

المصدر :الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على تقارير البنك المركزي المصري ـ القطاع المالي والنقدي للمدة من (2011- 2022) . رابط الموقع : https://www.cbe.org.eg/ar/economic-research/time-series

معدل النمو : من اعداد الباحث

[1]) شركة مصر المقاصة والإيداع المركزي: https://www.mcsd.com.eg

الشكل (10) تطور نظام المقاصة الالكترونية للمدة من (2011 - 2022) في مصر .

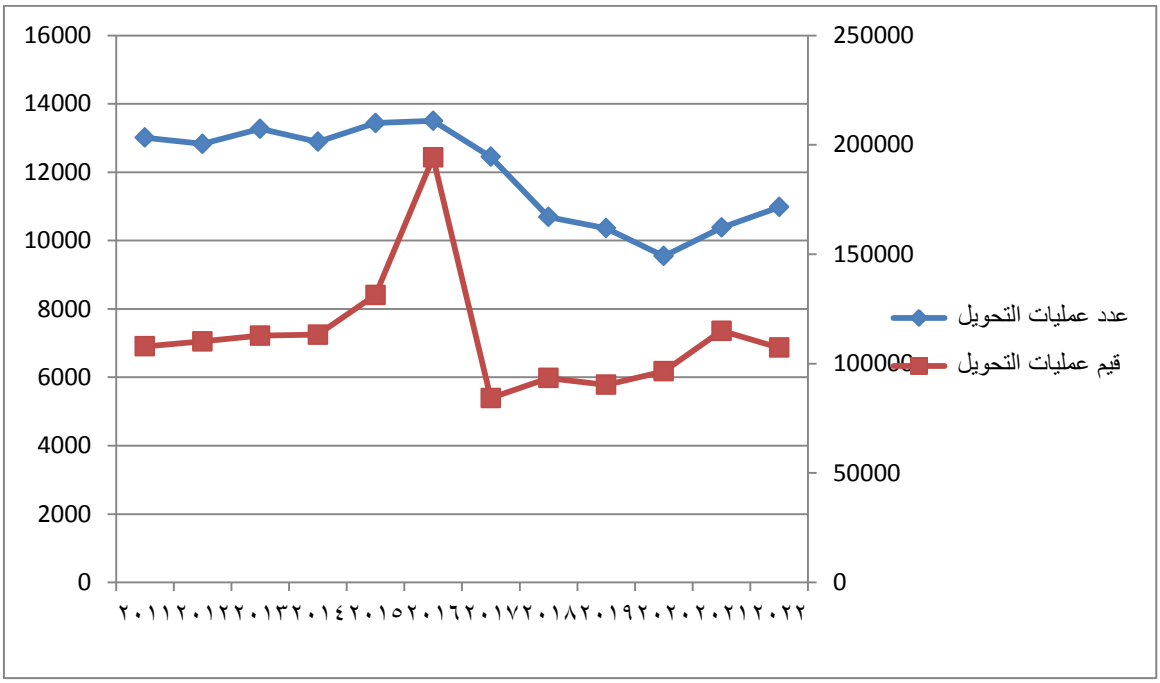

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الجدول (8)

ثالثا : تحليل تطور عدد اجهزة الصراف الالي وعدد نقاط البيع وعدد البطاقات الالكترونية في مصر للمدة من (2011- 2022) .

1. عدد أجهزة الصراف الالي (ATM) :

يتبين من الجدول (9) الخاص بأجهزة الصراف الالي ان عدد اجهزة الصراف الالي في تطور وتزايد مستمر للمدة من (2011 – 2022) فقد بلغ عدد اجهزة الصراف عام (2011) (4,953) جهاز وقد أخذت بالارتفاع عام (2012) لتصل الى (5,489) جهاز وبمعدل نمو (10.82) وقد استمر بالارتفاع حتى عام (2017) إذ بلغ عدد اجهزة الصراف الالي في هذا العام (10,701) وبأعلى معدل نمو بالنسبة للسنوات التي سبقته إذ بلغت (18.49%) ثم بعد ذلك بلغ عدد اجهزة الصراف الالي للعام (2018) (11,754) وبمعدل نمو بلغ (9.84) ذلك نتيجة إعادة الهيكلة وعمليات الدمج الجبري بين البنوك بهدف تقويتها و دعم رؤوس أموالها من اجل خلق كيانات مصرفية قوية قادرة على المنافسة ، لقد اسفر هذا التخفيض الى خفض عدد البنوك العاملة في مصر من (45)

بنكاً الى (41) بنكاً [1] . بعد ذلك أخذت معدلات النمو بالارتفاع فقد بلغ عدد اجهزة الصراف الالي عام (2021) (16,962) جهازاً وبمعدل نمو (19.86) وذلك نتيجة لمبادرة البنك المركزي المتضمنة تركيب (6500) جهاز صراف آلي في جمهورية مصر العربية بهدف زيادة كفاءة وفعالية البنية التحتية التي تم توزيعها في المحافظات المتضررة من ازمة عدم توفر أجهزة الصراف الآلي، ويشارك فيها (26) بنكاً [2]. ثم نجد بعد ذلك الارتفاع المستمر والملحوظ في اجهزت الصراف الآلي مع تزايد معدلات النمو حتى وصولها الى اعلى عدد للأجهزة عام (2022) بلغت (21,459) جهاز وبأعلى معدل نمو هو (26.51) بسبب ارتفاع الطلب على الخدمات المصرفية نتيجة الاعتماد على التجارة الإلكترونية بشكل كبير، مما دفع الأفراد والشركات إلى استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية للدفع وتحويل الأموال الكترونياً عبر انظمة التحويل الالكتروني . وكما موضح بالشكل البياني (11) .

2. نقاط البيع الالكتروني (POS) :

يتضح من الجدول (9) الخاص بعدد نقاط البيع انها في تطور وتزايد مستمر للمدة من (2011 – 2022) وبمعدلات نمو متباينة فقد بلغ عدد نقاط البيع عام (2011) (32,911) نقطة بيع وانها في حالة ارتفاع واضح ومستمر اذا نلحظ ان عدد نقاط البيع عام (2012) بلغ (40,046) وبمعدل نمو (21.68%) وايضا يتبين ارتفا نقاط البيع كما هو موضح في الجدول للمدة من (2013 – 2015) ولكن بمعدل نمو متناقص إذ بلغ معدل النمو في المدة الاخيرة للعام (2015) (8.74%) بعدها تأخذ اعداد نقاط البيع بالارتفاع عدد نقاط البيع عام (2016) اذ بلغ عدد نقاط البيع (64,349) نقطة بيع عندها أخذ معدل النمو بالارتفاع إذ بلغ (15.16%) ، وعند تتبع الاعوام نلحظ الارتفاع المستمر في اعداد نقاط البيع يرافقه الارتفاع في معدلات النمو بشكل مستمر الى ان يبلغ عام (2021) اذ يظهر بأعلى معدل نمو (76.85 %) إذ أطلق البنك المركزي المصري مبادرة "البنك المركزي للمدفوعات الإلكترونية"، والتي تتوخى فتح عدد كبير من منافذ البيع والتي تهدف إلى زيادة اعتماد المجتمع على نظام الدفع الإلكتروني. في تحسين دورها وتقليل الاعتماد على الأوراق النقدية في عملية الدفع [3]، وكذلك نلحظ ان عام (2022) قد بلغت عدد نقاط البيع (188,429) نقطة والتي تمثل

1) البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ، 2017- 2018 ، قطاع البحوث الاقتصادية ، ص21

2) البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ، 2020 – 2021 ، قطاع البحوث الاقتصادية ، ص22 .

3) البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ، 2020 – 2021 ، قطاع البحوث الاقتصادية ، ص24

اعلى رقم بالنسبة للسنوات السابقة يقابلها معدل نمو بلغ (8.67%) . وكما موضح بالشكل (11).

3. البطاقات الالكترونية :

عند متابعة البيانات في الجدول (9) نلحظ ان عدد البطاقات الالكترونية قد وصل عام (2011) الى (12,931,992) بطاقة وقد أخذت بالارتفاع المستمر عام (2017) اذ بلغ عدد البطاقات (33,472,281) بطاقة بمعدل (32.19%) ونلحظ عام (2018) ثم حصل انخفاض في عدد البطاقات اذ أصبح عددها (30,961,702) بطاقة أي انخفضت بمعدل (7.50 – %) وكان هذا الانخفاض بسبب إعادة هيكلة القطاع المصرفي نتيجة قرار البنك المركزي بدمج البنوك بشقيها الإلزامي والتطوعي ، ولكن عاد الارتفاع تدريجاً وبشكل مستمر اذ بلغ عددها عام (2019) الى (32,076,639) وبمعدل نمو ايجابي (3.60 %) وقد استمر عدد البطاقات بالارتفاع فقد بلغت عام (2021) نحو (49,010,702) بطاقة وبمعدل نمو (23.73) ذلك بسبب القرار الذي اتخذته الهيأة الوطنية بشأن الاعتماد على نظام المدفوعات الوطني وإصدار بطاقات التقاعد للاستفادة من الخدمات التي تقدمها لأصحابها وتحقيق الشمول المالي والحصول على المزايا بشكل آمن وبطريقة سريعة وسهلة [1] ، وقد استمر الارتفاع في عدد البطاقات الالكترونية عام (2022) حيث بلغ (56,044,907) وبمعدل (14.35 %) . وكما موضح بالشكل البياني (11) .

[1]) البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ، 2020 – 2021 ، قطاع البحوث الاقتصادية ، ص23

جدول (9)

تطور عدد اجهزة الصراف الالي وعدد نقاط البيع وعدد البطاقات الالكترونية في مصر للمدة من (2011- 2022) .

السنة	عدد أجهزة الصراف الآلي ATM	معدل النمو %	عدد نقاط البيع	معدل النمو %	عدد البطاقات الالكترونية	معدل النمو %
2011	4,953		32,911		12,931,992	
2012	5,489	10.82	40,046	21.68	13,083,010	1.17
2013	6,283	14.47	45,716	14.16	14,777,746	12.95
2014	6,870	9.34	51,384	12.40	16,243,701	9.92
2015	7,855	14.34	55,876	8.74	18,817,952	15.85
2016	9,031	14.97	64,349	15.16	25,320,896	34.56
2017	10,701	18.49	68,630	6.65	33,472,281	32.19
2018	11,754	9.84	72,503	5.64	30,961,702	-7.50
2019	12,656	7.67	79,952	10.27	32,076,639	3.60
2020	14,152	11.82	98,049	22.63	39,609,409	23.48
2021	16,962	19.86	173,401	76.85	49,010,702	23.73
2022	21,459	26.51	188,429	8.67	56,044,907	14.35

المصدر :الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على تقارير البنك المركزي المصري - القطاع المالي والنقدي للمدة (2011- 2022)

رابط الموقع : https://www.cbe.org.eg/ar/news-publications/publications معدل النمو : من اعداد الباحث

شكل (11) تطور عدد اجهزة الصراف الالي وعدد نقاط البيع وعدد البطاقات الالكترونية في مصر للمدة من (2011- 2022) .

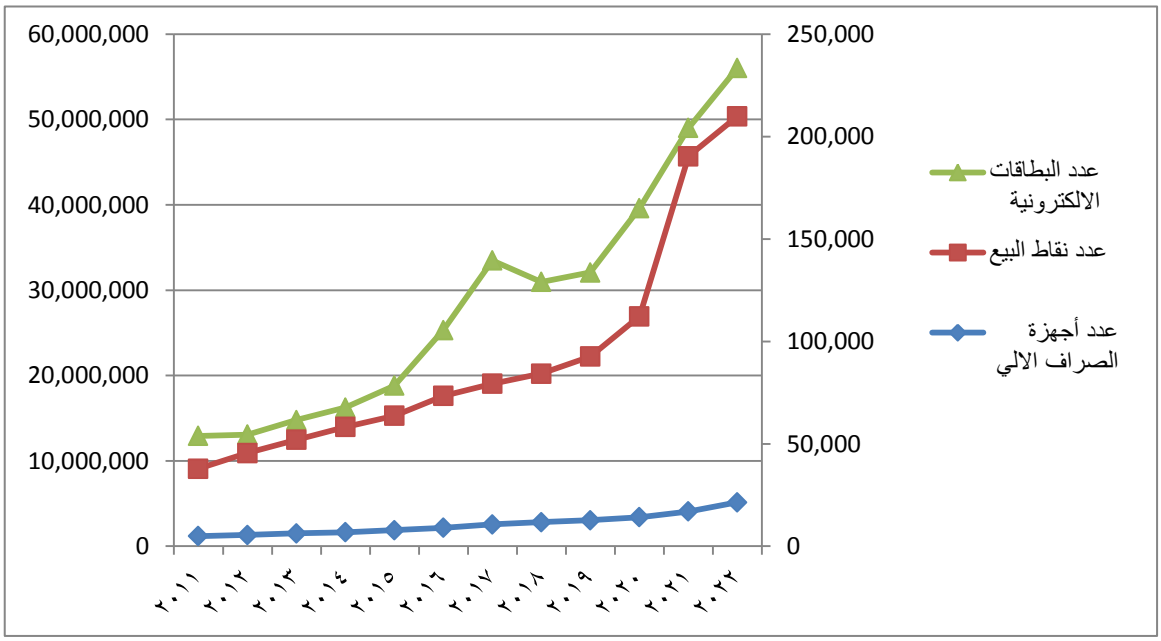

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الجدول (9)

المطلب الثاني : تحليل تطور التجارة الخارجية في مصر.

ان التجارة الخارجية في مصر هي احد المتغيرات الاساسية التي تستعملها الدولة عادة لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار ، و كذلك تحقيق مستويات عالية من النمو الاقتصادي و المحافظة على استقرار العملة و تحقيق اكبر قدر ممكن من الاحتياطيات الأجنبية ، اذ تكمن أهمية التجارة الخارجة بقدرتها على التحكم في حجم الصادرات والاستيرادات ، وان أدائها يختلف من دولة الى أخرى و ذلك بحسب مؤشرات كل دولة ، لذا سنقوم بتحليل اهم مؤشرات التجارة الخارجية في مصر للمدة من (2011 – 2022).

اولا : تحليل تطور الصادرات في مصر للمدة من (2011- 2022) [1] .

يتبين من الجدول (10) ان قيمة الصادرات عام (2011) قد بلغت (26992.5) مليون دولار ونجد ان قيمتها عام (2012) قد أخذت بالانخفاض اذ بلغت (25071.9) مليون دولار وبمعدلاً سلبياً بلـــــغ (-7.12) متأثرًا بعدم استقرار اسعار الصرف، ونجد ان قيمة الصادرات متباينة بين الارتفاع والانخفاض من عام (2013 – 2015) إذ بلغت قيمة الصادرات عام (2013) (26988.1) مليون دولار بمعدل نمو ايجابي بلغ (7.64) وكانت قيمتها عام (2015) قد بلغت (22245.1) بمعدل بلغ (-14.52) بسبب تراجع حصيلة الصادرات البترولية الناتجة عن انخفاض أسعار البترول العالمية ، ولكن عند تتبع البيانات نشاهد ان قيمة الصادرات قد أخذت بالانخفاض اذ بلغت قيمتها عام (2016) (18704.6) وبمعدل نمو سلبي بلغ (-15.92) والسبب في ذلك هو انخفاض أسعار النفط والذي أدى بدوره الى انخفاض قيمة الصادرات المصرية من البترول والغاز، وهما من أهم السلع المصرية المصدرة [2]، ثم أخذت بالارتفاع عام (2019) فقد بلغت قيمتها (28495.0) وبمعدل نمو ايجابي بلغ (10.33)، كما نلحظ انّ قيمة الصادرات أخذت بالارتفاع والانخفاض المتباين للمدة من (2020- 2021) وبمعدلات نمو متباينة بسبب ازمة جائحة كورونا (COVID 19) وما خلفته من اثار ادت الى تدهور الاقتصاد بشكل عام ، ومن ثم أخذت قيمتها

[1]) البنك المركزي المصري ، تقرير الاستقرار المالي ، القطاع الخارجي والتطورات العالمية ، سنة 2022 ، ص 12

[2]) البنك المركزي المصري: https://www.cbe.org.eg/en

بالارتفاع عام (2022) فقد بلغت (43906.4) وبمعدل نمو ايجابي (53.11) ، وان هذه النتائج الإيجابية تعود الى ارتفاع صادرات الغاز الطبيعي والمنتجات البترولية؛ ويمكن ان نرى ان احد الاسباب المهمة التي كان لها الدور البارز في عدم استقرار قيمة الصادرات المصرية هو التقلبات الحاصلة في اسعار صرف الدولار وكذلك الى بعض الاحداث التي غيرت من مسار الاقتصاد المصري فقد كان للحرب الروسية الأوكرانية في الربع الأول من عام 2022 التي سببت في عدم استقرار الاقتصاد المصري ما اثر مباشرة في حركة الانتاج والطاقة في الاقتصاد المصري . وكما موضح بالشكل البياني (12) .

ثانيا : تحليل تطور الاستيرادات في مصر للمدة من (2011- 2022) .

يتبين من الجدول (10) ان قيمة الاستيرادات عام (2011) قد بلغت (54095.5) مليون دولار ، وقد أخذت بالارتفاع تدريجاً للمدة من (2012 – 2014) اذ سجلت قيمة واردات مصر عـــام (2014) ارتفاعاً بلغ (60181.9) مليون دولار بمعدل بلغ (4.33 %) وان تراجع حصيلة الصادرات السلعية يعود الى تراجع حصيلة الصادرات البترولية الناتجة عن انخفاض أسعار البترول العالمية، ثم نلحظ بعد ذلك ان قيمة الاستيرادات أخذت بالتباين المتذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض فقد انخفضت قيمتها عام (2016) الى (57387.7) وبمعدلاً سلبياً بلغ (-6.39) ، من ثم عاد الارتفاع مرة اخرى اذ بلغت عام (2017) (59003.0) وبمعدل ايجابي بلغ (2.81%) ، ويتبين من الجدول ان الاستيرادات أخذت بالانخفاض عـــام (2020) فقد بلغت قيمتهـا (62841.1) وبمعدلاً سلبياً بلغ (-5.54) ويرجع سبب هذا الانخفاض الى العديد من التحديات منها اندلاع ازمة جائحة كورونا (COVID 19) في أول عام 2020 وتلاحق موجات جديدة منها وما نتج عنها من اضطرابات في سلاسل الإمداد وتباطؤ في الطلب العالمي [1]، كما ونلحظ بعد ذلك انّ قيمة الاستيرادات اخذت بالارتفاع مجدداً في العام (2022) فقد بلغت (87302.4) مليون دولار وبمعدل نمو ايجابي بلغ (23.42) ويعود السبب في زيادة الاستيرادات الى الحرب الروسية الأوكرانية في الربع الأول من عام 2022 وما تبعها من الارتفاع غير المسبوق في معدلات التضخم نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، وما تلى ذلك من التشديد العنيف والسريع للسياسات النقدية عالمياً لاحتواء معدلات التضخم المرتفعة،

1) البنك المركزي المصري ، مصدر سابق ، سنة 2022 ، ص 13

ما ادى الى الارتفاع في قيمة الدولار الأمريكي، فضلاً عن ارتفاع تكلفة الاقتراض في ظل ارتفاع مستويات الديون وزيادة تكلفتها[1].وكما موضح بالشكل البياني (12) .

ثالثا : تحليل نسبة الفائض والعجز للميزان التجاري في مصر للمدة من (2011- 2022)

يتبن من الجدول (10) ومن تحليل التطورات الحاصلة في الميزان التجاري المصري في المدة (2011 – 2022) نجد أنه يتأثر بعوامل خارجية تتعلق بأسعار السلع والنفط العالمية، والأوبئة، وغيرها من العوامل الداخلية المتمثلة في التغيرات في أسعار الصرف وبيئة التصنيع ، ويظهر تأثير هذه العوامل على تطـــور قيـــم الميزان التجـــاري في مدة البحث اذ يتبين لنا بان قيمة العجـز لعـام (2011) بلغت (-27103.0) مليون دولار ، كما نلحظ ان هناك عجز مستمر في الميزان التجاري وبصورة متزايدة وهذا واضح من متابعة البيانات للمدة من (2012 – 2014) اذ بلغت قيمة الميزان التجاري للعام (2014) (-34159.3) مليون دولار بسبب تراجع حصيلة الصادرات البترولية الناتجة عن انخفاض أسعار البترول العالمية [2]، ويستمر العجز في الميزان التجاري وبصورة متباينة وهذا واضح عن طريق البيانات فنجد انه عام (2019) ارتفعت نسبة العجز اذ بلغت (-38034.4) ، والسبب في عجز الميزان التجاري المصري يعود الى أن الزيادة في واردات السلع الأساسية تتجاوز الزيادة في صادرات السلع الأساسية، ما أدى إلى عجز في الحساب الجاري ومن ثم عجز في ميزان المدفوعات المصري[3] ثم نلحظ بعد ذلك ان هناك نسبة عجز واضحة ولكن اقل من العام السابق فقد بلغت عام (2020) (-36465.1) بعدها أخذت قيمة العجز بالارتفاع تدريجاً فنلحظ انها قد بلغت عام (2022) نسبة عالية مقدارها (-43396.0) . إن من اهم الاسباب الرئيسة التي ادت الى حصول هذا العجز في الميزان التجاري المصري هو أن الطلب على النقد الأجنبي يفوق عرضه ، مما أدّى الى ارتفاع سعر الصرف الأجنبي ومن ثم تستمر القيمة الخارجية للعملة المحلية في الانخفاض ومن ثم عدم الاستقرار الاقتصادي الخارجي. ومن ناحية أخرى، يرجع ذلك أيضاً إلى أن الزيادة في الواردات السلعية تجاوزت الزيادة في الصادرات السلعية،[4] . وكما موضح بالشكل البياني (12) .

---

[1]) البنك المركزي المصري ، تقرير الاستقرار المالي ، القطاع الخارجي والتطورات العالمية ، سنة 2022 ، ص 14

2) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء متوفر على الرابط ، https://rcssegypt.com/16077

[3]) علي عبد الوهاب نجا ، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية ، المجلد الثامن ، العدد 16 ، 2023 ، ص 27

4) علي عبد الوهاب نجا ، مصدر سابق ، ص 28 .

جدول (10)

الفائض والعجز للميزان التجاري في مصر للمدة من (2011- 2022)

السنة	الصادرات (مليون دولار)	معدل النمو%	الاستيرادات (مليون دولار)	معدل النمو%	الميزان التجاري
2011	26992.5		54095.5		-27103.0
2012	25071.9	-7.12	59210.9	9.46	-34139.0
2013	26988.1	7.64	57682.8	-2.58	-30694.7
2014	26022.6	-3.58	60181.9	4.33	-34159.3
2015	22245.1	-14.52	61305.5	1.87	-39060.4
2016	18704.6	-15.92	57387.7	-6.39	-38683.1
2017	21728.2	16.17	59003.0	2.81	-37274.8
2018	25827.0	18.86	63103.0	6.95	-37276.0
2019	28495.0	10.33	66529.4	5.43	-38034.4
2020	26376.0	-7.44	62841.1	-5.54	-36465.1
2021	28676.5	8.72	70736.1	12.56	-42059.6
2022	43906.4	53.11	87302.4	23.42	-43396.0

الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي المصري ـ القطاع الخارجي للمدة من (2011 – 2022)

رابط الموقع : https://www.cbe.org.eg/ar/economic-research/time-series

الشكل (12) الفائض والعجز في الميزان التجاري المصري للمدة من (2011- 2022)

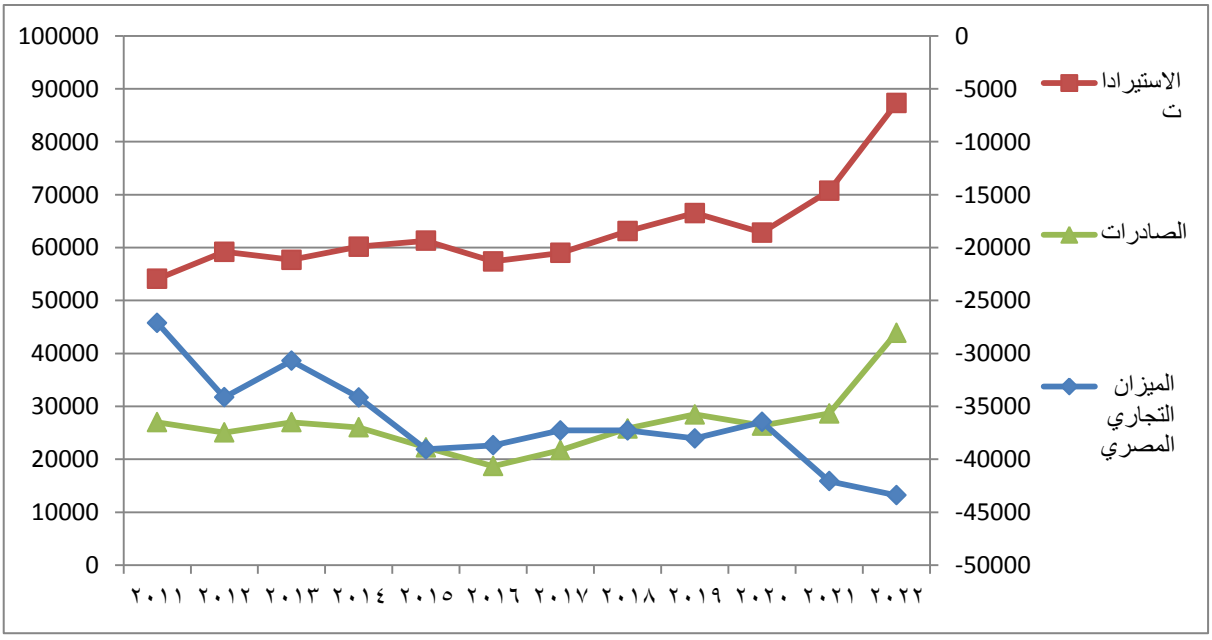

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الجدول (10)

المطلب الثالث: دور وسائل الدفع الالكترونية في تطوير التجارة الخارجية في مصر للمدة من (2011 - 2022) .

يتبين من الجدول (11) ان قيمة تحويلات نظام التسوية الالكترونية عام (2011) قد بلغت (88052) وبالمقابل نلحظ ان قيمة الصادرات قد بلغت (26992.5) مليون دولار ، وعندما أخذت قيم تحويلات التسوية بالانخفاض للمدة من (2012 – 2016) نلحظ ان هذا الانخفاض قد انعكس وبصورة مماثلة على قيم الصادرات اذ أخذت بالانخفاض المتزامن مع انخفاض قيمة التحويلات فنلحظ انه في عام (2016) ان قيمة التحويلات قد بلغت (9257) وقد قابلتها اقل قيمة للصادرات اذ بلغت قيمة مقدارها (18704.6) ومن ثم أخذت قيم التحويلات بالتباين ارتفاعا وانخفاضا ثم بلغت اعلى قيم لها عام (2022) (62605) تقابلها اعلى قيمة للصادرات اذ بلغت (43906.4) .

كما نلحظ من الجدول (11) إنّ لوسائل الدفع الالكتروني دور بارز في تطوير الاستيرادات المصرية للمدة من (2011– 2022) ، وذلك من المجال الذي تأخذه هذه الوسائل في عمليات التحويل عبر الانترنت لتسهيل عمليات التجارة الخارجية ، ويتبين من الجدول (11) ان قيمة تحويلات نظام التسوية الالكترونية لعام (2011) قد بلغت (88052) وبالمقابل نلحظ ان قيمة الاستيرادات قد بلغت (54095.5) مليون دولار ، وعندما أخذت قيم تحويلات التسوية بالتغير (انخفاضاً) لم يكن لها الدور البارز في بداية مدة البحث، ولكن بدأت المواكبة تظهر في المدة (2014 – 2022) اذ يظهر لنا ان للتحويلات الالكترونية اثراً واضحاً وملموساً في قيمة الاستيرادات نتيجة الدور البارز الذي اخذته التجارة الالكترونية عن طريق وسائل الدفع الالكتروني ، فنلحظ عام (2014) ان التحويلات الالكترونية بلغت (8468) وقابلتها قيمة الاستيرادات التي بلغت (60181.9) ثم بعد ذلك نلحظ التباين ما بين الارتفاع والانخفاض في قيم تحويلات التسوية الالكترونية والذي انعكس وبصورة واضحة على قيم الاستيرادات حتى نهاية مدة البحث اذ بلغت اعلى قيم للتحويلات عام (2022) (62605) تقابلها اعلى قيمة للاستيرادات اذ بلغت (87302.4). وكما موضح بالشكل البياني (13) .

جدول (11)

دور عمليات التحويل الالكتروني في تطور التجارة الخارجية في مصر للمدة من (2011 . 2022)

السنة	تحويلات نظام التسوية الالكترونية	قيمة الصادرات (مليون دولار)	قيمة الاستيرادات (مليون دولار)
2011	88052	26992.5	54095.5
2012	62321	25071.9	59210.9
2013	34523	26988.1	57682.8
2014	8468	26022.6	60181.9
2015	7597	22245.1	61305.5
2016	9257	18704.6	57387.7
2017	6916	21728.2	59003.0
2018	18460	25827.0	63103.0
2019	34067	28495.0	66529.4
2020	55226	26376.0	62841.1
2021	39982	28676.5	70736.1
2022	62605	43906.4	87302.4

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الجدولين السابقين (7 و 10) للمدة من (2011 – 2022)

شكل (13) دور عمليات التحويل الالكتروني في تطور التجارة الخارجية في مصر للمدة من (2011 - 2022)

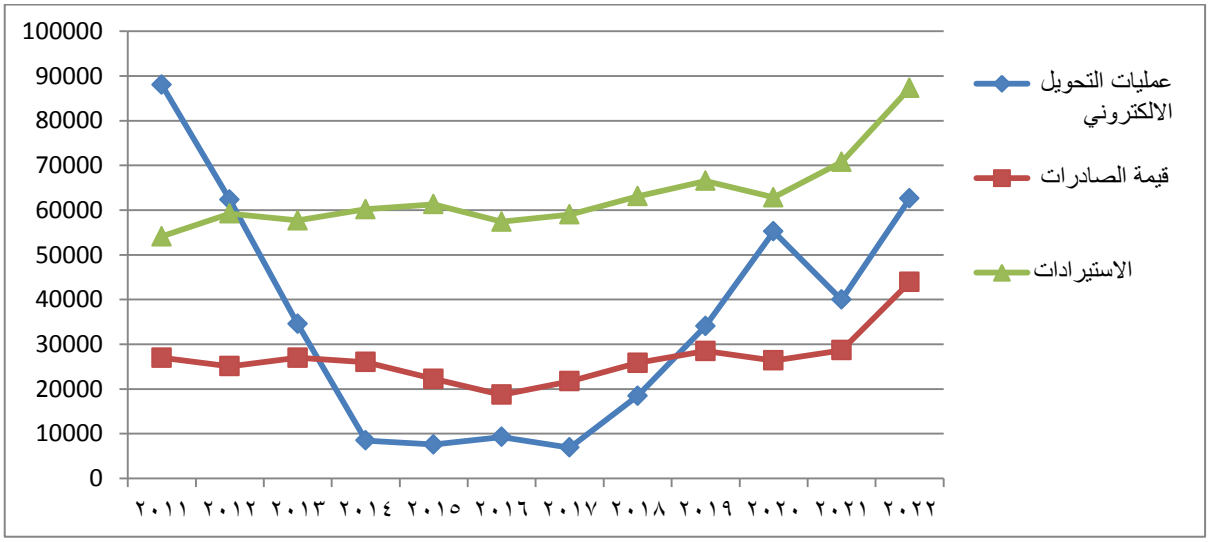

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الجدول (11) .

نستنتج مما سبق بان هناك علاقة ايجابية واضحة بين وسائل الدفع الالكتروني المتمثلة بعمليات التحويل الالكترونية والتجارة الخارجية وهذه العلاقة ايجابية (طردية) أي بمعنى ان التغيرات الحاصلة في عمليات التحويل عن طريق نظام تحويلات التسوية الالكترونية (ارتفاعا انخفاضاً) له تأثير مباشر على الصادرات والاستيرادات وهذا واضح من الجداول الاحصائية والاشكال البيانية والتي تبين دور التطور التكنولوجي لوسائل الدفع والذي انعكس بشكل ايجابي عندها يظهر التأثير واضحاً ا في تطور مماثل على التجارة الخارجية نتيجة الدور الذي تأخذه هذه الوسائل في تسهيل عمليات التبادل الخارجي وسرعة اجراءات التحويلات التجارية اختصارا للوقت والجهد ، ولما تقدم يمكن ان نقول ان لوسائل الدفع الالكتروني دور بارز في تطوير التجارة الخارجية في مصر .

المبحث الثالث

تحليل تطور وسائل الدفع الالكتروني والتجارة الخارجية في الأردن للمدة من (2015 -2022)

شهد الاقتصاد الأردني خلال المدة من عام 2016 إلى 2022 مجموعة من التطورات المتباينة، تأثرت بعوامل داخلية وخارجية. اذ مر الاقتصاد الاردني بعدة تحديات منها الضغوط المالية فقد واجهت الأردن تحديات مالية كبيرة، بما في ذلك ارتفاع الدين العام وزيادة العجز في الموازنة العامة. وكذلك اللاجئين السوريون فقد أدى تدفقهم الى الاردن إلى زيادة الضغط على الموارد والبنى التحتية مما اثر سلباَ على سوق العمل. بالإضافة الى تقلبات أسعار السلع التي اثرت على الاقتصاد الأردني المتمثلة بتقلبات أسعار النفط والسلع الأساسية، مما أثر على التضخم وميزان المدفوعات. ناهيك عن ازمة جائحة كورونا كوفيد-19 التي ادت إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وتعطيل العديد من القطاعات. ولكن سرعان ما قامت الحكومة الأردنية بتنفيذ سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية، مثل رفع الدعم عن بعض المنتجات وزيادة الضرائب، بهدف تحقيق الاستدامة المالية والتركيز على القطاعات الواعدة فقد سعت الحكومة الاردنية إلى تنويع الاقتصاد والتركيز على القطاعات الواعدة مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسياحة وتعزيز العلاقات الاقتصادية مع العديد من دول الجوار ، مما ساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وقد شهدة الاردن خلال السنوات الأخيرة تحولاً ملحوظاً نحو التحول الرقمي، وكان الدفع الإلكتروني أحد أهم محاور فقد ساهم هذا التطور في تعزيز الكفاءة الاقتصادية وتسهيل المعاملات المالية، بالإضافة إلى دعم جهود الحكومة في تحقيق الشمول المالي. حيث شهد الاقتصاد الأردني نمواً متبايناً خلال هذه الفترة ، اذ كان للتطور التكنلوجي والمعلوماتي الدور الكبير في انعاش الاقتصاد الاردني عن طريق دخول الوسائل الحديثة في عمليات التحويل والتي بدورها ادت الى تنمية وتطوير عمليات التبادل التجاري اختصاراَ للوقت وتقليلا للجهد [1].

[1]) البنك المركزي الاردني ، نظام المدفوعات ، التقارير السنوية للاعوام (2016 ، 2018 ، 2022)

المطلب الاول : نبذة عن تطور المسار التكنولوجي وتبادل الخبرات وبناء القدرات وتعزيز التبادل التجاري في الاردن :

شهد الأردن، شأنه شأن العديد من الدول النامية، تحولات سريعة في مختلف المجالات، ولا سيما التكنولوجيا والتجارة. وفي هذا السياق، يبرز دور التعاون بين القطاعين العام والخاص كمحرك أساسي للنمو والتطور. يساهم هذا التعاون في تعزيز الكفاءة، وتوفير بيئة جاذبة للاستثمار، وتسريع وتيرة الابتكار، مما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني ، ويعتبر التعاون بين القطاعين العام والخاص في الأردن أمراً حيوياً لتحقيق التنمية المستدامة. من خلال تضافر الجهود وتجاوز التحديات، يمكن تحقيق نتائج إيجابية تساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين . وتسعى الاردن جاهدة لبناء اقتصاد رقمي مستدام. هذا التطور مدفوع بعدة عوامل، منها:

أولاً : الاستثمار في البنية التحتية الرقمية: شهد الأردن تطويراً كبيراً في شبكات الإنترنت والبنية التحتية للاتصالات، مما ساهم في توفير بيئة مواتية للابتكار والتجارة الإلكترونية.

ثانياً: تشجيع ريادة الأعمال: أطلقت الحكومة الأردنية العديد من المبادرات لدعم رواد الأعمال والشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا، مما أدى إلى ظهور العديد من الشركات الناجحة في مختلف المجالات.

ثالثاً : التعاون الدولي: يسعى الأردن إلى تعزيز التعاون مع الدول الأخرى في مجال التكنولوجيا، من خلال تبادل الخبرات وبناء الشراكات الاستراتيجية.

رابعاً : التركيز على التعليم والتدريب: تولي الحكومة الأردنية أهمية كبيرة لتطوير الكوادر البشرية في مجال التكنولوجيا، من خلال دعم التعليم والتدريب المهني.

خامساً : تبادل الخبرات وبناء القدرات : يساهم تبادل الخبرات وبناء القدرات في تسريع عجلة التنمية التكنولوجية في الأردن، وذلك من خلال:

سادساً : استقطاب الخبراء الدوليين: يجلب الأردن خبراء دوليين في مختلف المجالات التكنولوجية لتقديم الاستشارات وتدريب الكوادر الوطنية.

سابعاً : إرسال الباحثين والمهندسين إلى الخارج: يتم إرسال الباحثين والمهندسين الأردنيين إلى الخارج للحصول على أحدث المعارف والتقنيات.

ثامناً : تنظيم المؤتمرات والورشات التدريبية: يتم تنظيم العديد من المؤتمرات والورشات التدريبية في الأردن بمشاركة خبراء دوليين.

تاسعاً : تعزيز التبادل التجاري : يساهم التبادل التجاري في تعزيز النمو الاقتصادي في الأردن، وذلك من خلال:

1. التجارة الإلكترونية: تشهد التجارة الإلكترونية نمواً متسارعاً في الأردن، مما يتيح للمنتجات الأردنية الوصول إلى أسواق جديدة.
2. الصادرات التكنولوجية: تسعى الشركات الأردنية إلى زيادة صادراتها من المنتجات والخدمات التكنولوجية.
3. جذب الاستثمارات الأجنبية: يسعى الأردن إلى جذب الاستثمارات الأجنبية في قطاع التكنولوجيا، مما يساهم في خلق فرص عمل جديدة.
4. التكامل الاقتصادي الإقليمي: يساهم الأردن في التكامل الاقتصادي الإقليمي من خلال المشاركة في العديد من الاتفاقيات التجارية.

يتضح لنا مما تقدمان الاردن تشهد تطوراً ملحوظاً في مجال التكنولوجيا، حيث تسعى إلى بناء اقتصاد رقمي مستدام. إن تبادل الخبرات وبناء القدرات وتعزيز التبادل التجاري هي عوامل أساسية في تحقيق الاهداف التي تسعى الاردن لتحقيقيها .

المطلب الثاني : تحليل تطور وسائل الدفع الالكتروني في الأردن للمدة من (2015- 2022) .

اولا : تحليل تطور نظام التسوية الاجمالية في الأردن للمدة من (2015– 2022) .

يعرف نظام التسوية الإجمالية الفورية : بأنَّه نظام إلكتروني مركزي يعمل على أساس فوري، وكلي، ونهائي ، ومستمر لتنفيذ أوامر تحويل الرَّصيد ، يستخدم نظام التسوية الإجمالية الفورية لتسوية ومعالجة أوامر الدفع ذات القيمة الكبيرة وعالية الأهمية التي تتم داخل المملكة بين البنوك. أُخذَ عاملان مهمان في الاعتبار عند اِعداد النَّظام هما (الكفاية ، والأمان) . كما روعي في تصميمه كافة المعايير الدولية المتعارف عليها من الناحيتين المصرفية والفنية والتي توصي بها المؤسسات. والشركات الكبرى مثل البنك الدولي وبنك التسويات الدولية. أما المكاسب التي يوفرها النظام على المستوى العام فتتلخص

في وقف الاعتماد على القاعدة الورقية، وتسريع تنفيذ أوامر الدفع وتداول الأموال والدفع النهائي، وتحسين إدارة مخاطر السيولة والتسوية، وتحسين كفاءة المعاملات المصرفية. محلياً ودولياً، [1].

يظهر من الجدول (12) ان عدد اوامر الدفع المنفذة بلغت عام (2015) (705,345) وكانت القيمة الاجمالية لأوامر الدفع المنفذة في هذا العام هي (1199077) مليون دولار اردني تم تنفيذها بجميع العملات المحلية والاجنبية ، ثم شهدت عام (2016) انخفاضا ملحوظا في عدد اوامر الدفع المنفذة عن طريق نظام التسوية الاجمالية إذ بلغت قيمتها (674,809) بمعدل سلبي (−4,3%) اذ يظهر انخفاضاً واضحاً فقد بلغت القيمة الاجمالية لها (812871.6) وبمعدلاً سلبياً بلغ (−32%) ، ويعود سبب انخفاض عدد وقيمة أوامر الدفع المنفذة عبر النظام إلى انخفاض حجم احتياطيات السيولة لدى البنوك في العام مقارنة بالأعوام السابقة، وقد بلغت نسبة الانخفاض ما يقارب 43%، وذلك نتيجة لواقع السيولة لدى البنوك وانخفاض حجم طلباتها من السيولة في سوق الإقراض بين البنوك[2]. ثم نلحظ بعد ذلك عام (2017) انخفاضاً واضحاً في عدد اوامر الدفع المنفذة عن طريق نظام التسوية الاجمالية اذ بلغ عددها (346,653) بمعدل سلبي (−48%) وكذلك يظهر لنا ان قيمة اوامر الدفع قد انخفضت الى (677875.2) وايضا بمعدل سالب بلغ (−16.61 %) ، ويعود سبب الانخفاض الملحوظ في اعداد وقيم أوامر الدفع المنفذة عبر نظام التسوية الإجمالية الفورية في العامين الأخيرين إلى إطلاق البنك المركزي الأردني نظام غرفة المقاصة الآلي في 30 تشرين الأول 2016 والذي يقوم بمعالجة وتنفيذ أوامر الدفع الائتمانية ذات القيم الصغيرة بين البنوك والتي تم تنفيذها سابقاً وفق نظام التسوية الإجمالية الفورية [3] . بعد ذلك استمرت اوامر الدفع بالانخفاض وبمعدلات سالبة حتى الوصول الى عام (2020) اذ بلغت عدد اوامر الدفع المنفذة (343,581) بمعدل نمو ايجابي بلغ (6%) إذ يظهر ارتفاعاً واضحاً في قيمة اوامر الدفع المنفذة ومعدل النمو اذ بلغت (856870.9) مليون دولار ومعدل نمو ايجابي بلغ (34.15%) ، ويأتي ارتفاع عدد اوامر الدفع المنفذة وقيمتها بواسطة نظام التسوية الاجمالية نتيجة تسوية ملفات المقاصة لنظام التحويل الفوري الذي تم إطلاقه في الربع الثاني من عام 2020، وهذا يعكس أهداف البنك المركزي الأردني لتمكين البنوك

[1]) البنك المركزي الاردني ، نظام المدفوعات ، التقرير السنوي لسنة (2016) ، ص 37

[2]) البنك المركزي الاردني ، نظام المدفوعات ، التقرير السنوي لسنة (2016) ص35

[3]) البنك المركزي الاردني ، نظام المدفوعات ، التقرير السنوي لسنة (2017) ، ص 31

من إدارة سيولتها بشكل أفضل.[1] ، واذا تتبعنا البيانات نلحظ استمرار ارتفاع عدد اوامر الدفع المنفذة وكذلك ارتفاع قيمتها بمعدلات نمو ايجابية ، نلحظ ان اعلى عدد وصلت اليه اوامر الدفع وكذلك قيمتها هو عام (2022) اذ بلغ عدد اوامر الدفع المنفذة في هذا العام (449,917) بمعدل نمو ايجابي بلغ (20%) تقابله اعلى قيمة اجماليه سجلت على مدى السنوات الماضية اذ بلغت (1329657) وبمعدل نمو ايجابي ايضا والذي بلغ (18.35%) ، ويرجع سبب هذا الارتفاع في عدد اوامر الدفع المنفذة و القيمة الاجمالية لأوامر الدفع المنفذة الى الإدارة المرنة لأدوات السياسة النقدية التي يتمتع بها البنك المركزي التي أسهمت بشكل رئيسي في تعزيز ركائز الاستقرار النقدي، وتسهيل تنفيذ توجهات السياسة النقدية، وزيادة كفاءة القنوات، فضلاً عن زيادة سرعة تداول الأموال ودورها في المساهمة الفعالة في تحفيز النشاط الاقتصادي وكذلك هنالك سبب اخر هو قيام البنك المركزي بتخفيض حجم اتفاقيات إعادة الشراء طويلة الأجل مع البنوك تدريجاً عام 2022، فضلاً عن انخفاض حجم وعدد عمليات السيولة وهو ما يمكن البنوك من إجراء عمليات التحويل على النظام دون مواجهتها لمخاطر التسوية[2]. وكما موضح بالشكل البياني (14) .

الجدول (12)

تطور قيمة التحويلات عبر نظام التسوية الاجمالي في الأردن للمدة من (2015-2022)

السنة	عدد اوامر الدفع المنفذة	معدل النمو%	القيمة الاجمالية لأوامر الدفع المنفذة (مليون دولار)	معدل النمو%
2015	705,345		1199077	
2016	674,809	-4,3	812871.6	-32.21
2017	346,653	-48	677875.2	-16.61
2018	325,359	-6	746348.9	10.10
2019	324,361	-3.1	638733.3	-14.42
2020	343,581	6	856870.9	34.15
2021	373,848	9	1123501	31.12
2022	449,917	20	1329657	18.35

المصدر : التقارير السنوية للبنك المركزي الأردني ، نظام المدفوعات (2016 - 2018- 2022) ، معدل النمو : من اعداد الباحث

رابط الموقع: https://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=39

[1]) البنك المركزي الاردني ، نظام المدفوعات ، التقرير السنوي لسنة (2020) ص39

[2]) البنك المركزي الاردني ، نظام المدفوعات ، التقرير السنوي لسنة (2022) ص 27 _ص 29

الشكل (14) تطور قيمة التحويلات عبر نظام التسوية الاجمالي في الأردن للمدة من (2015-2022)

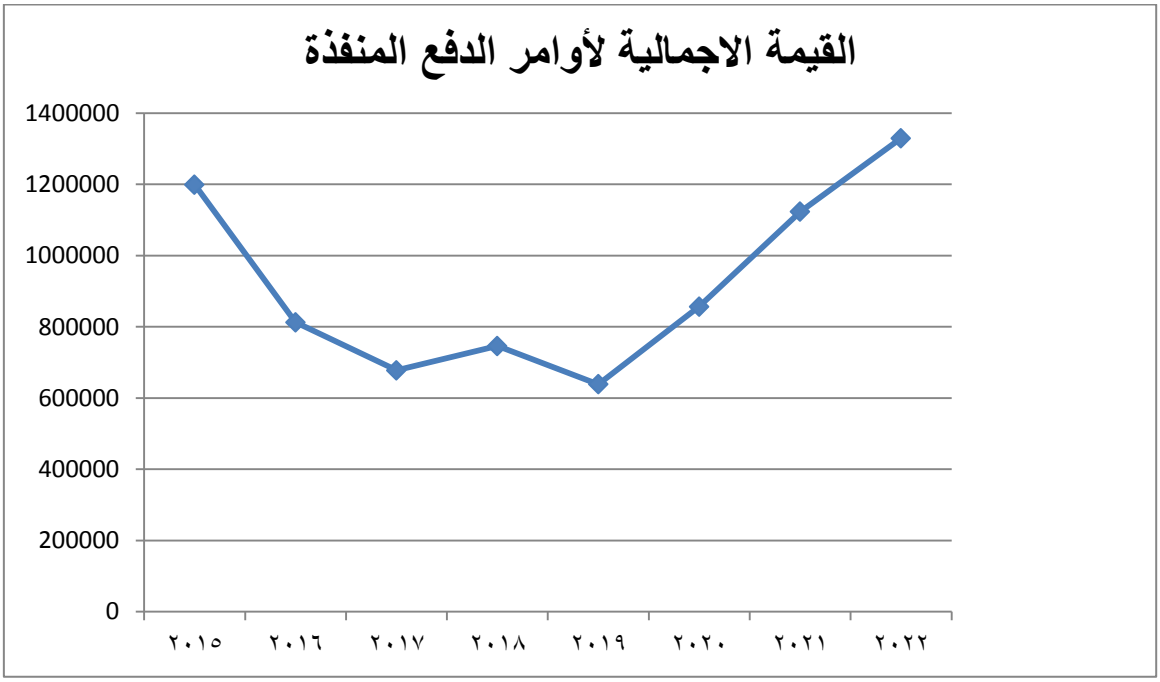

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الجدول (12) .

ثانيا : تحليل تطور نظام المقاصة الالكترونية في الأردن.

نظام المقاصة الإلكتروني هو نظام تقوم عن طريقه البنوك وفروعها بتبادل تعليمات الدفع (المدفوعات منخفضة التكلفة والخصم المباشر) وإتمام المعالجة وإرسال المقاصة النهائية إلى نظام المقاصة العامة. من أنظمة المقاصة الآلية إلى أنظمة مقاصة الشيكات الإلكترونية. وفق تداول الشيكات الورقية لأغراض المقاصة في مرحلة إيداعها في البنوك وإتاحة الشيكات للتحصيل في اليوم نفسه لجميع مناطق المملكة، وتعزيز ولاء الناس للشيكات كأداة والحد قدر الإمكان من الزيادة في عدد الشيكات المرتجع [1] .

يتضح من الجدول (13) نوعان للشيكات (الشيكات المتداولة ، الشيكات المعادة) في نظام المقاصة الالكترونية إذ يظهر لنا في الجدول بان اجمالي عدد الشيكات المتداولة في نظام

1)البنك المركزي الاردني ، نظام المدفوعات ، التقرير السنوي لسنة (2016) ، ص40،

المقاصة لعام (2015) هو (10,627,392) وان اجمالي قيمة الشيكات المتداولة في مركز المقاصة هو (34087.23) مليون دولار، اما بالنسبة لعدد الشيكات المعادة فقد بلغت (520) الف شيكاً وبقيمة اجمالية في مركز المقاصة الالكترونية بلغ مقدارها (1230.496) مليون دولار اردني ، وعند متابعة عدد الشيكات وقيمتها لعام (2016) ومقارنتها مع العام الماضي يتبين لنا ان اجمالي عدد الشيكات المتداولة في نظام المقاصة لهذا العام قد انخفض الى (10,361,176) بمعدل (-2.50%) وكذلك انخفاض اجمالي قيمة الشيكات المتداولة في مركز المقاصة اذ بلغت (32767.38) مليون دولار بمعدل (-3.87%) ، اما بالنسبة لعدد الشيكات المعادة انخفضت الى (499) بمعدل سلبي بلغ (-4,2%) مليون دولار اردني وبقيمة اجمالية في مركز المقاصة الالكترونية بلغ مقدارها (1298.582) بمعدل نمو ايجابي بلغ (5.53%) . يعود الانخفاض في عدد الشيكات المعادة لأسباب فنية تدريجاً [1] . ويتبين لنا ايضا من الجدول انخفاض اجمالي الشيكات المتداولة والمعادة بشكل مستمر لغاية عام (2019) اذ بلغ اجمالي عدد الشيكات المتداولة (9,294,874) شيكاً وبمعدلاً سلبياً (-9.16%) وان اجمالي قيمة الشيكات المتداولة في مركز المقاصة أخذ بالانخفاض ايضا فقد بلغ (29055.32) مليون دولار وبمعدل سالب بلغ (-6.55%) نتيجة لتعدد القنوات الالكترونية الاخرى للدفع [2]، اما بالنسبة للشيكات المعادة فقد بلغ اجمالي عدد الشيكات المعادة في مركز المقاصة فقد بلغ (425) الف بمعدل سلبي بلغ (-1%) وقد بلغ اجمالي قيمة الشيكات المعادة عن طريق مركز المقاصة في هذا العام (1114.184) مليون دولار بمعدل سالب بلغ (-7.64%) ويرجع الانخفاض في الشيكات المعادة لأسباب فنية لعدم كفاية الرصيد إلى المواصفات الأمنية والفنية التي فرضها البنك المركزي الأردني على الشيكات لبعض البنوك ، ثم ما تلا ذلك من توحيد الشيكات وتأمينها والمواصفات الفنية وفرضها على البنوك كافة ، هذا فضلاً عن تطبيق خدمة رمز الإثبات على الشيكات والتي مثلت الأسباب الرئيسة لانخفاض الشيكات المرتجعة لأسباب فنية [3]، وعند متابعة عدد الشيكات وقيمتها لعام (2020) ومقارنتها مع العام الماضي يتبين لنا ان اجمالي عدد الشيكات المتداولة في نظام المقاصة لهذا العام قد انخفض الى (6,953,787) شيكاً بمعدل سلبي بلغ (-25.19 %) وكذلك انخفاض اجمالي قيمة الشيكات المتداولة في مركز المقاصة اذ بلغت (24280.14) مليون دولار بمعدل (-16.43%) ،

[1]) البنك المركزي الاردني ، مصدر سابق ، ص41

[2]) البنك المركزي الاردني ، نظام المدفوعات ، التقرير السنوي 2019 ، ص32

[3]) البنك المركزي الاردني ، نفس المصدر ، ص33 .

اما بالنسبة لعدد الشيكات المعادة فقد ارتفعت لتصل الى (468) مليون دولار بمعدل ايجابي بلغ (12.2%) وبقيمة اجمالية في مركز المقاصة الالكترونية بلغ مقدارها (1229.078) بمعدل نمو ايجابي بلغ (10.31%) وسبب ذلك يعود الى أزمة جائحة كورونا (COVID 19) ، وتتمثل أسباب تراجع استعمال نظام مقاصة الشيكات الإلكترونية عام 2020 مقارنة بالعام السابق، خاصة في شهري مارس وأبريل (مدة الإغلاق التي أظهرت أدنى مستويات استعمال هذا النظام، في ما يأتي: نتيجة توقف الأنشطة التجارية في مختلف القطاعات الاقتصادية داخل المملكة وصعوبة التعامل مع الشيكات الورقية، ما أدى إلى انخفاض عدد المعاملات التجارية المنجزة عن طريق الشيكات المتداولة في تلك المدة ، كما انخفض عدد الشيكات المقبولة وذا واضح عن طريق وصول النظام إلى أدنى مستوياته في مدة الحظر، من ناحية أخرى، شهدت الشيكات المرتجعة، وخاصة تلك المرتجعة لأسباب عدم كفاية الرصيد، ارتفاعا عن مستوياتها في العام السابق لمدة الإغلاق نتيجة القيود التي تم فرضها وعلى صعيد الحركة والأنشطة الاقتصادية، يُلاحظ أن نسبة الشيكات المرتجعة عادت إلى مستوياتها عام 2019، بعد انتهاء مدة الإغلاق، وانتعاش بعض القطاعات الاقتصادية، وعودة بعض الأعمال لممارسة أعمالها [1] ، كما نلحظ من الجدول (13) ان اجمالي عدد الشيكات المتداولة في نظام المقاصة قد استمر بالانخفاض ولكن عاود الارتفاع عام (2022) اذ بلغ (6,903,000) شيكاً مقابل (6,884,912) عام (2021) أي بمعدل نمو ايجابي بلغ (0.26%) وان اجمالي قيمة الشيكات المتداولة في مركز المقاصة هو (28937.59) بمعدل نمو بلغ (8.34%) ، اما بالنسبة لعدد الشيكات المعادة فقد بلغت (211) الف شيكاً لهذا العام وذلك مقابل (238) الف شيكاً بمعدل ســـالب بلغ (-11 %) وبقيمة اجمالية في مركز المقاصة الالكترونية بلغ مقدارها (0.902128). وتتنوع أسباب إرجاع الشيكات في النظام بين أسباب فنية وأسباب مالية، إذ تبلغ نسبة الشيكات المرتجعة لأسباب مالية ونسبة الشيكات المرتجعة لأسباب فنية[2].وكما موضح بالشكل البياني (15) .

[1]) البنك المركزي الاردني ، نظام المدفوعات ، التقرير السنوي لسنة (2020) ، ص 50 .

[2]) البنك المركزي الأردني، نظام المدفوعات ، التقرير السنوي لسنة (2022) ص42

جدول (13)

اجمالي عدد الشيكات المتداولة والمعادة في نظام المقاصة الالكترونية في الأردن للمدة من(2015-2022)

السنة	اجمالي عدد الشيكات المتداولة	معدل النمو %	اجمالي قيمة الشيكات المتداولة في مركز المقاصة	معدل النمو%	اجمالي عدد الشيكات المعادة عن طريق مركز المقاصة	معدل النمو %	اجمالي قيمة الشيكات المعادة في مركز المقاصة	معدل النمو %
2015	10,627,392		34087.23		520		1230.496	
2016	10,361,176	-2.50	32767.38	-3.87	499	-4.04	1298.582	5.53
2017	10,315,500	-0.44	32617.73	-0.46	482	-3.41	1128.369	-13.11
2018	10,231,675	-0.81	31092.91	-4.67	479	-0.62	1206.383	6.91
2019	9,294,874	-9.16	29055.32	-6.55	425	-11.27	1114.184	-7.64
2020	6,953,787	-25.19	24280.14	-16.43	468	10.12	1229.078	10.31
2021	6,884,912	-0.99	26709.93	10.01	238	-49.15	881.5603	-28.27
2022	6,903,000	0.2	28937.59	8.34	211	-11.34	0.902128	-99.90

المصدر : بالإعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي الأردني ، نظام المدفوعات ، للمدة من (2015- 2022)

معدل النمو : من اعداد الباحث

رابط الموقع: https://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=39

الشكل (15) الشيكات المتداولة والمعادة في نظام المقاصة الالكترونية (ECC) في الاردن للمدة (2015-2022)

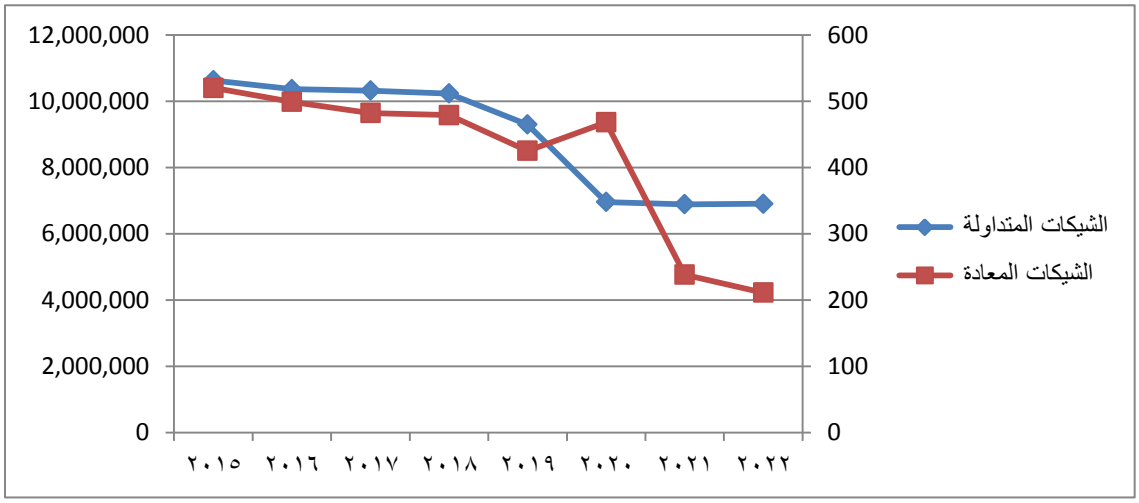

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الجدول (13) .

ثالثا : تحليل تطور عدد اجهزة الصراف الالي في الاردن للمدة من (2016- 2022) .

نلحظ من الجدول (14) أن عدد أجهزة الصراف الآلي عام (2016) قد بلغ عددها (1,669) جهازاً وقد أخذت بالتطور المستمر ، اذ بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي (1,802) جهازاً عام (2017) بمعدل نمو ايجابي بلغ (7.97%) ، وقد أخذت بالزيادة والتطور حتى وصلت إلى (2,195) جهازاً عام (2021)، ولكن كانت الزيادة في معدلات النمو بنسب متباينة ، إذ كان أعلى معدل نمو عام (2022) اذ وصل الى (2,246) وبمعدل نمو (2.32%) . ويرجع هذا التزايد في عدد اجهزة الصراف الالي الى التطور في أنظمة وأدوات وقنوات الدفع المستخدمة في المملكة نتيجة لأحداث التطورات في التقنية المالية وشبكات الاتصال في المجال الإلكتروني. اذ انعكس إيجاباً في خفض التكاليف التشغيلية الناتجة عن تنفيذ معاملات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال، وتعزيز وسائل أمن وحماية المدفوعات [1] . وكما موضح بالشكل البياني (16) .

جدول (14)

عدد اجهزة الصراف الالي في الأردن للمدة من (2016-2022)

السنة	عدد اجهزة الصراف الالي	معدل النمو %
2016	1,669	
2017	1,802	7.97
2018	1,927	6.94
2019	2,025	5.09
2020	2,094	3.41
2021	2,195	4.82
2022	2,246	2.32

المصدر : التقارير السنوية للبنك المركزي الأردني، نظام المدفوعات للمدة من (2016- 2022) ، معدل النمو : من اعداد الباحث

رابط الموقع: https://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=39

[1]) البنك المركزي الأردني ، نظام المدفوعات ، التقرير السنوي لسنة (2021) ص 5

الشكل (16) عدد اجهزة الصراف الالي في الأردن للمدة من (2016-2022)

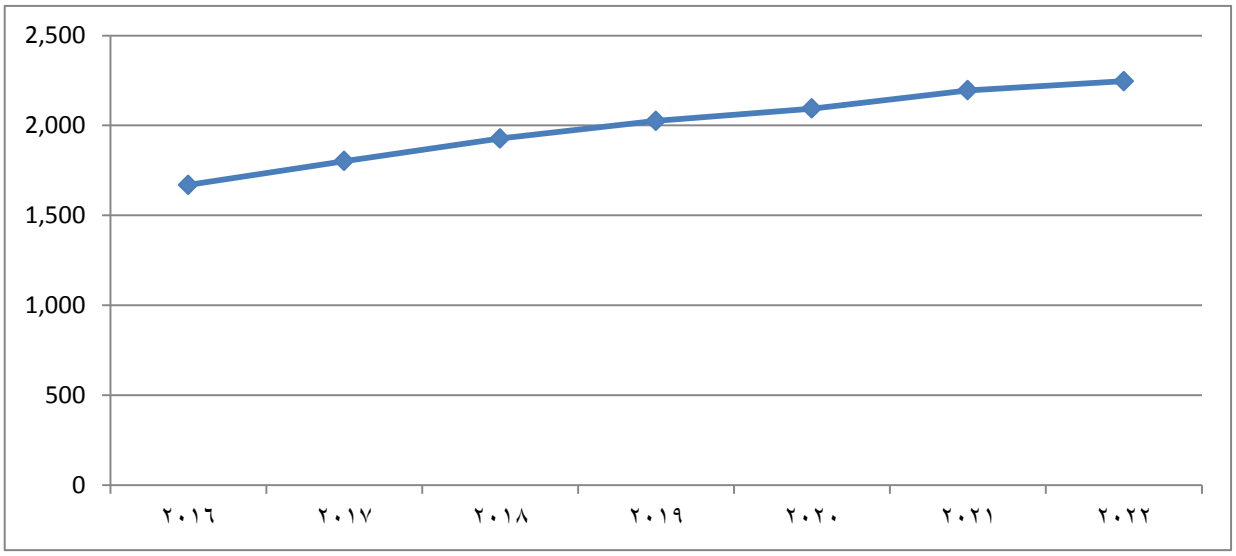

المصدر: من اِعداد الباحث بالاِعتماد على بيانات الجدول (14).

رابعا : تحليل تطور عدد نقاط البيع في الأردن للمدة من (2015- 2022).

من الجدول (15) يظهر أن عدد نقاط البيع عام (2015) قد بلغت (25,963) نقطة بيع وكان عدد فروع ومكاتب قنوات الدفع التقليدية قد بلغت (867) فرعاً ، وقد أخذت اعداد نقاط البيع بالتزايد المستمر اذ بلغت عام (2016) (28,841) نقطة بيع بمعدل نمو ايجابي بلغ (11%) تقابله زيادة في عدد فروع ومكاتب قنوات الدفع التقليدية فقد بلغت (891) فرعاً وبمعدل ايجابي بلغ (2.8%) ، وقد استمرت الزيادة في عدد نقاط البيع بالزيادة وكذلك عدد فروع ومكاتب الدفع التقليدية بنسب متفاوتة حتى الوصول الى عام (2018) اذ أخذت بالانخفاض مقارنة بالعام السابق فقد بلغ عدد نقاط البيع (31,077) نقطة وبمعدلاً سلبياً بلغ (-30.97 %) ، وكان عدد فروع ومكاتب قنوات الدفع التقليدية قد أخذت بالتزايد عن السنوات السابقة فقد بلغت (927) فرعاً وبمعدل ايجابي نمو بلغ (9.2) فقد يظهر لنا ان عدد التجار الذين يقبلون دفعاتهم عبر منصات التجارة الالكترونية (599) تاجر ، بعدها خذت اعداد نقاط البيع بالتزايد المستمر اذ بلغت عام (2022) اعلى عدد لها فقد بلغت (69,040) نقطة بيع بمعدل نمو ايجابي بلغ (56%) تقابله زيادة في عدد فروع ومكاتب قنوات الدفع

التقليدية فقد بلغت (876) فرعاً وبمعدلاً سلبياً بلغ (7.2-%) نتيجة تشجيع الحكومة الأردنية على استعمال المدفوعات الإلكترونية ضمن خططها للتحول الرقمي . وكما موضح بالشكل البياني (17) .

جدول (15)

تطور عدد نقاط البيع في الأردن للمدة من (2015 - 2022)

السنة	عدد نقاط البيع المنتشرة في المملكة	معدل النمو %	عدد فروع ومكاتب قنوات (الدفع التقليدية الكاونتر)	معدل النمو%
2015	25,963		867	
2016	28,841	11.09	891	2.8
2017	45,020	56.10	849	4.7-
2018	31,077	-30.97	927	9.2
2019	35,297	13.58	942	1.6
2020	38,723	9.71	941	0.1-
2021	44,314	14.44	944	0.3
2022	69,040	55.80	876	7.2-

المصدر : التقارير السنوية للبنك المركزي الأردني ، نظام المدفوعات ، للمدة من (2015- 2022) رابط الموقع:
https://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=39

معدل النمو : من اعداد الباحث

الشكل (17) تطور عدد نقاط البيع في الأردن للمدة من (2015 - 2022)

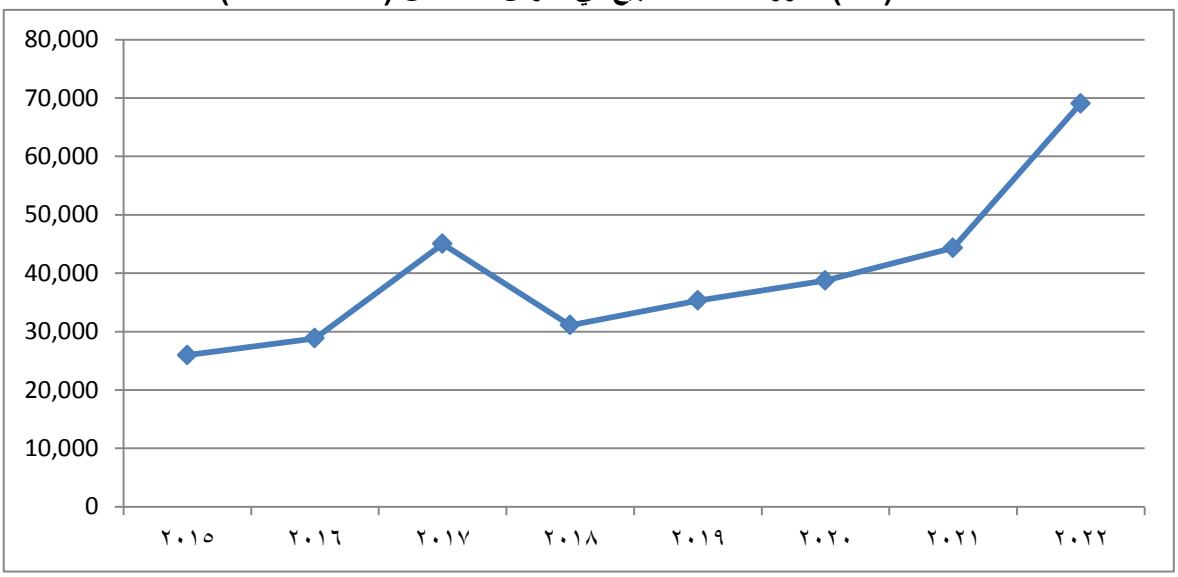

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الجدول (15) .

خامسا : تحليل تطور عدد البطاقات الالكترونية في الأردن للمدة من (2015- 2022) .

من الجدول (16) يظهر أن عدد بطاقات الدفع الالكترونية الصادرة (دائنة، مدينة، مسبقة الدفع) عام (2015) قد بلغت (3,230,492) ، وقد بلغ عدد حركات الدفع التي تم تنفيذها بواسطة بطاقات الدفع (65,908,534) وكانت القيمة الاجمالية للحركات هي (6910.638) مليون دولار ، وعند متابعة البيانات نلحظ عام 2016 ان عدد البطاقات قد انخفضت الى (3,205,492) بمعدل سلبي بلغ (0.8-%)، وقد بلغ عدد حركات الدفع التي تم تنفيذها بواسطة بطاقات الدفع (70,206,371) وبمعدل نمو (7%) وان القيمة الاجمالية للحركات قد ارتفعت فأصبحت (7395.745) مليون دولار بمعدل نمو ايجابي بلغ (7.02%) ، ومن الجدول يتبين ان عدد البيانات أخذت بالارتفاع تدريجاً وبصورة مستمرة ، ففي عام (2017) اذ بلغ عدد البطاقات (3,346,550) بطاقة و بمعدل ايجابي بلغ (4.4%)، وقد أخذت اعداد حركات الدفع التي تم تنفيذها بواسطة بطاقات الدفع بالتزايد فقد بلغت (83,816,643) وبمعدل نمو ايجابي بلغ (19%) بقيمة اجمالية بلغت (8556.738) مليون دولار وبمعدل نمو بلغ (15.70%) وعند متابعة البيانات نلحظ ان عدد البيانات أخذت بالارتفاع تدريجاً وبصورة مستمرة ، فقد أخذ العدد بالزيادة ففي عام (2018) قد بلغ عدد البطاقات (3,603,562) بطاقة و بمعدل بلغ (7.7%)، وقد بلغ عدد حركات الدفع التي تم تنفيذها بواسطة بطاقات الدفع (87,461,020) ولكن بمعدل نمو منخفض بلغ (4%) بقيمة اجمالية بلغت (8629.787) وبمعدل نمو متدني بلغ (0.85%) وان سبب انخفاض معدل النمو يعود الى توزيع أجهزة نقاط البيع في بعض المناطق دون غيرها ولا ينتشر بالشكل الأمثل [1] ، واذا تتبعنا البيانات نجد ان عدد بطاقات الدفع أخذ بالزيادة فنلحظ في عام (2019) إذ بلغ عدد البطاقات (3,967,209) بطاقة و بمعدل نمو ايجابي بلغ (10.1)، وقد بلغت عدد حركات الدفع التي تم تنفيذها بواسطة بطاقات الدفع (110,694,340) وبمعدل نمو ايجابي مرتفع بلغ (27%) وبقيمة اجمالية بلغت (10341.84) مليون دولار وبمعدل نمو ايجابي مرتفع بلغ (19.84%) وتشير هذه النسبة إلى ان الثقافة الواسعة للبنوك وحرصها على حماية المستهلك المالي وحماية أدواتها ومنتجاتها عن طريق اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع إساءة استعمال البطاقات المدفوعة مسبقا أو اختراقها كان له الدور الاكبر في

[1]) البنك المركزي الاردني ، نظام المدفوعات ، التقرير السنوي لسنة (2018) ص51 .

ارتفاع معدل النمو وذلك عن طريق كسب ثقة المواطن في استعمال بطاقات الدفع الالكتروني [1] ، ومن الجدول يتبين ان عدد البيانات أخذ بالارتفاع تدريجاً وبصورة مستمرة الى ان وصل عام (2022) إذ بلغ عدد البطاقات (5,785,023) بطاقة و بمعدل ايجابي بلغ (24.7%)، وقد بلغ عدد حركات الدفع التي تم تنفيذها بواسطة بطاقات الدفع (226,201,621) وبمعدل نمو ايجابي بلغ (47 %) بقيمة اجمالية بلغت (14.76809) مليون دولار وبمعدل نمو بلغ (99.89%) . وكما موضح بالشكل البياني (18) .

جدول (16)

تطور بطاقات الالكترونية في الأردن للمدة من (2015 -2022)

السنة	عدد بطاقات الدفع الالكترونية الصادرة (دائنة، مدينة، مسبقة الدفع)	معدل النمو%	عدد حركات الدفع التي تم تنفيذها بواسطة بطاقات الدفع	معدل النمو%	قيمة الحركات مليون دولار	معدل النمو %
2015	3,230,492		65,908,534		6910.638	
2016	3,205,492	0.8-	70,206,371	7	7395.745	7.02
2017	3,346,550	4.4	83,816,643	19	8556.738	15.70
2018	3,603,562	7.7	87,461,020	4	8629.787	0.85
2019	3,967,209	10.1	110,694,340	27	10341.84	19.84
2020	4,345,849	9.5	111,752,617	1	10075.18	-2.58
2021	4,640,482	6.8	153,433,578	37	13138.3	30.40
2022	5,785,023	24.7	226,201,621	47	14.76809	-_99.89

المصدر : التقارير السنوية للبنك المركزي الأردني ، نظام المدفوعات ، للمدة (2015- 2022)

معدل النمو : من اعداد الباحث

[1])البنك المركزي الاردني ، نظام المدفوعات ، التقرير السنوي لسنة (2019) ص 41 ، ص42 .

الشكل (18) تطور بطاقات الالكترونية في الأردن للمدة من (2015 .2022)

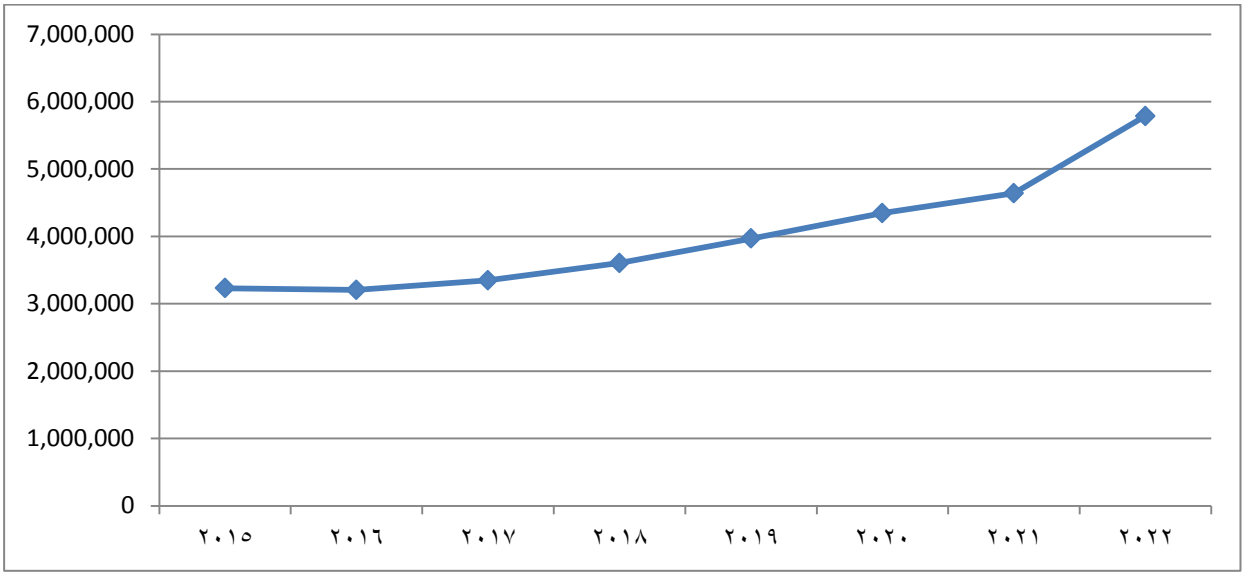

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الجدول (16)

المطلب الثالث : تحليل تطور التجارة الخارجية في الأردن (2011- 2022)

اولا : تحليل تطور الصادرات في الأردن للمدة من (2011- 2022) .

نلحظ من الجدول (17) ان قيمة الصادرات عام (2011) قد بلغت (4031.56) مليون دولار ويتبين لنا ان الصادرات عام (2012) أخذت بالانخفاض إذ بلغت قيمتها (3971.277) وبمعدلاً سلبياً بلغ (-1.50%) بسبب ضعف الطلب العالمي وتراجع الصادرات التقليدية من الفوسفات والبوتاس والأسمدة، فضلاً عن تأثير الأزمة السورية التي نتج عنها انخفاض الصادرات الوطنية [1]، ونلحظ ان قيمة الصادرات متباينة بين الارتفاع والانخفاض من عام (2013 – 2015) إذ بلغت قيمة الصادرات عام (2015) (3944.255) بانخفاض إجمالي صادرات المملكة بنسبة (-6.59%) ذلك نتيجة تراجع الصادرات الوطنية وانخفاض السلع المعاد تصديرها متأثرة بإغلاق الحدود مع كل

[1]) البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي 2012 ، القطاع الخارجي ص 68

من سوريا والعراق وتركيا، وارتفاع سعر صرف الدولار مقابل العملات الأجنبية الأخرى [1]. وجاء هذا النمو بشكل رئيسي نتيجة لزيادة الصادرات الوطنية إلى دول الخليج العربي، وقد استمرت قيمة الصادرات بالانخفاض حتى عام (2017) اذ بلغت في هذا العام (3782.34) وبمعدل نمو سلبي بلغ (-0.49%) ، و نلحظ ان قيمة الصادرات قد أخذت في الارتفاع عام (2019) فقد بلغت قيمتها (4188.156) بمعدل نمو بلغ (7.32) ، ومن ثم نلحظ ان قيمة الصادرات عام (2020) قد أخذت بالانخفاض اذ بلغت قيمتها (3999.787) بمعدل سلبي بلغ (-4.50) ويعود سبب هذا الانخفاض الى أزمة جائحة كورونا (COVID 19) والتي كان من تأثيراتها الاقتصادية انخفاض الطلب على السلع الأردنية في الخارج ومن ثم انخفاض الصادرات الأردنية [2] ، ثم يتبن بعد ذلك ان الصادرات قد أخذت بالتعافي والارتفاع وهذا واضحاً عام (2021) اذ بلغت قيمة الصادرات (4711.915) بمعدل بلغ (17.8) ، هذا وقد سجل حجم صادرات الأردن الخارجية في العام (2022) اعلى قيمة لها فقد بلغت (6435.319) مليون دولار وبأعلى معدل نمو ايجابي بلغ وصل الى (36.58%) ويرجع التقلب في قيمة الصادرات ارتفاعاً وانخفاضاً الى التقلبات الحاصلة في أسعار السلع الأردنية بالأسعار العالمية، فنلحظ عند ارتفاع الأسعار العالمية ترتفع قيمة الصادرات الأردنية. ويرجع السبب في هذه التقلبات الى العلاقات التجارية الدولية ، اذ تتأثر الصادرات الأردنية بالعلاقات التجارية الدولية مع الدول الأخرى، وعند تحسين العلاقات مع الدول المستوردة نلحظ ازدياد حجم الصادرات ، ونتيجة لذلك ارتفعت نسبة الانفتاح التجاري إلى (81.5%) مقابل(66.6%) عام (2021) وأسهم تحسن الصادرات غير التقليدية ووصول البضائع الأردنية إلى أسواق جديدة، فضلاً عن انتعاش الصادرات التقليدية من البوتاس والفوسفات والأسمدة، في دفع وتيرة نمو الصادرات الوطنية [3]. وكما موضح بالشكل البياني (19) .

ثانيا : تحليل تطور الاستيرادات في الأردن للمدة من (2011- 2022)

نلحظ من الجدول (17) ان قيمة الاستيرادات عام (2011) قد بلغت (11946.2) ، ويتبين ان قيمة الاستيرادات قد أخذ ت بالارتفاع تدريجاً للمدة من (2012 – 2014) اذ سجلت واردات المملكة عام (2012) ارتفاعاً بقيمة (13086.1) مليون دولار بمعدل نمو بلغ (9.54%) ، وذلك

[1]) البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي 2015 ، القطاع الخارجي ، ص 62

[2]) البنك المركزي الأردني https://www.cbj.gov.jo

[3]) البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي 2022 ، القطاع الخارجي ، ص 77

نتيجة ارتفاع فاتورة واردات الطاقة ويعود ارتفاع فاتورة واردات الطاقة بشكل رئيسي إلى انخفاض معدل تدفق الغاز المصري المستخدم في توليد الكهرباء واستبداله بالمشتقات البترولية، ما أدى إلى انخفاض معدل تدفق الغاز المصري المستخدم في توليد الكهرباء. ارتفاع فاتورة استيراد المشتقات النفطية [1] ، ثم نلحظ بعد ذلك ان قيمة الاستيرادات أخذت بالانخفاض في المدة (2015 –2020) إذ بلغت قيمتها عام (2020) (10883.6) مليون دولار وبمعدلاً سلبياً بلغ (-10.11%) يأتي ذلك بتسجيل حساب الخدمات عجزا نتيجة تراجع الدخل السياحي، رغم تحسن عجز حساب السلع ، ومن ابرز التطورات التي ادت الى العجز في الميزان التجاري هي تدهور حالة الاقتصاد نتيجة أزمة جائحة كورونا (COVID 19) [2]، كما نلحظ بعد ذلك ارتفاع واردات المملكة في العام (2022) فقد بلغت (17245.8) مليون دولار بمعدل نمو (26.73%) ، مقارنة بالأعوام السابقة ، متأثراً بتداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية، واستمرار الاختلالات في سلاسل التوريد التي أدت إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية والطاقة عالمياً ، وقد أسهم التنوع في مزيج الطاقة في تقليل حساسية فاتورة الطاقة لتقلبات أسعار النفط العالمية. ويرجع السبب ايضا نتيجة تعافي حالة الاقتصاد بعد تحسن الوضع الصحي من أزمة جائحة كورونا (COVID 19) [3].وكما موضح بالشكل البياني (19) .

ثالثا : تحليل نسبة الفائض والعجز في الميزان التجاري في الأردن للمدة من (2011- 2022)

من الجدول (17) نلحظ ان الميزان التجاري من بداية مدة تحليل البحث وحتى نهايتها انه في حالة عجز مستمر ولكن بنسب متفاوتة فقد بلغت قيمة العجز لعام (2011) (-7914.64) مليون دولار، كما نلحظ ان هناك عجز مستمر في الميزان التجاري وبصورة متزايدة وهذا واضحاً عن طريق متابعة البيانات للمدة من (2012 - 2014) اذ بلغت قيمة الميزان التجاري الأردني للعام (2014) (-10226.8) مليون دولار، نتيجة تعاملات الاقتصاد الأردني مع العالم الخارجي والتي اسفرت عن ارتفاع استثمارات المحفظة نتيجة طرح المملكة لسندات دولية سيادية بقيمة نحو مليار دولار في الأسواق العالمية ويعود ذلك إلى ارتفاع الصادرات الخدمية بمقدار (542.2) مليون دولار وارتفاع الواردات الخدمية بمقدار (0.6) مليون دولار. ويعود التحسن في حساب الخدمات إلى ارتفاع

[1] البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي 2012 ، القطاع الخارجي ، ص 71

[2] البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي 2020 ، القطاع الخارجي ، ص 84

[3] البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي 2022 ، القطاع الخارجي ، ص 79

التـوفير المتحقـق فـي صـافي بنـدي السـفر والخـدمات الحكوميـة بمقـدار(151.2) مليـون دولار و(172.3) مليون دولار على الترتيب من جهة، وانخفاض العجز المتحقق في كل من بنود النقل بنحو (130.7) مليون دولار والخدمات الأخرى بنحو(87.4) مليون دولار من جهة أخرى.على الجانب الآخر(1).في حين يتبين لنا من عام (2015) بان الميزان التجاري يظهر في حالة عجز ولكن اقل ما هو عليه في الاعوام السابقة فقد بلغ العجز قيمة مقدارها (−8953.35) بعدها نلحظ ان قيمة العجز عام (2019) (−7919.04) ، ويتضح ان قيمة العجز عام (2020) قد بلغت (−6883.81) ويرجع ذلك الى الأحداث والاضطرابات التي سببتها ازمة جائحة كورونا (COVID 19) وكذلك الى انخفاض الرقم القياسي لأسعار المستوردات والرقم القياسي لأسعار الصـــــادرات (2)، اذ يلاحـــظ ان الميزان التجـــاري قد سجل عام (2022) عجزاً قدره (− 10810.5) مليون دولار ، . ويرجع ذلك إلى انتعاش الصادرات التقليدية (البوتاس والفوسفات والأسمدة) التي كان لها الدور في دفع وتيرة نمو الصادرات الوطنية للمملكة الاردنية (3).وكما موضح بالشكل البياني (19)

جدول (17)

الفائض والعجز للميزان التجاري في الأردن للمدة من (2011- 2022)

السنة	قيمة الصادرات (مليون دولار)	معدل النمو%	قيمة الاستيرادات (مليون دولار)	معدل النمو%	الميزان التجاري مليون دولار
2011	4031.56		11946.2		-7914.64
2012	3971.277	-1.50	13086.1	9.54	-9114.82
2013	3984.326	0.33	13888.0	6.13	-9903.67
2014	4222.411	5.98	14449.2	4.04	-10226.8
2015	3944.255	-6.59	12897.6	-10.74	-8953.35
2016	3801.135	-3.63	12166.9	-5.67	-8365.77
2017	3782.34	-0.49	12926.4	6.24	-9144.06
2018	3902.624	3.18	12817.2	-0.84	-8914.58
2019	4188.156	7.32	12107.2	-5.54	-7919.04
2020	3999.787	-4.50	10883.6	-10.11	-6883.81
2021	4711.915	17.80	13608.6	25.04	-8896.69
2022	6435.319	36.58	17245.8	26.73	-10810.5

المصدر: التقارير السنوية للبنك المركزي الاردني ، نظام المدفوعات ، قاعدة البيانات الاحصائية ، ط 5 للمدة (2011- 2022) ، معدل النمو : من اعداد الباحث

[1]) البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي 2014 ، القطاع الخارجي ، ص 61 و 62

[2]) البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي 2020 ، القطاع الخارجي ، ص 83

[3]) البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي 2022 ، القطاع الخارجي ، ص 76

شكل (19) الفائض والعجز للميزان التجاري في الأردن للمدة من (2011- 2022)

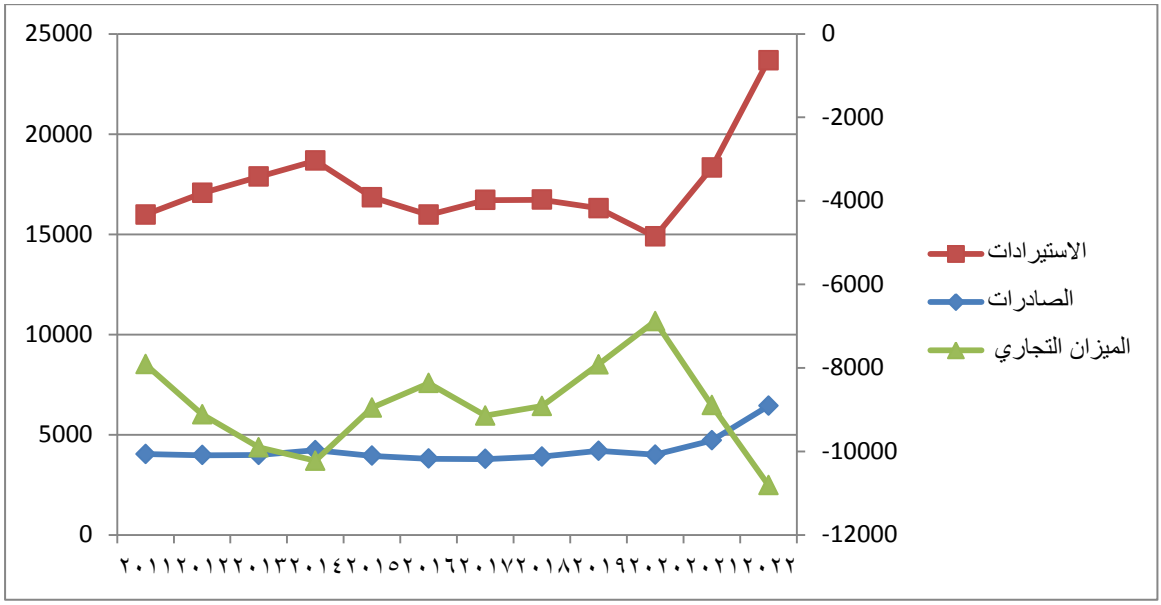

المصدر : من اِعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الجدول (17)

المطلب الرابع : دور وسائل الدفع الالكترونية في تطوير التجارة الخارجية فـــي الاردن للمدة من (2015 – 2022)

من الجدول (18) يتبين لنا ان هناك دور واضح لوسائل الدفع الالكتروني في تطور صادرات الأردن للمدة المذكورة وهذا واضحاً في للمدة من (2015- 2022) ، وذلك عن طريق تسوية المعاملات وكيفية الانظمة التي تدار بها عمليات التحويل عبر الانترنت لمواكبة التطور التكنولوجي ودورها في تسهيل عمليات التبادل التجاري . ويمكن ان نلمس الدور البارز لوسائل الدفع الالكتروني عن طريق متابعة ومعاينة قيمة التحويلات التي تتم عن طريق نظام التسوية الالكترونية وماله من اثر ايجابي في تطوير الصادرات ، اذ يتبن ان قيمة تحويلات نظام التسوية الالكترونية عام (2015) قد بلغت (1199077) وبالمقابل نلحظ ان قيمة الصادرات قد بلغت (3944.255)، وعندما أخذت قيم تحويلات التسوية بالانخفاض في العام (2016) اذ بلغت قيمتها (812871.6) نلحظ ان هذا الانخفاض قد انعكس وبصورة مماثلة على قيم الصادرات اذ أخذت بالانخفاض المتزامن مع انخفاض قيمة التحويلات فنلحظ ان قيمة الصادرات قد بلغت (3801.135) ومن ثم أخذت قيم

التحويلات بالتباين ارتفاعا وانخفاضا رافقتها حركة متماثلة للصادرات حتى أخذت فيما بعد بالارتفاع تدريجاً اذ بلغت اعلى قيم لتحويلات التسوية الالكترونية عام (2022) (1,874,817) وقابلتها اعلى قيمة للصادرات اذ بلغت (9073.8) .

وعند تتبع البيانات نلحظ ان لوسائل الدفع الالكتروني دوراً مهماً وواضح في تطوير الاستيرادات الأردنية للمدة من (2015– 2022) ، وذلك عن طريق الدور الذي تأخذه هذه الوسائل في عمليات التحويل عبر الانترنت لتسهيل عمليات التبادل التجاري بصورة عامة وحركة الاستيرادات بصورة خاصة ، اذ يتبين لنا بان قيمة تحويلات نظام التسوية الالكترونية لعام (2015) قد بلغت (1199077) وبالمقابل نلحظ ان قيمة الاستيرادات قد بلغت (12897.6) ، ونلحظ ان المدة (2017 – 2022) اذ يظهر لنا ان للتحويلات الالكترونية اثراً واضحاً وملموس على قيمة الاستيرادات نتيجة الدور المهم الذي اخذته في التأثير بقيمة الاستيرادات(ارتفاعا وانخفاضا) بسبب التقدم التكنولوجي لوسائل الدفع وعمليات التحول الالكترونية ، فنلحظ ان عام (2017) عندما انخفضت قيمة التحويلات الالكترونية الى (677875.2) اثرت تأثير متزامن على الاستيرادات فقد انخفضت قيمتها الى (12926.4) ، ثم بعد ذلك نلحظ التباين ما بين الارتفاع والانخفاض في قيم تحويلات التسوية الالكترونية والذي انعكس وبصورة واضحةً على قيم الاستيرادات حتى نهاية مدة البحث اذ بلغت اعلى قيم للتحويلات عام (2022) وهي (1,874,817) تقابلها اعلى قيمة للاستيرادات اذ بلغت (17245.8)، ومن هنا يتبين ان هناك تأثيراً واضحاً لوسائل الدفع الالكتروني المتمثل في عمليات التحويل الالكتروني على الاستيرادات . وكما موضح بالشكل البياني (20) .

جدول (18) دور وسائل الدفع الالكتروني في تطور التجارة الخارجية في الأردن للمدة من (2015 - 2022)

السنة	قيمة عمليات التحويل بواسطة نظام التسوية الالكترونية	قيمة الصادرات (مليون دولار)	قيمة الاستيرادات (مليون دولار)
2015	1199077	3944.255	12897.6
2016	812871.6	3801.135	12166.9
2017	677875.2	3782.34	12926.4
2018	746348.9	3902.624	12817.2
2019	638733.3	4188.156	12107.2
2020	856870.9	3999.787	10883.6
2021	1123501	4711.915	13608.6
2022	1,874,817	9073.8	17245.8

المصدر : البيانات السابقة لوسائل الدفع الالكتروني والتجارة الخارجية في الأردن للجدولين (12 و 17)

شكل (20) دور وسائل الدفع الالكتروني في تطور التجارة الخارجية في الأردن للمدة من (2015 . 2022)

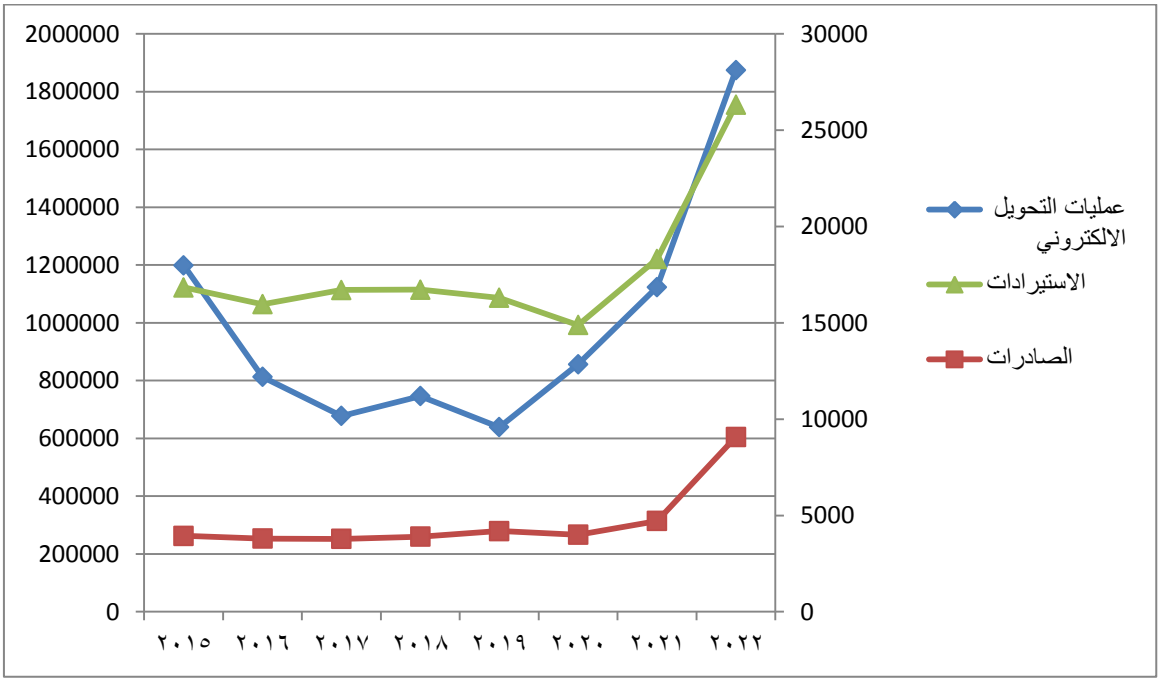

المصدر : من اِعداد الباحث بالإعتماد على البيانات الجدول (18)

ومما سبق ومن الجداول الإحصائية والرسوم البيانية لدول العينة (المملكة العربية السعودية، مصر، الأردن) نستنتج أن العلاقة بين طرق الدفع الإلكتروني والتجارة الخارجية علاقة مباشرة وإيجابية، حيث أن التطور يتم في المدفوعات الإلكترونية وأجهزة الصراف الآلي والمبيعات والتطورات في النظام. ويمثل التبادل الإلكتروني نظام التسوية والتخليص الجمركي للبضائع، ونظراً للدور الذي تلعبه كل هذه الأساليب في تسهيل تبادل السلع وتقليل الوقت والجهد من خلال تسريع عملية التسليم، فقد ادى التطور التكنولوجي لوسائل الدفع الى تطور مماثل في التجارة الخارجية نتيجة الدور الذي تأخذه هذه الوسائل والعمليات في تسهيل عمليات التبادل التجاري وسرعة اجراءات التحويل اختصارا للوقت وتقليلاً الجهد .

الفصل الثالث

تحليل تطور وسائل الدفع الالكتروني والتجارة الخارجية في العراق

تمهيد:

لقد اصبحت وسائل الدفع الالكتروني في العراق ذات اهمية كبيرة وضرورة ملحة لمواكبة تطور عمليات التسوية لاسيما بعد الانتقال الى عمليات التبادل الالكتروني في ظل الانفتاح على العالم الخارجي فضلا عن ثورة المعلومات والتكنولوجيا التي يشهدها الاقتصاد العالمي لذلك برزت اهمية هذه الوسائل لتوفير متطلبات الوضع الاقتصادي الجديد من اجل تسهيل المعاملات كافة سواء على المستوى المحلي والدولي ، وقد أسهم ذلك في توسيع عمليات التبادل التجاري بين دول العالم، وأصبح العالم سوقاً إلكترونياً واسعاً لمختلف السلع والخدمات، وان عامل المعرفة في مجالات التبادل التجاري الحديث كان له الدور الكبير في تسهيل عمليات التبادل التجاري وذلك عن طريق كيفية معرفة معدلات النمو والتغيرات التي تحدث بين مدة واخرى وكذلك معرفة نسب الفائض والعجز التي تحدث نتيجة هذا وأصبح مجالاً مهما للدول للاستفادة منه كوسيلة حديثة لزيادة حجم تجارتها الخارجية وتحقيق معدلات نمو أعلى في عمليات التبادل التجاري عبر وسائل التواصل المتطورة تكنولوجياً . ومن أجل فهم طبيعة العلاقة بين الدفع الالكتروني والتجارة الخارجية ، سنقوم في هذا الفصل بتحليل مؤشرات الدفع الالكتروني والتجارة الخارجية في العراق ، ومن ثم إخضاع بعض هذه المؤشرات للتحليل الإحصائي ، ويمكن توضيح ذلك عن طريق هيكلة هذا الفصل التي ستكون على شكل ثلاثة مباحث ، اذ يتضمن الاول (تحليل تطور بعض مؤشرات وسائل الدفع الالكتروني في العراق) أما الثاني فيتضمن (تحليل بعض مؤشرات التجارة الخارجية في العراق) في حين تضمن الثالث (دور وسائل الدفع الالكتروني في تطوير التجارة الخارجية في العراق) .

المبحث الاول

تحليل تطور وسائل الدفع الالكتروني على بعض متغيرات التجارة الخارجية في العراق

المطلب الاول : نبذة عن الاقتصاد العراقي

الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي يعتمد على النفط ويشكل قطاع النفط من الناتج المحلي والايرادات النفطية اكثر من (90%) من الايرادات العامة في حين تشكل ايرادات والصادرات النفطية اكثر من (99%) ، واذا تتبعنا الظروف التي مرّ بها القطاع المصرفي في العراق بعد عام 2003 نلحظ انه قد حصل على الحرية الدولية في هذا المجال اذ ترغب البنوك العراقية في التقدم من خلال استخدام التقنيات المصرفية الحديثة لتقديم الخدمات لعملائها ومتابعة آخر التطورات في القطاع المصرفي العالمي. من خلال تقديم الخدمات باستخدام تكنولوجيا المعلومات واستخدام طرق الدفع الإلكترونية اذ وتمييز الخدمات المصرفية بالتطور في مجال تقديم الخدمات الجديدة الناتج عن زيادة كفاءتها وبالتالي زيادة الأرباح. اذ يمتلك العراق أنظمة دفع إلكتروني أكثر تقدماً في العالم وهو نظام مسؤول عن التبادل التلقائي لأوامر الدفع بين البنوك عبر شبكة آمنة وفعالة ، يتكون نظام الدفع العراقي من المكونات التالية: (نظام الدفع الآني، نظام المقاصة، نظام تسجيل الوثائق الحكومية) ، فقد سعي البنك المركزي العراقي الى تفعيل الدفع الالكتروني منذ عام 2006 لتطوير القطاع المصرفي في العراق ومواكبة التطور ات العالمية بعد ان كان العمل التقليدي اليدوي هو السائد على جميع المعاملات المالية والتي رافقها مخاطر وخطاء ناجمة عن الاعمال اليدوية منها التزوير والفقدان والتلف، ولتحفيز انضمام الافراد الى النظام المالي الرأسي وتشجيعهم على الربط بين وسائل الدفع الالكتروني لوجود علاقة تأثير ايجابية بينها وبين نظام الدفع الالكتروني ومن ثم التقليل من اعتماد البلد على المصادر الخارجية (القروض والمساعدات) لكنه لا يزال في مراحله الاولية، اذ لم تحقق انظمة الدفع الالكترونية النتائج المرغوب بها واللازمة في مجال التبادل التجاري وذلك لاعتماد العراق على المورد النفطي والارتفاع في معدلات الفقر والبطالة والتضخم فضلاً عن ظاهرة الفساد المالي والاداري.، ويوصي البنك المركزي العراقي بتقليل استخدام النقد (CASH) في البلاد ومعالجة البيئة غير المستقرة والقضايا الأمنية التي تجعل حركة الأموال داخل البلاد صعبة وخطيرة. ولهذا السبب، يتم بذل الجهود لتفعيل أنظمة دفع الشيكات والرواتب وإنشاء نظام البطاقة الإلكترونية وضمان السرعة العالية في الحسابات المصرفية. وبالإضافة إلى استخدام السوق الأولية في النظام الحكومي، فإننا نعتزم تشغيل السوق التجارية وتفعيل انظمة الدفع الالكترونية الحديثة في التبادل التجاري ومواكبة التطور مع العالم الخارجي اختصاراً للوقت وتقليلاً للجهد. وقد كان للبنك المركزي العراقي العديد من

الاجراءات وامثلة على المبادرات التي ساهمت في دعم الدفع الالكتروني والتي تمثلت بما يلي [1] :

أولاً : أهم الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي العراقي لدعم الدفع الالكتروني:

1. **تشجيع تطوير البنية التحتية للخدمات المالية** : وذلك عن طريق تحديث الأنظمة اذ يسعى البنك المركزي إلى تحديث الأنظمة والتشريعات المصرفية لتتناسب مع متطلبات التمويل الإلكتروني، وتسهيل إجراءات التراخيص للخدمات المالية الرقمية.
2. **تعزيز الوعي بأهمية التمويل الإلكتروني** : وذلك من خلال حملات التوعية اذ ينظم البنك المركزي وحملات توعية واسعة النطاق تستهدف مختلف شرائح المجتمع، لتسليط الضوء على فوائد التمويل الإلكتروني وآلية استخدامه.
3. **التعاون مع المدارس والجامعات:** يعمل البنك المركزي على إدراج مادة التمويل الإلكتروني في المناهج الدراسية، لتوعية الأجيال الشابة بأهمية هذه الخدمات.
4. **توسيع شبكة الصراف الآلي:** يشجع البنك المركزي المصارف على توسيع شبكة الصراف الآلي، وخاصة في المناطق النائية.
5. **تطوير تطبيقات الهاتف المحمول:** يدعم البنك المركزي تطوير تطبيقات الهاتف المحمول التي تتيح للمواطنين إجراء معاملاتهم المالية بسهولة ويسر.
6. الشراكة مع القطاع الخاص: يشجع البنك المركزي على الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لتطوير الخدمات المالية الإلكترونية.

ثانياً : أمثلة عن مبادرات البنك المركزي العراقي لدعم الدفع الإلكتروني:

1. **إنشاء نظام الدفع الوطني:** يعمل البنك المركزي على إنشاء نظام دفع وطني متكامل يربط بين مختلف المؤسسات المالية، مما يساهم في تسهيل التحويلات المالية بين الحسابات المصرفية.
2. **تطوير منصة إلكترونية للشكاوى:** أطلق البنك المركزي منصة إلكترونية لتقديم الشكاوى، مما يتيح للمواطنين تقديم شكواهم بسهولة ومتابعة سير الإجراءات.
3. **التعاون مع شركات الاتصالات:** يعمل البنك المركزي على التعاون مع شركات الاتصالات لتقديم خدمات مالية إلكترونية عبر الهواتف المحمولة.

[1]) رابطة المصارف الخاصة العراقية على الموقع https://www.ipbl-iraq.org

المطلب الثاني : تحليل تطور وسائل الدفع الالكتروني في العراق

اولا : تحليل تطور نظام التسوية في العراق للمدة من (2011- 2022) .

يستخدم هذا النظام للمعالجة الإلكترونية للمدفوعات ذات القيمة الكبيرة بين المشاركين بشكل مستمر فضلاً عن المعالجة المستمرة لأوامر الدفع في يوم العمل. بدأ العمل على هذا النظام عام 2006 [1]. ويستخدم نظام (RTGS) للتسوية الإلكترونية المستمرة للمدفوعات ذات القيمة الكبيرة بين المشاركين والتنفيذ المستمر واليومي لإجراءات معالجة أوامر الدفع [2].

ويبين الجدول (19) أنَّ عدد عمليات التحويل بالعملة الاجنبية بلغ (5277) عام 2011 بقيمة تحويلات بلغت (3,580,087,050) دولار ، وقد استمرت بالتزايد في المدة (2012-2013) بنمو إيجابي متفاوت اذ نشاهد أنَّ عدد عمليات التحويل عام (2013) بلغت (9403) بمعدل نمو ايجابي مقداره (36.02 %) وقد بلغت قيمتها في العام نفسه (7,285,543,360) دولار بمعدل نمو ايجابي بلغ (96.85 %) [3] نتيجة الارتفاع الكبير في أسعار النفط والذي يُعد المصدر الرئيسي للدخل في العراق ما أسهم في تحسين قدرة العراقيين على تحويل الأموال ، نلحظ بعد ذلك أنَّ عدد التحويلات وقيمتها قد أخذت بالانخفاض تدريجاً وهذا واضح عام (2017) نشاهد أنَّ عدد التحويلات بلغ (9927) بمعدل سلبي بلغ (-1.47%) تقابله قيمـة تحويلات التسوية مقدارها (3,268,683,085) دولار بمعدل نمو سلبي بلغ (-25.10 %) [4] كان احد اسباب انخفاض قيمة التحويلات هو فرض بعض الدول عقوبات اقتصادية على العراق في تلك المدة ، ثم أخذت الاعداد بالتزايد المستمر يقابلها تفاوت وتباين في قيم التحويلات فنجد أنَّ عدد التحويلات عام (2019) قد بلغ (21528) بمعدل (21.13) وبقيمة تحويلات مرتفعة مقارنةً بالسنتين الماضيتين فقد بلغت (5,874,599219) دولار وبمعدل نمو ايجابي بلغ (29.51 %) ولكن سرعان ما عاود الانخفاض مرة اخرى في قيم التحويلات فقد بلغت قيمتها عام (2020) (4,979,468,573) دولار وبمعدلاً سلبياً

---

[1]) البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والبحوث ، نظام المدفوعات العراقي ، التقرير الاقتصادي 2009 ، ص 45

[2]) البنك المركزي العراقي ، النشرة الاحصائية السنوية، 2021، ص11

[3]) البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية ، قطاع نظام المدفوعات ، التقرير السنوي لسنة 2014 ، ص 105

[4]) البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية ، قطاع نظام المدفوعات ، التقرير السنوي لسنة 2018 ، ص 105

بلغ (-15.24) كان احد اهم اسباب الانخفاض هو ازمة جائحة كورونا (COVID 19)، بعدها أخذت بالتعافي والارتفاع حتى نهاية مدة البحث اذ بلغت اعداد التحويلات عام (2022) (30107) بمعدل نمو (15.27) تقابلها قيمة التحويلات لهذا العام التي بلغت (9,235,153,763) دولار وبمعدل نمو ايجابي بلغ (71.73) [1] . وكما موضح بالشكل البياني (21) .

جدول (19)

تطور تحويلات نظام التسوية في العراق للمدة من (2011-2022)

السنة	(عدد عمليات التحويل بالدولار)	معدل النمو%	قيمة تحويلات (بالدولار)	معدل النمو%
2011	5277		3,580,087,050	
2012	6913	31.00	3,700,986,849	3.38
2013	9403	36.02	7,285,543,360	96.85
2014	10814	15.01	7,070,243,761	-2.96
2015	10489	-3.01	6,749,524,791	-4.54
2016	10075	-3.95	4,363,921,981	-35.34
2017	9927	-1.47	3,268,683,085	-25.10
2018	17772	79.03	4,535,950,683	38.77
2019	21528	21.13	5,874,599219	29.51
2020	22637	5.15	4,979,468,573	-15.24
2021	26119	15.38	5,377,739,430	8.00
2022	30107	15.27	9,235,153,763	71.73

المصدر : التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي للسنوات (2014 ، 2018 ، 2022)

رابط الموقع : https://cbiraq.org/SubCategoriesTable.aspx?SubCatID=118

معدل النمو : من اعداد الباحث

الشكل (21) تطور تحويلات نظام التسوية في العراق للمدة من (2011-2022)

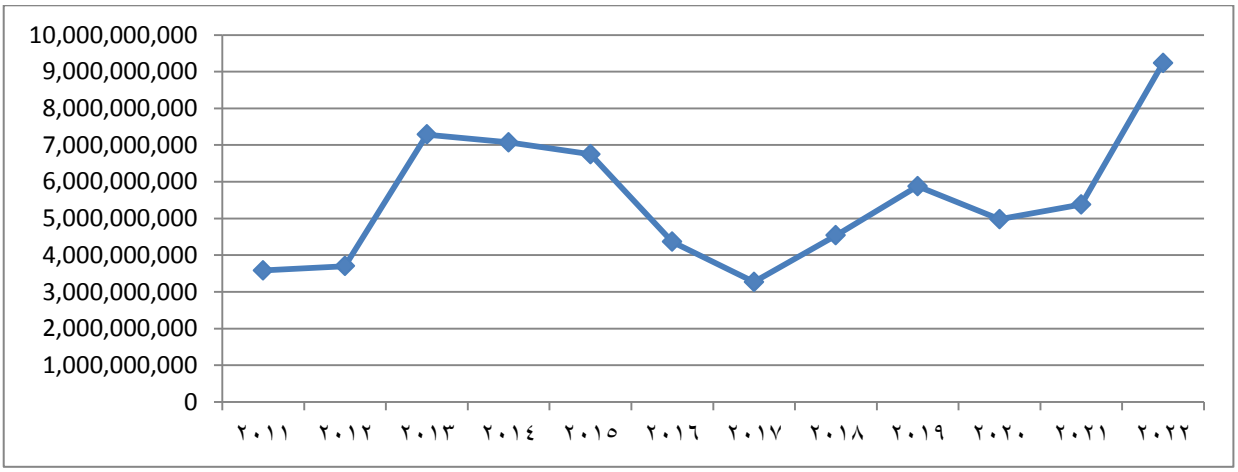

المصدر : من اِعداد الباحث بالاِعتماد على بيانات الجدول (19)

[1]) البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية ، قطاع نظام المدفوعات ، التقرير السنوي لسنة 2022 ، ص 106

ثانيا : تحليل تطور نظام المقاصة الالكترونية في العراق للمدة من (2011- 2022) .

نظام المقاصة الإلكترونية هو نظام يتيح للبنوك وجميع فروعها تبادل أوامر الدفع (المدفوعات منخفضة التكلفة والخصم المباشر) واستكمال تنفيذها وإرسال صافي التسوية النهائية إلى نظام التسوية الإجمالية. بدأ العمل على هذا النظام عام 2011 [1]، يوضح الجدول (20) أنَّ المدة الزمنية تبدأ من (2011 – 2022) اذ يتبين بانه عام (2011) بلغ عدد تحويلات الصكوك الالكترونية (281) وقد بلغت قيمة مقاصة الصكوك الالكترونية بالعملة الاجنبية (62,172,512) دولار وقد بلغ عدد التحويلات الدائنة الالكترونية (44) دولار وكانت قيمة مقاصة التحويلات الدائنة قد بلغت (798,770) ونجد أنَّ إجمالي قيمة المقاصة الإلكترونية بالعملة الاجنبية قد بلغ لسنة 2011 (62,971,282) دولار، ونلحظ عام (2012) ان قيمة اجمالي مقاصة الشيكات والتحويلات الدائنة قد وصلت الى (155,595,571) بمعدل نمو ايجابي بلغ (147.09) ، وقد استمرت هذه القيمة بالارتفاع التدريجي وبشكل متباين الى أنَّ وصلت الى اعلى قيمة سجلت ضمن السلسلة الزمنية المحددة للبحث وهي عام (2014) فقد بلغت قيمة تحويلات المقاصة (الصكوك والتحويلات الدائنة) (865,143,931) بمعدل نمو بلغ (157.72) [2] بسبب زيادة الاستيرادات في العراق، خاصةً السلع الاستهلاكية منها ، ما أدى إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية لدى الشركات العراقية لتسديد قيمة تلك الاستيرادات، ومن ثم أسهم ذلك في زيادة حركة المقاصة الإلكترونية، ثم نلحظ أنَّ عام (2015) قد انخفضت القيمة الاجمالية إذ بلغت (400,670,380) وبمعدل نمو سلبي بلغ (-53.69) بسبب قلة الوعي لدى المواطنين بأهمية المقاصة الإلكترونية وفوائدها وثقافة المجتمع العراقي في الاعتماد على النقد في المعاملات المالية ، نلحظ بعدها أنَّ قيمتها قد انخفضت عام (2019) اذ بلغت (347,853,783) وبمعدل نمو سلبي بلغ (-41.44) نتيجة ازمة جائحة كورونا (COVID 19)، ثم نجد انها بعد ذلك أخذت بالتباين والتفاوت ما بين الارتفاع والانخفاض الى أنَّ بلغت عام (2022) فقد

[1]) التقرير الاقتصادي السنوي، البنك المركزي العراقي، 2013، ص48

[2]) البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية ، قطاع نظام المدفوعات ، التقرير السنوي لسنة 2014 ، ص 103

بلغت عند هذا العام (553,839,807) وبمعدل نمو ايجابي بلغ (34.40)[1]، ويعود السبب في ذلك الى تعافي الاقتصاد وانتعاشه تدريجاً من ازمة جائحة كورونا (COVID 19). وكما موضح بالشكل البياني (22).

جدول (20)

تطور تحويلات نظام المقاصة في العراق للمدة من (2011-2022)

السنة	عدد تحويلات الصكوك الالكترونية	(قيمة) مقاصة الصكوك الالكترونية بالعملة الاجنبية (دولار)	عدد التحويلات الدائنة الالكترونية	(قيمة) مقاصة التحويلات الدائنة (دولار)	اجمالي قيمة المقاصة الالكترونية بالعملة الاجنبية (دولار)	معدل النمو %
2011	281	62,172,512	44	798,770	62,971,282	
2012	1,303	147,996,860	182	7,598,711	155,595,571	147.09
2013	1974	324,057,248	993	11,638,773	335,696,021	115.75
2014	2911	857,585,753	1161	7,558,178	865,143,931	157.72
2015	2195	395,320,274	1107	5,350,106	400,670,380	-53.69
2016	1370	329,049,694	481	2,746,797	331,796,491	-17.19
2017	1883	410,383,307	1443	8,885,368	419,268,675	26.36
2018	2039	549,578,872	5234	44,477,223	594,056,095	41.69
2019	2537	240,452,735	15212	107,401,048	347,853,783	-41.44
2020	2056	278,423,334	15316	146,867,006	425,290,340	22.26
2021	1481	231,019,731	20194	181,048,550	412,068,281	-3.11
2022	3824	225,857,886	29928	327,981,921	553,839,807	34.40

المصدر : التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي للسنوات (2014 ، 2018 ، 2022)

معدل النمو : من اعداد الباحث

رابط الموقع : https://cbiraq.org/SubCategoriesTable.aspx?SubCatID=118

الشكل (22) تطور قيم تحويلات نظام المقاصة في العراق للمدة من (2011-2022)

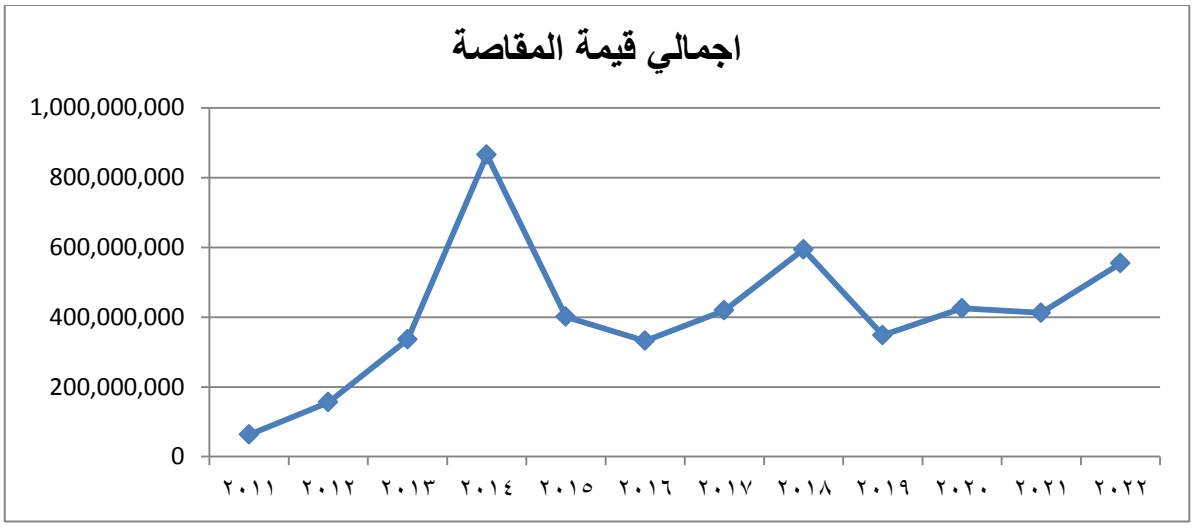

المصدر : من اِعداد الباحث بالاِعتماد على بيانات الجدول (20)

[1]) البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية ، قطاع نظام المدفوعات ، التقرير السنوي لسنة 2022 ، ص 104

ثالثا : تحليل تطور اجهزة الصراف الالي ونقاط الدفع الالكتروني في العراق للمدة من (2017-2022) .

يتبين من الجدول (21) أنَّ عدد أجهزة الصراف الآلي عام (2011) بلغت (467) جهازاً ولم تتطور عام 2012 ثم أخذت بالارتفاع تدريجاً عام 2013 وما بعدها اذ نلحظ أنَّ عددها عام 2013 بلغ (647) جهازاً بمعدل نمو بلغ (38.54) ولكن بعد ذلك نلحظ انها أخذت بالانخفاض عام 2014 فقد بلغت (337) جهازاً بمعدل نمو سلبي بلغ (-47.91) بسبب تفاقم الأوضاع الأمنية في العراق ، مما أدى إلى تدمير البنية التحتية وتعطيل الخدمات الأساسية بما في ذلك شبكات الاتصالات التي تعتمد عليها أجهزة الصراف الآلي ، وتفضيل العراقيين التعامل بالنقود بشكل كبير، وذلك لأسباب ثقافية وأمنية، مما قلل من الحاجة إلى أجهزة الصراف الآلي ، بعدها أخذت بالارتفاع اذ نلحظ عام 2017 كان عدد الاجهزة قد بلغ (656) ، بعدها أخذت بالارتفاع عام 2018 حتى أصبح العدد (865) جهازاً صراف آلي بمعدل نمو بلغ (31.86%) ، وقد استمرت أجهزة الصراف الآلي في الارتفاع حتى بلغت عام (2019) الى (1,014) جهاز صراف آلي وبمعدل نمو ايجابي بلغ (17.23) ، بعدها أخذ بالارتفاع حتى نهاية مدة البحث وتحديدا عام (2022) ليصل العدد الى (2223) جهاز صراف آلي بمعدل نمو بلغ (41.95%) والسبب في ارتفاع عدد اجهزة الصراف الآلي يعود الى استعمال البطاقات المصرفية بشكل كبير في العراق في السنوات الأخيرة ، ولتسهيل إجراءات الحصول عليه يتطلب ذلك إلى زيادة أجهزة الصراف الآلي لسحب الأموال وإجراء المعاملات المالية الأخرى [1].

يتضح لنا من الجدول (21) أنَّ عدد نقاط البيع الالكتروني عام 2011 بلغت (50) نقطة بيع وقد سجلت العدد نفسه بالنسبة لعام 2012 ولكنها اخذت بالانخفاض تدريجاً اذ بلغت عام 2013 (30) نقطة بمعدل سلبي بلغ (-40.00%) ويرجع السبب في ذلك الى ان العراق شهد في ذلك العام موجة من العنف والاضطرابات، مما أدى إلى تدمير ضعف الاستقرار الامني وتهديد البنية التحتية وتعطيل الخدمات الأساسية، بما في ذلك شبكات الاتصالات التي تعتمد عليها نقاط البيع الإلكترونية بالإضافة الى الخوف من السرقة والتخريب اذ أدى انعدام الأمن إلى تخوّف التجار والمؤسسات من تركيب نقاط البيع الإلكترونية ، نلحظ بعد ذلك انها أخذت بالارتفاع المستمر فقد بلغ

[1]) البنك المركزي العراقي https://cbi.iq

عددها عام 2017 (918) نقطة بمعدل نمو بلغ (14.46%) بعدها أخذت في الارتفاع اذ نلحظ ذلك عام (2018) فقد بلغ عددها (2200) بمعدل نمو بلغ (139.65%) ، وقد أخذت بالارتفاع وبمعدلات متفاوتة اذ نلحظ أنَّ الزيادة مستمرة فنلحظ أنَّ نقاط البيع سجلت نمواً كبيراً عام 2020 فقد بلغ عددها (7540) نقطة بمعدل نمو بلغ (238.72) نتيجة ازمة جائحة كورونا (COVID 19) وما خلفته من اثار من حضر للتجوال وعدم رغبة المواطنين بتداول النقود الورقية ، بعدها أخذت أعداد نقاط البيع بالارتفاع المستمر وبمعدلات نمو متباينة اذ بلغ اعلى عدد لها عام (2022) فكان عندها قد بلغ العدد (10,718) وبمعدل نمو بلغ (28.68 %) ويعود التزايد في أعداد نقاط البيع الالكتروني الى عدة امور منها سعى البنك المركزي العراقي جاهدًا إلى تحقيق التحول الرقمي في القطاع المالي، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تعزيز الشمول المالي، وتسهيل المعاملات المالية، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام [1] ..وكما موضح بالشكل البياني (23) .

نستنتج من بيانات الجدول(21) والشكل البياني (21) أنَّ اجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع الالكتروني أخذت بالتطور والتنامي ولاسيما المدة من عام 2017 الى نهاية مدة الدراسة نتيجة مواكبة التطور التكنولوجي النمو الحاصل في عمليات الدفع الالكتروني في دول العالم الخارجي .

جدول (21)

تطور عدد اجهزة الصراف الالي ونقاط الدفع الالكترونية POS في العراق للمدة من (2011-2022)

السنة	عدد اجهزة الصراف الالي	معدل النمو %	عدد نقاط الدفع الالكتروني pos	معدل النمو%
2011	467		50	
2012	467	0.00	50	0.00
2013	647	38.54	30	-40.00
2014	337	-47.91	207	590.00
2015	580	72.11	786	279.71
2016	660	13.79	802	2.04
2017	656	-0.61	918	14.46
2018	865	31.86	2200	139.65
2019	1014	17.23	2226	1.18
2020	1340	32.15	7540	238.72
2021	1,566	16.87	8,329	10.46
2022	2,223	41.95	10,718	28.68

المصدر :البنك المركزي العراقي ـ دائرة الاحصاء والابحاث ـ النشرة الاحصائية السنوية ، للمدة (2017- 2022)

معدل النمو : من اعداد الباحث

[1]) البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية ، قطاع نظام المدفوعات ، التقرير السنوي لسنة 2022 ، ص 111

الشكل (23) تطور عدد اجهزة الصراف الالي ونقاط الدفع الالكترونية POS في العراق للمدة من (2017-2022)

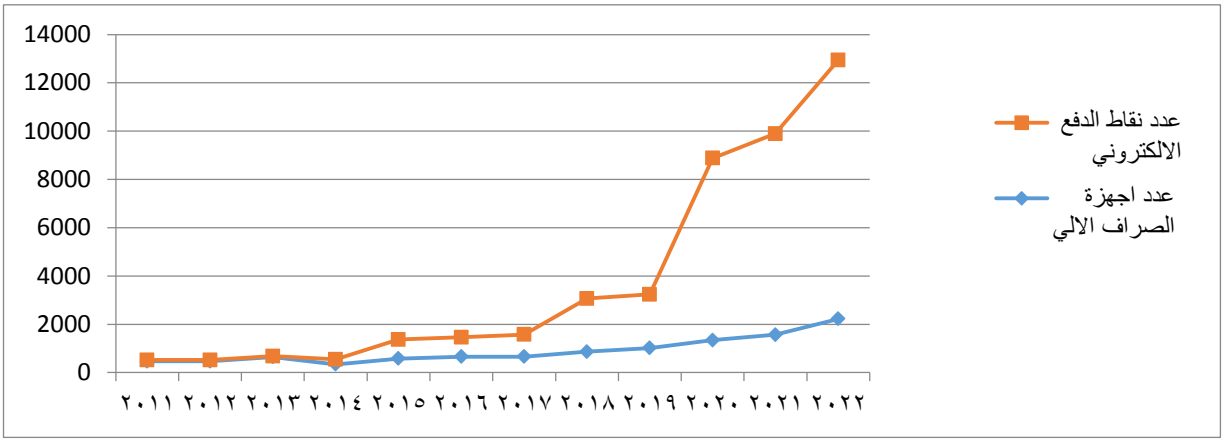

المصدر : من اِعداد الباحث بالاِعتماد على بيانات الجدول (21)

رابعا : تحليل تطور عدد البطاقات الالكترونية في العراق للمدة من (2017- 2022) .

يتبين من الجدول (22) أنَّ هناك ثلاثة أنواع من البطاقات وهي بطاقات (مدينة، دائنة ، الدفع المسبق) ومن هذا يظهر لنا أنَّ إجمالي عدد البطاقات عام 2017 بلغ (6377305) بطاقات وارتفع عام 2018 ليصل إلى (8810030) بطاقة بمعدل نمو إيجابي قدره (38.15%) بعد ذلك أخذ بالتراجع عام 2019 ليصل إلى معدل (19.26) عندما كان إجمالي عدد البطاقات (10506725) ، ثم نلحظ في المدة (2020-2021) ارتفاع قيمة إجمالي عدد البطاقات حتى نهاية مدة البحث ، لتصل عام (2022) إلى (16,202,771) بطاقة محققة معدل نمو إيجابي قدره (8.70 %) نتيجة قيام البنك المركزي بعدة اجراءات من اهمها دعمه تركيب أجهزة نقاط البيع في مختلف أنحاء العراق ، وتخفيض رسوم المعاملات الإلكترونية [1] . وكما موضح بالشكل البياني (24) .

جدول (22)

تطور عدد البطاقات الالكترونية في العراق لمدة (2017-2022)

السنة	عدد البطاقات المدينة	عدد البطاقات الدائنة	عدد بطاقات الدفع المسبق	اجمالي عدد البطاقات	معدل نمو%
2017	127594	15158	6,234,553	6377305	
2018	872894	22067	7915069	8810030	38.15
2019	1460891	38883	9006951	10506725	19.26
2020	2811503	46469	8891436	11749408	11.83
2021	5083997	50927	9771370	14906294	26.87
2022	5,430,434	61,320	10,711,017	16,202,771	8.70

المصدر : للبنك المركزي العراقي ، نظام المدفوعات ، التقارير السنوية للمدة من (2017، 2019 ، 2022)

معدل النمو : من اعداد الباحث **رابط الموقع : https://cbi.iq/news/view/492**

[1]) البنك المركزي العراقي https://cbi.iq

الشكل (24) تطور عدد البطاقات الالكترونية في العراق لمدة (2017-2022)

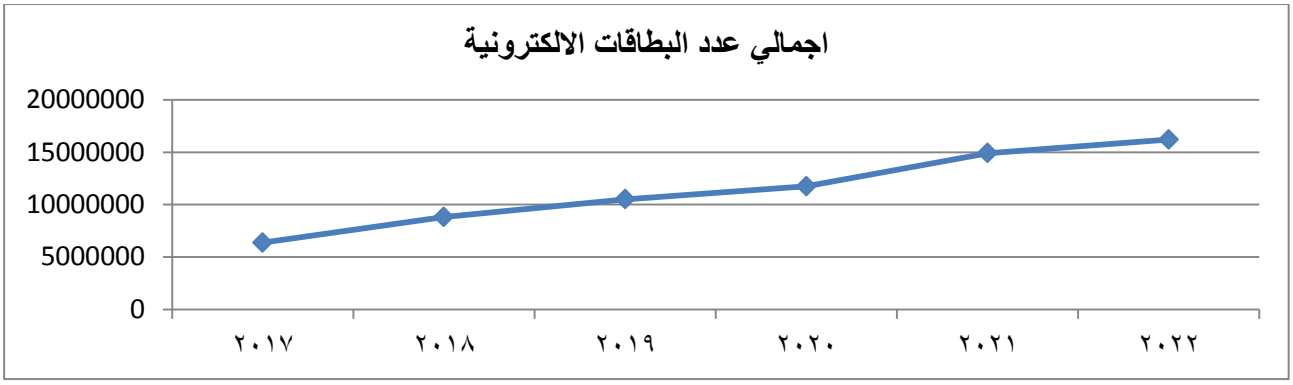

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الجدول (22)

خامساً: تحليل تطور عدد المحافظ الالكترونية للمدة من (2017-2022) في العراق:

يتبين من الجدول (23) أنَّ عدد المحافظ الالكترونية قد بلغت عام 2017 (222,442) محفظة، ثم نلحظ ارتفاع عدد المحافظ عام 2018 ليصل الى (271,906) محفظة بمعدل نمو ايجابي بلغ (22.24)% بعدها أخذت الاعداد بالتزايد المستمر حيث بلغت عام 2019 (403,797) محفظة بمعدل نمو ايجابي بلغ (48.51)% ومن ثم أخذت بالارتفاع حتى نهاية مدة البحث فقد سجلت اعلى عدد لها عام 2022 اذ بلغت (2,970,390) محفظة وبمعدل نمو ايجابي بلغ (40.96)%. كما موضح بالشكل البياني (25) .

الجدول (23)

تطور عدد المحافظ الالكترونية في العراق للمدة من (217-2021)

السنة	عدد المحافظ الالكترونية	معدل النمو%
2017	222,442	
2018	271,906	22.24
2019	403,797	48.51
2020	1,226,235	203.68
2021	2,107,265	71.85
2022	2,970,390	40.96

المصدر : للبنك المركزي العراقي ، نظام المدفوعات ، التقارير السنوية للمدة من (2017، 2019 ، 2022)

معدل النمو : من اعداد الباحث

الشكل (25) تطور عدد المحافظ الالكترونية في العراق للمدة من (2017-2022)

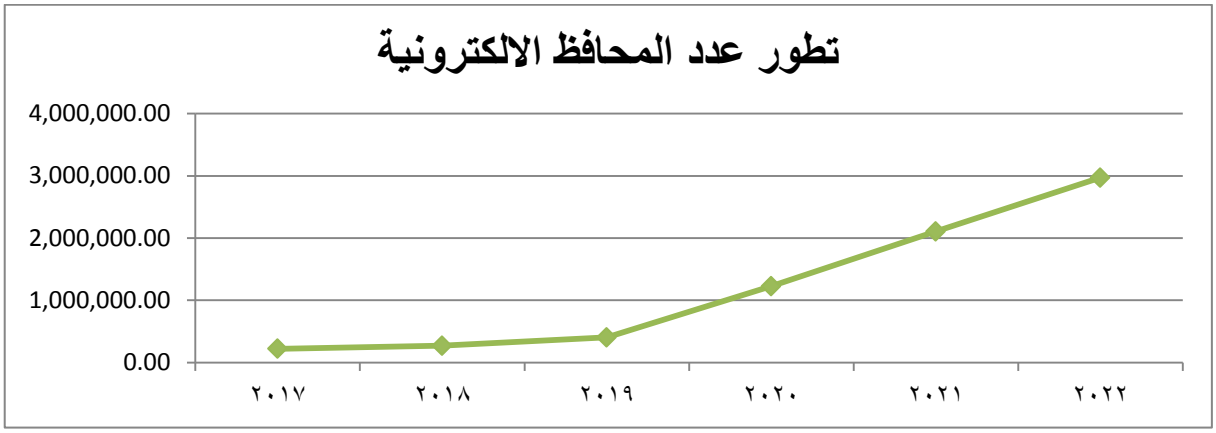

المصدر : من اِعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الجدول (23) .

سادسا : تحليل تطور الدفع الالكتروني عن طريق شركات الاتصالات في العراق للمدة من (2017-2021)

وهي من أحدث الطرائق المستخدمة للقيام بالأنشطة المصرفية اذ يتم الدفع عن طريق الهاتف النقال لتسهيل عمليات الدفع عن طريق خزن القيم النقدية الصغيرة عليه عن طريق استعمال المحافظ الالكترونية بشرط أنَّ يكون لكل شخص محفظة واحدة خاصة به ترتبط بشريحة هاتفية تابعة لشركة معينة ، وقد بدأ العمل بهذا النظام عام 2017. ويمكن تقسيم وسائل الدفع عن طريق شركات الاتصال الى ثلاثة انواع هي أسيا حوالة - وزين كاش - وناس بي) [1] .

1- آسيا حوالة :

يتبين من الجدول (24) أنَّ قيمة التحويلات عام 2017 قد بلغت (99.30912162) مليون دولار وقد أخذت بالارتفاع اذ اصبحت عام 2018 (159.3085376) مليون دولار بمعدل نمو ايجابي بلغ (60.42)% وقد استمرت بالزيادة حتى بلغت عام 2020 (383.0629195) بمعدل نمو بلغ (138.12) % وهو اعلى معدل نمو حققته اسيا حوالة ثم أخذت بالانخفاض عام 2021 لتصل قيمتها الى (113.6848276) مليون دولار بمعدل نمو سالب بلغ (-70.32)% ، ثم نلحظ بعد ذلك انها أخذت بالانخفاض الواضح اذ بلغت اقل قيمة لها في مدة البحث عام 2022 (60.97862069) وبمعدل بلغ سلبي بلغ (-46.36) % ويتبين أنَّ قيمة التحويلات الخاصة بشركة اسيا حوالة أخذت بالانخفاض وذلك لعدة اسباب منها مع بدء تعافي الاقتصادات العالمية من جائحة

[1]) لفتة، محمد طارق، نظام المدفوعات العراقي ودره في تعزيز الشمول المالي، بحث دبلوم عالي مقدم الى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية جامعة بغداد، 2019، ص56.

COVID-19، استقرت قيمة العملات في العديد من الدول، ما أدى إلى انخفاض قيمة الأموال المُحولة عند استلامها بالدينار العراقي ، والسبب الاخر يعود الى لجوء اغلب العملاء الى شركات اخرى . وكما موضح بالشكل البياني (26) .

2 ـ زين كاش :

تعد زين كاش وسيلة دفع الكترونية مهمة إذ أخذت مدى واسع في مجال الدفع والتحويل عبر الانترنت ، من الجدول (24) يتبين أنَّ قيمتها قد بلغت عام 2017 (44.60472973) مليون دولار وقد أخذت بالارتفاع فقد سجلت عام 2018 (167.3203719) مليون دولار لتحقق معدل نمو بلغ (275.12)% وقد أخذت قيمتها بالارتفاع فقد بلغت عام 2020 (793.3649329) مليون دولار لتحقق معدل نمو ايجابي بلغ (40.39) % ثم أخذت بالانخفاض عام 2021 لتصل قيمتها (495.9075862) مليون دولار بمعدل سالب بلغ (-37.49)% ثم بعد ذلك نلحظ انها قد سجلت اعلى قيمة لها في مدة البحث فقد بلغت (623.0627586) وبمعدل ايجابي بلغ (25.64)% بسبب زيادة عدد العملاء المقبلين للتحول عليها . وكما موضح بالشكل البياني (26) .

3 ـ ناس بي:

ان خدمة ناس بي حديثة العمل اذ يتبين من الجدول (24) انها بدأت عام 2021 اذ بلغت قيمتها (20.29448276) مليون دولار وقد أخذت بالارتفاع فقد سجلت عام 2022 قيمة مقدارها (53.68068966) وبمعدل نمو ايجابي بلغ (164.51)% وهذا دليل على الاقبال الجيد عليها . وكما موضح بالشكل البياني (26) .

4 ـ تحليل مجموع قيم عمليات الدفع الإلكتروني عبر شركات الاتصال :

عندما نتتبع سنوات البحث نجد أنَّ مجموع الدفع الالكتروني لشركات الاتصال في حالة تزايد مستمر فقد بلغ عام 2017 قيمة مقدارها (143.9138514) مليون دولار ، بعدها أخذت بالارتفاع فنرى انها أخذت بالزيادة فنلظ انها قد بلغت عام 2020 (1176.427852) دولار ، ومن ثم قد أخذت بالارتفاع عام 2021 حتى بلغ (629.8868966) بسبب دخول شركة اتصال ناس بي الى العمل والقيام باحتساب قيمتها ، ومن ثم نلحظ الارتفاع الواضح فقد سجلت اعلى قيمة له على مستوى مدة البحث اذ بلغت عام 2022 (737.722069) دولار [1].

[1]) البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية مصدر سابق

الجدول (24)

الدفع الالكتروني بواسطة شركات الاتصال في العراق للمدة من (2017 - 2022)

السنة	اسيا حوالة مليون دولار	معدل النمو%	زين كاش مليون الدولار	معدل النمو%	ناس بي مليون دولار	معدل النمو%	مجموع الدفع الالكتروني بواسطة شركات الاتصال
2017	99.30912162		44.60472973				143.9138514
2018	159.3085376	60.42	167.3203719	275.12			326.6289095
2019	160.8697124	0.98	565.1269036	237.75			725.996616
2020	383.0629195	138.12	793.3649329	40.39			1176.427852
2021	113.6848276	-70.32	495.9075862	-37.49	20.29448276		629.8868966
2022	60.97862069	-46.36	623.0627586	25.64	53.68068966	164.51	737.722069

المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي ، التقارير السنوية (2017 و 2019 و 2022)

معدل النمو : من اعداد الباحث

الشكل (26) الدفع الالكتروني بواسطة شركات الاتصال في العراق للمدة من (2017 - 2022)

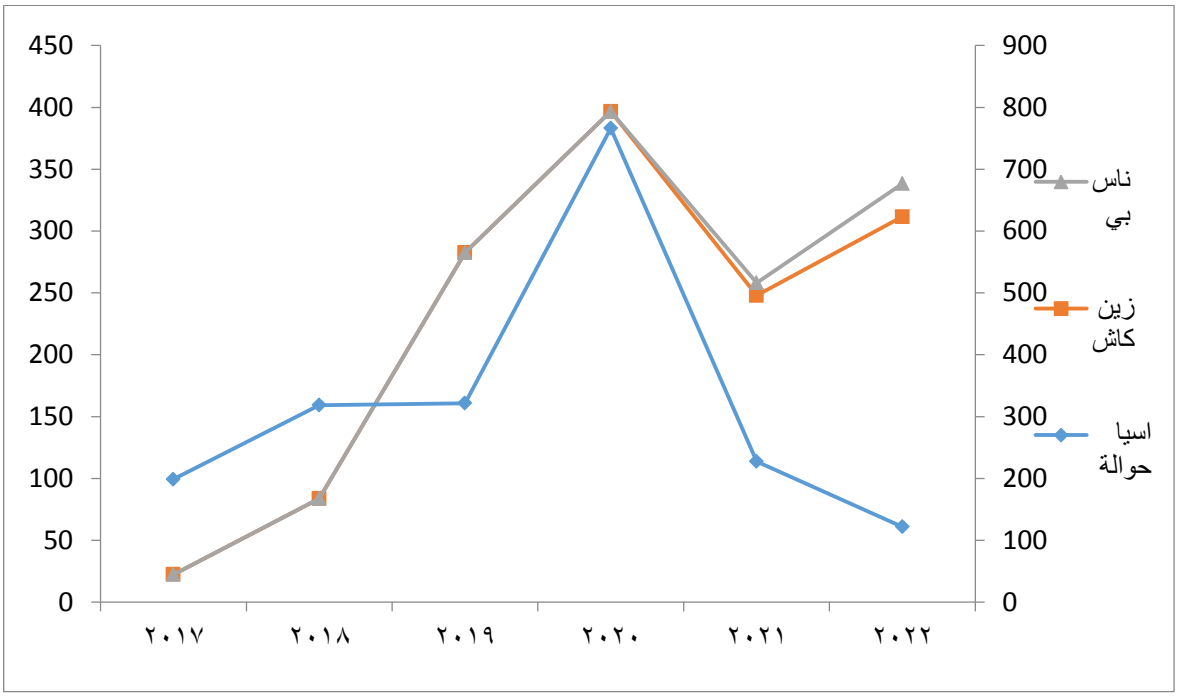

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الجدول (24) .

المبحث الثاني

تحليل تطور التجارة الخارجية في العراق للمدة من (2011-2022)

تعدُ التجارة الخارجية من اهم حلقات الربط بين دول العالم، وعن طريق هذه التجارة تتحول الدول من كيانات معزولة الى نسيج متكامل يرتبط بعلاقات ذات تأثير متبادل كل حسب نوعه ووزنة من الشركاء التجاريين، اذ يترتب على إقامة هذه العلاقات حقوق والتزامات يستوجب تسويتها بين الدول المتاجرة اذ تعد الصادرات حقوق يجب على الطرف المصدر اتمامها بينما تعد الاستيرادات التزامات توجب على المستورد الإيفاء بها وبالتالي كلما ازداد عدد الشركاء احتاج البلد المستورد الى أدوات مالية لتسهيل عملية التبادل التجاري بين الشركاء فكلما تطورت أدوات الدفع زادة من سرعة إتمام الصفقات التجارية بين الدول المتاجرة، اذ يعكس هيكل التجارة الخارجية طبيعة الهيكل الإنتاجي للاقتصاد العراقي ومدى تنوعه من عدمه اذ يبين هيكل الصادرات طبيعة السلعة المصدرة ومدى تنوعها او تركزها في سلعة معينة بالمقابل تعطي طبيعة السلع المستوردة مدى اعتماد الاقتصاد الوطني على السلع الأجنبية في تلبية الطلب المحلي، فكلما زاد تنوع الاستيرادات تزايد اعتماد الدولة على العالم الخارجي وتبين معه عدم تنوع الهيكل الإنتاجي. ويمكن دراسة هيكل التجارة الخارجية في العراق من خلال دراسة وتحليل وتطور الصادرات والاستيرادات وكما يلي :

اولا : تحليل تطور الصادرات في العراق للمدة من (2011-2022) .

اعتمد تحليل هيكل الصادرات العراقية على التصنيف المعتمد دوليا في تصنيف السلع المصدرة ونظرا لطبيعة الصادرات العراقية من الناحية العملية التي اتسمت بسيطرة سلعة واحدة في مجمل الصادرات العراقية خلال مدة الدراسة يمكننا أن نصنف هذه الصادرات الى صادرات نفطية وصادرات غير نفطية.

يتبين من الجدول (25) أنَّ قيمة الصادرات عام (2011) قد بلغت (79,680.5) مليون دولار وذلك بالنظر إلى التركيبة السلعية للصادرات لهذا العام بحسب التصنيف الدولي، إذ يتبين أن صادرات الوقود المعدني شكلت غالبية صادرات العراق إلى الدول الأخرى، في حين شكلت بقية الصادرات من السلع الأخرى فقط نسبة قليلة جداً لم تتجاوز (0.8%) من إجمالي الصادرات[1]، ثم

[1]) البنك المركزي العراقي ، النشرة الاحصائية ، ميزان المدفوعات العرقي ، ط6 ، للمدة من (2011- 2022)

نجد ان الصادرات عام (2012) أخذت بالتزايد إذ بلغت قيمتها (94,208.6) وبمعدل نمو ايجابي بلغ (18.23%) نتيجة لزيادة عوائد تصدير النفط الخام للعالم الخارجي [1] ، ونلحظ أنَّ قيمة الصادرات متباينة بين الارتفاع والانخفاض من عام (2013 – 2016) وبمعدلات نمو سالبة إذ بلغت قيمة الصادرات عام (2016) (41,298.4) وبمعدل نمو (-19.56) ويرجع السبب في ذلك الى انخفاض الصادرات من النفط الخام ، ونلحظ عام (2018) زيادة في قيمة الصادرات إذ بلغت (86,359.9) بمعدل نمو ايجابي بلغ (50.04 %) ، كما نلحظ أنَّ قيمة الصادرات أخذت بالانخفاض عام (2020) فقد سجلت اقل قيمة لها في هذا العام فقد بلغت (46,863.20) و بمعدلاً سلبياً بلغ (-41.58 %) بسبب تدهور حالة الاقتصاد نتيجة ازمة جائحة كورونا (COVID 19)، بعدها عاودت الصادرات بالارتفاع مرة اخرى اذ بلغت عام (2022) اعلى قيمة لها فقد بلغت (118,044.8) وبمعدل نمو ايجابي بلغ (61.52 %) نتيجة ازدهار ونمو الاقتصاد بعد تعافيه من ازمة جائحة كورونا (COVID 19) [2].

ثانيا : تحليل تطور الاستيرادات في العراق للمدة من (2011- 2022) .

تشكل استيرادات العراق نسبة كبيرة من حجم تجارته الخارجية بسبب اعتماده في سد حاجته من السلع المختلفة على السوق العالمية لقصور الإنتاج المحلي وعدم قدرته على تلبية الطلب الكلي. وتكتسب دراسة استيرادات العراق السلعية أهمية كبيرة كونها تعكس استراتيجية الدولة وخططها التنموية اذ تتأثر تلك الخطط بالسياسة التجارية المتبعة لأي دولة خاصة في جانب الخدمات.

نلحظ من الجدول (25) قيمة الاستيرادات عام (2011) قد بلغت (40,632.5) ، ويتبين لنا أنَّ الاستيرادات لعامي (2012 و 2013) أخذت بالتزايد إذ بلغت قيمتها عام (2013) (53,822.2) وبمعدل نمو بلغ (7.31%) نتيجة لزيادة عوائد تصدير النفط الخام للعالم الخارجي (3)، نلحظ أنَّ قيمة الاستيرادات متباينة بين الارتفاع والانخفاض من عام (2013 – 2016) وبمعدلات نمو سالبة اذ بلغت قيمة الاستيرادات عام (2016) (29,077.2) وبمعدل سالب بلغ

[1]) البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية ، قطاع ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية ، التقرير السنوي لسنة 2012 ، ص 95 .

2) البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية ، قطاع ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية ، التقرير السنوي لسنة 2022 ، ص 98 .

[3]) البنك المركزي العراقي ، النشرة الاحصائية ، ميزان المدفوعات العرقي ، ط6، للمدة من (2011. 2022)

(-27.93) ويرجع السبب في ذلك الى انخفاض الصادرات من النفط الخام ، ونلحظ المدة (2017 – 2019) ان قيمة الاستيرادات أخذت بالزيادة فقد بلغت عام (2019) (48,943.8) بمعدل نمو ايجابي بلغ (24.06%) فقد احتلت فقرة الآلات ومعدات النقل المرتبة الأولى في ترتيب أولوية نسب المساهمة من إجمالي الواردات البالغة (38.5)، تليها فقرة المصنوعات (المتنوعة) و(السلع المصنعة) بنسبة (15.8%) و(11.4%) على الترتيب، وسجلت فقرات (الوقود المعدني وزيوت التشحيم)، (المواد الكيميائية)، (الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية)، (المواد الغذائية والحيوانات الحية) (9.8%، 6.7%، 6.4%، 5.4% على الترتيب) [1]، كما نلحظ ان قيمة الاستيرادات أخذت بالانخفاض عام (2020) فقد بلغت (41,048.60) و بمعدلاً سلبياً بلغ (-16.13 %) بسبب تدهور حالة الاقتصاد نتيجة ازمة جائحة كورونا (COVID 19)، بعدها عاودت الاستيرادات بالارتفاع مرة اخرى عام (2022) اعلى قيمة لها اذ بلغت (46,914.8) وبأعلى معدل نمو ايجابي بلغ (35.12 %) نتيجة تعافي الاقتصاد من ازمة جائحة كورونا (COVID 19) [2].

ثالثا : تحليل نسبة الفائض والعجز في الميزان التجاري في العراق للمدة (2011- 2022).

من الجدول (25) يتبين لنا بأن الميزان التجاري في العراق من بداية مدة البحث التحليل وحتى نهايتها انه في حالة فائضاً مستمراً ولكن بنسب متفاوتة فقد شهد الميزان التجاري لعام (2011) الفائضاً بلغت قيمته (39,048.0) مليون دولار نتيجة ارتفاع الإيرادات من تصدير النفط الخام اذ بلغت قيمتها (40,632.5) مليون دولار، ، في حين بلغت قيمة الصادرات (79,680.5) ، كما نلحظ ان هناك فائضاً في الميزان التجاري للعام (2012) اذ بلغ قيمة الميزان التجاري (44,053.6) ، في حين يتبين لنا عام (2015) بان الميزان التجاري في حالة فائض ولكن بقيمة اقل بكثير عن الاعوام السابقة اذ بلغت (10,991.2) ويعزى انخفاض هذه القيمة الى الانخفاض في اجمالي قيمة الاستيرادات إذ بلغت في هذا العام (40,347.3) ، ونلحظ بان الفائض يأخذ بالتباين والتفاوت من سنة الى اخرى اذ نرى عام (2020) ان قيمته قد بلغت (5,814.60) وهي قيمة منخفضة جدا اذ ما تمت مقارنتها بالأعوام الســـــابقة ويعود هذا الفرق في الفائض الى سبب ازمة جائحة كورونا (COVID 19) وتأثيرها على الاقتصاد العالمي بصورة عامة والاقتصاد العراقي بصورة خاصة [3]، ولكن نلحظ فيما بعد بان السنوات التي تلت هذه المدة أخذ الفائض بالتزايد وذلك واضح عن طريق

[1]) البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية ، ميزان المدفوعات العرقي ، الطبعة السادسة ، للمدة (2011- 2022
[2]) البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية ، ميزان المدفوعات العرقي ، الطبعة السادسة ، للمدة من (2011- 2022)
[3]) البنك المركزي العراقي ، ميزان المدفوعات ، التقارير السنوية للمدة (2011. 2022)

قيمته عام (2021) اذ بلغت قيمته (38,362.7). كما بلغت قيمة الميزان التجاري عام (2022) بفائض (71,130.0) نتيجة الزيادة التي تحققت في الأصول الاحتياطية للبنك المركزي في هذه المدة. وقد أسهمت عدة عوامل في تحقيق هذا الفائض ومنها تعافي الاقتصاد من اثار ازمة جائحة كورونا (COVID 19) وانتعاشه من جديد [1]. وكما موضح بالشكل البياني (27) .

جدول (25)

الفائض والعجز في الميزان التجاري في العراق للمدة من (2011- 2022)

السنة	الصادرات (مليون دولار)	معدل النمو%	الاستيرادات (مليون دولار)	معدل النمو%	الميزان التجاري (مليون دولار)
2011	79,680.5		40,632.5		39,048.0
2012	94,208.6	18.23	50,155.0	23.44	44,053.6
2013	90,587.2	-3.84	53,822.2	7.31	36,765.4
2014	85,370.1	-5.76	49,812.5	-7.45	35,558.6
2015	51,338.5	-39.86	40,347.3	-19.00	10,991.2
2016	41,298.4	-19.56	29,077.2	-27.93	12,221.1
2017	57,559.1	39.37	32,355.7	11.28	25,203.4
2018	86,359.9	50.04	39,453.2	21.94	46,906.7
2019	80,211.4	-7.12	48,943.8	24.06	31,267.6
2020	46,863.20	-41.58	41,048.60	-16.13	5,814.60
2021	73,083.8	55.95	34,721.1	-15.41	38,362.7
2022	118,044.8	61.52	46,914.8	35.12	71,130.0

المصدر : تقارير البنك المركزي العراقي /المديرية العامة للإحصاء والابحاث /قسم احصاءات ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية ـ ط 6 التقارير السنوية (2011 و 2014 و2018 و 2022)

معدل النمو : من اعداد الباحث

رابط الموقع: https://cbi.iq/news/view/725

شكل (27) الفائض والعجز في الميزان التجاري في العراق للمدة من (2011– 2022)

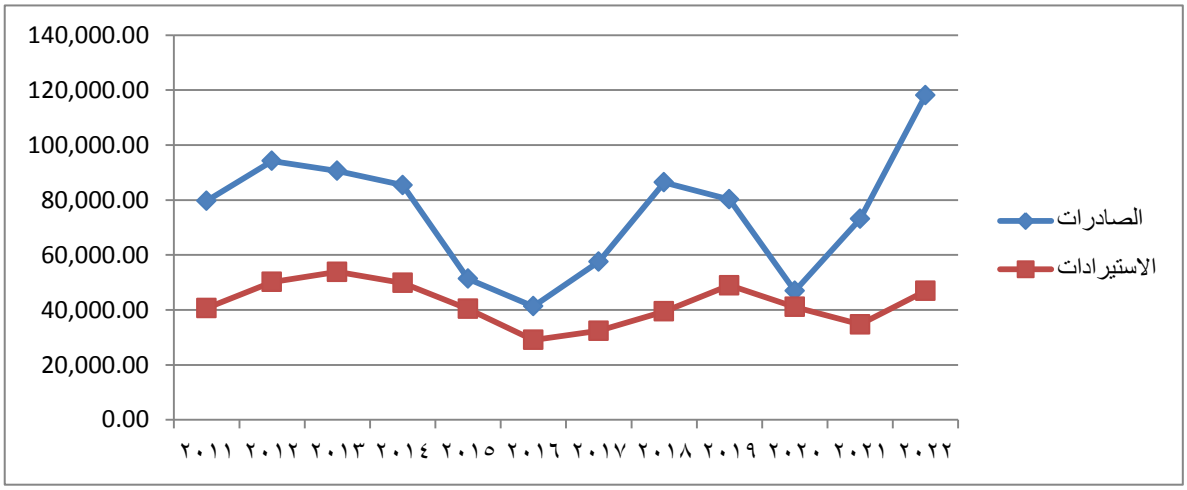

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (25) .

[1]) البنك المركزي العراقي ، ميزان المدفوعات ، التقارير السنوية للمدة (2011 .2022)

المبحث الثالث

دور وسائل الدفع الالكترونية في تطوير التجارة الخارجية في العراق

المطلب الاول : دور نظام التسوية الالكتروني في تطوير التجارة الخارجية في العراق للمدة من (2017 - 2022).

اولا : دور نظام التسوية الالكتروني في تطوير الصادرات في العراق للمدة من (2017 - 2022).

من الجدول (26) يتبين لنا ان هناك دور واضح لعمليات التحويل بواسطة نظام التسوية الالكتروني في تطوير الصادرات في العراق للمدة من (2011– 2022) ، وهذا واضح اذ ان قيمة تحويلات نظام التسوية الالكترونية عام (2011) قد بلغت (3,580,087,050) دولار في حين قيمة الصادرات لنفس العام (79,680.5) مليون دولار ، وعندما أخذت قيم تحويلات التسوية بالارتفاع للمدة من (2012 – 2013) نلحظ ان قيمة الصادرات قد ارتفعت وبصورة مماثلة فنرى ان عام (2013) ان قيمة التحويلات الالكترونية قد بلغت قيمتها (7,285,543,360) وكذلك نلحظ ان هذا التطور في قيم التحويلات قد انعكس ايجابا على قيم الصادرات فقد بلغت قيمتها (90,587.2) ، ومن ثم نلحظ ان قيم التحويلات الالكترونية أخذت بالانخفاض ما كان له اثر واضح على قيمة الصادرات اذ انخفضت بشكل واضح فنلحظ ان قيم الصادرات قد أخذت بالانخفاض نتيجة انخفاض قيمة تحويلات التسوية الالكترونية للمدة من (2014 _ 2016) اذ بلغت قيمة التحويلات عام (2016) (4,363,921,981) في حين اثر ذلك على قيمة الصادرات اذ بلغت في نفس العام (41,298.4) ، ومن ثم أخذت التحويلات الالكترونية بالتباين ارتفاعا وانخفاضا حتى أخذت فيما بعد بالارتفاع تدريجاً اذ بلغت اعلى قيم لها عام (2022) (9,235,153,763) تقابلها اعلى قيمة للصادرات اذ بلغت (118,044.8) اذ نلحظ ان هناك تزامن وترابط ما بين التحويلات الالكترونية وقيمة الصادرات . وكما مبين بالشكل البياني (28) .

جدول (26)

تطور عمليات التحويل الالكتروني وقيمة الصادرات في العراق للمدة من (2011 . 2022)

السنة	قيمة عمليات التحويل بواسطة نظام التسوية الالكترونية	قيمة الصادرات
2011	3,580,087,050	79,680.5
2012	3,700,986,849	94,208.6
2013	7,285,543,360	90,587.2
2014	7,070,243,761	85,370.1
2015	6,749,524,791	51,338.5
2016	4,363,921,981	41,298.4
2017	3,268,683,085	57,559.1
2018	4,535,950,683	86,359.9
2019	5,874,599219	80,211.4
2020	4,979,468,573	46,863.20
2021	5,377,739,430	73,083.8
2022	9,235,153,763	118,044.8

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات السابقة لوسائل الدفع الالكتروني والتجارة الخارجية للجدولين (19 و 25)

شكل (28) تطور عمليات التحويل الالكتروني وقيمة الصادرات في العراق للمدة من (2011 . 2022)

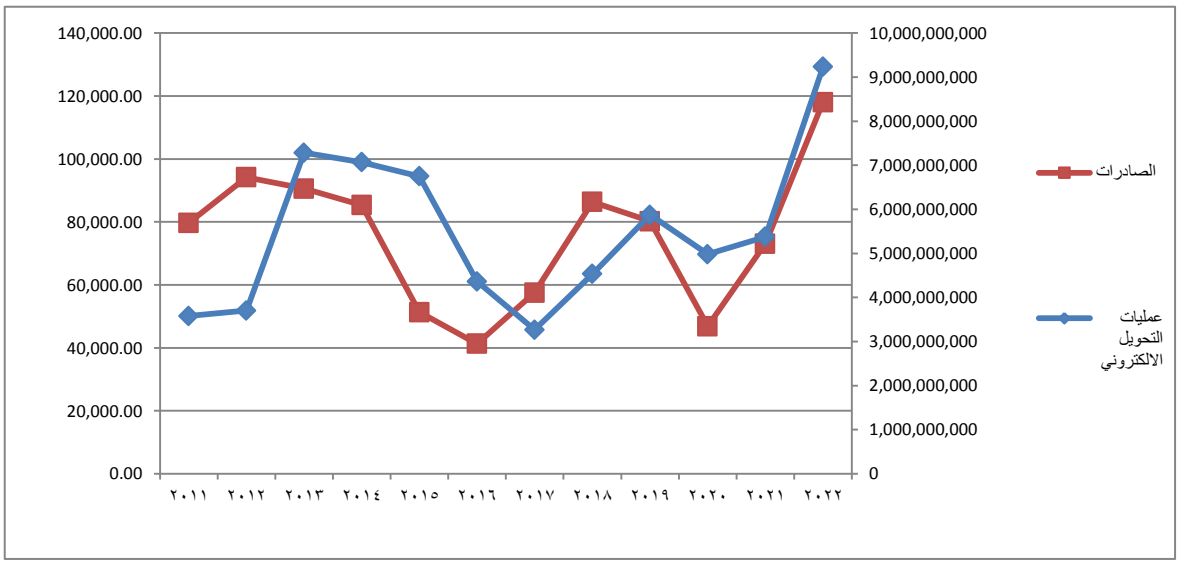

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات الجدول (26)

ثانيا : دور نظام التسوية الالكتروني في تطوير الاستيرادات في العراق للمدة (2017 - 2022).

ان لوسائل الدفع الالكتروني دوراً مهماً في تطوير استيرادات العراق للمدة من (2011-2022) ، وذلك عن طريق عمليات التحويل بواسطة نظام التسوية الالكتروني في استيراد السلع من الخارج وهنا يبرز الدور الفعال في تطوير التجارة الخارجية ، ويتبين من الجدول (27) ان قيمة تحويلات نظام التسوية الالكترونية لعام (2011) قد بلغت (3,580,087,050) وبالمقابل نلحظ ان

قيمة الاستيرادات قد بلغت (40,632.5) مليون دولار ، وعندما أخذت قيم تحويلات التسوية بالارتفاع للمدة من (2012 – 2013) نلحظ ان قيمة الاستيرادات قد ارتفعت وبصورة مماثلة فنرى ان ي عام (2013) ان قيمة التحويلات الالكترونية قد بلغت قيمتها (7,285,543,360) وكذلك نلحظ ان هذا التطور في قيم التحويلات قد انعكس ايجابا على قيم الاستيرادات فقد بلغت قيمتها (53,822.2) ، ومن ثم نلحظ ان قيم التحويلات الالكترونية أخذت بالانخفاض ما كان له اثر واضح على قيمة الاستيرادات اذ انخفضت بشكل واضح فنلحظ أنها قد أخذت بالانخفاض نتيجة انخفاض قيمة تحويلات التسوية الالكترونية للمدة من (2014 _ 2016) اذ بلغت قيمة التحويلات عام (2016) (4,363,921,981) في حين اثر ذلك على قيمة الاستيرادات اذ بلغت في العام نفسه (29,077.2) ، ومن ثم اخذت التحويلات الالكترونية بالتباين ارتفاعا وانخفاضا حتى أخذت فيما بعد بالارتفاع تدريجاً اذ بلغت اعلى قيم لها عام (2022) (9,235,153,763) تقابلها اعلى قيمة للاستيرادات اذ بلغت (46,914.8) مليون دولار ، نرى ان هناك تأثيراً واضحاً لوسائل الدفع الالكتروني على قيمة الاستيرادات وكما مبين بالشكل البياني (29) .

جدول (27)

عمليات التحويل الالكتروني وقيمة الاستيرادات في العراق للمدة من (2011 .2022)

السنة	قيمة عمليات التحويل بواسطة نظام التسوية الالكترونية (دولار)	قيمة الاستيرادات (مليون دولار)
2011	3,580,087,050	40,632.5
2012	3,700,986,849	50,155.0
2013	7,285,543,360	53,822.2
2014	7,070,243,761	49,812.5
2015	6,749,524,791	40,347.3
2016	4,363,921,981	29,077.2
2017	3,268,683,085	32,355.7
2018	4,535,950,683	39,453.2
2019	5,874,599219	48,943.8
2020	4,979,468,573	41,048.60
2021	5,377,739,430	34,721.1
2022	9,235,153,763	46,914.8

المصدر : من اِعداد الباحث بالإعتماد على البيانات السابقة لوسائل الدفع الالكتروني والتجارة الخارجية للجدولين (19 و 25)

شكل (29) تطور عليات التحويل الالكتروني وقيمة الاستيرادات في العراق للمدة (2011 . 2022)

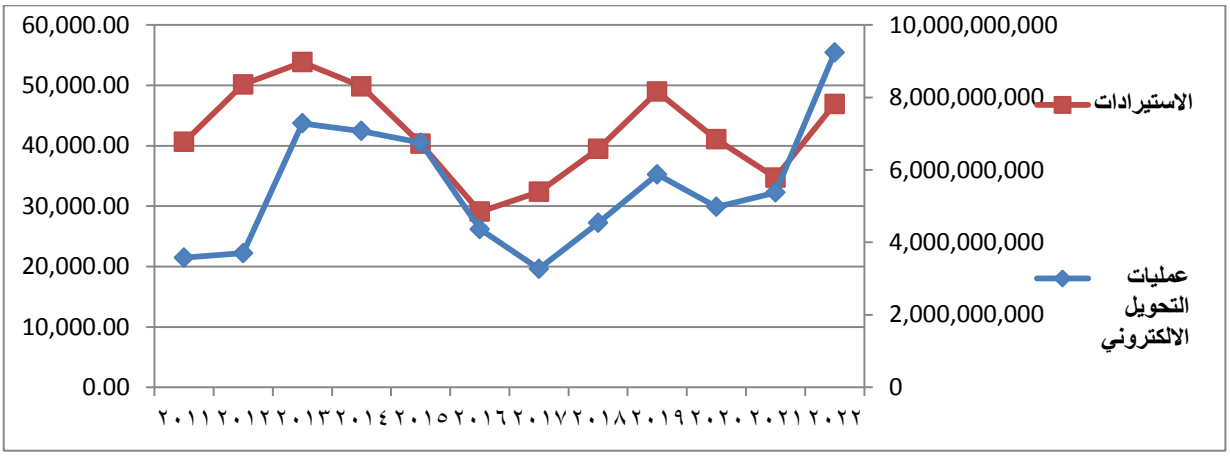

المصدر : من اِعداد الباحث بالاِعتماد على البيانات الجدول (27)

المطلب الثاني : دور شركات الاتصال في تطوير التجارة الخارجية في العراق للمدة من (2017 - 2022) .

أولا : تحليل دور شركات الاتصال في تطوير الصادرات في العراق للمدة من (2017-2022) .

تعدُ شركات الاتصال من الوسائل الحديثة التي تستعمل في اجراء العمليات المصرفية اذ يستخدم الدفع عن طريق الهاتف النقال لأجراء عمليات الدفع عن طريق خزن القيم النقدية الصغيرة عليه وكذلك باستعمال المحافظ الالكترونية بشرط ان يكون لكل عميل من العملاء محفظة واحدة ترتبط بشريحة هاتفية تابعة لشركة معينة[1]،

من الجدول (28) نلحظ ان قيمة مجموع الدفع الالكتروني بواسطة شركات الاتصال عام 2017 كان (143.9138514) مليون دولار وان قيمة الصادرات في نفس العام بلغت (57,559.1) واذا تتبعنا البيانات في الجدول نفسه نلحظ ازدياد قيمة مجموع الدفع الالكتروني بواسطة شركات الاتصال والتي أسهمت في انتعاش وازدياد قيمة الصادرات فنلحظ عام 2018 انه عندما ارتفعت عمليات التحويل عبر شركات الاتصال الى (326.6289095) انعكس ذلك الشيء ايجاباً على قيمة الصادرات فنرى انها أخذت بالارتفاع والانتعاش فقد ازدادت الى (86,359.9) وكذلك يتبين لنا وعن طريق الجدول ان في العامين (2019 و 2020) حصل تدهور وخلل واضح في هذا الجانب فنلحظ

[1]) محمد طارق لفتة ، نظام المدفوعات العراقي ودوره في تعزيز الشمول المالي، بحث دبلوم عالي مقدم الى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية جامعة بغداد، 2019، ص56.

رغم ارتفاع عمليات التحويل عام 2019 لتصل قيمة مجموع الدفع الالكتروني بواسطة شركات الاتصال الى (725.996616) (1176.427852) لكن يظهر لنا ان قيمة الصادرات قد أخذت بالانخفاض فقد انخفضت عام 2019 الى (80,211.4) ، ولكن نلحظ بالمقابل ان قيم الصادرات قد أخذت بالانخفاض اذ بلغت قيمتها (46,863.20) بسبب ازمة جائحة كورونا (COVID 19) وما خلفته من اثار سلبية على الاقتصاد ، بعدها نلحظ ارتفاع عمليات التحويل عبر شركات الاتصال عام 2021 اذ بلغت قيمتها (629.8868966) عندها نلحظ ارتفاع قيم الصادرات اذ بلغت (73,083.8) ، ثم يتبين ان عمليات التحويل بلغت اعلى قيمة لها في مدة البحث وهي (737.722069) ما انعكس ايجابا على قيم الصادرات اذ بلغت اعلى قيمة لها في مدة البحث (118,044.8) ، وعليه نلحظ ان لشركات الاتصال دوراً مهماً ومؤثر في الصادرات وكما مبين بالشكل البياني (30).

جدول (28)

مجموع قيم الدفع الالكتروني وقيم الصادرات في العراق للمدة من (2017-2022)

السنة	مجموع الدفع الالكتروني بواسطة شركات الاتصال	قيمة الصادرات (مليون دولار)
2017	143.9138514	57,559.1
2018	326.6289095	86,359.9
2019	725.996616	80,211.4
2020	1176.427852	46,863.20
2021	629.8868966	73,083.8
2022	737.722069	118,044.8

المصدر : من اِعداد الباحث بالاِعتماد على البيانات السابقة لوسائل الدفع الالكتروني والتجارة الخارجية للجدولين (24 و 25)

شكل (30) دور شركات الاتصال في تطوير الصادرات في العراق للمدة من (2017-2022)

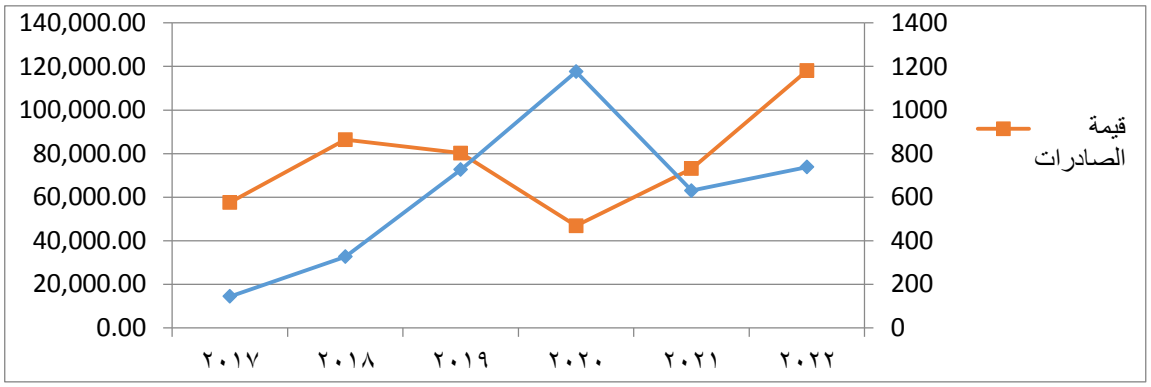

المصدر : من اِعداد الباحث بالاِعتماد على البيانات الجدول (28)

ثانياً ـ تحليل دور شركات الاتصال في تطوير الاستيرادات في العراق للمدة من (2017-2022) .

ان لشركات الاتصال الحديثة دوراً مهماً في تبادل التحويلات الكترونياً اذ اصبحت من اهم الوسائل في تسهيل عمليات التبادل التجاري والتي تستعمل في تسهيل استيراد السلع تقليلاً للجهد واختصاراً للوقت ، فنلحظ من الجدول (29) ان قيمة مجموع الدفع الالكتروني بواسطة شركات الاتصال عام 2017 كانت (143.9138514) مليون دولار في حين نرى ان الاستيرادات في العام نفسه قد بلغت (32,355.7) مليون دولار واذا تتبعنا البيانات في الجدول نفسه نلحظ ان لارتفاع عمليات التحويل عبر شركات الاتصال دوراً مهماً في تحريك قيمة الاستيرادات ارتفاعاً وانخفاضاً فنلحظ عام 2018 انه عندما ارتفعت عمليات التحويل عبر شركات الاتصال إذ بلغت (326.6289095) دولار انعكس ذلك ايجاباً على قيمة الاستيرادات فنرى انها أخذت بالارتفاع والانتعاش فقد ازدادت الى (39,453.2) ، وقد استمر الارتفاع في عمليات التحويل عبر شركات الاتصال وانعكاسه الايجابي على قيم الاستيرادات ، ولكن نلحظ على الرغم من استمرار عمليات التحويل عبر شركات الاتصال التي بلغت اعلى قيمة لها عام 2020 (1176.427852) لكن نلحظ ان الاستيرادات قد بلغت (41,048.60) اذ يتبين لنا وجود اختلال واضح في هذا العام اذ حصل تدهور وخلل واضح في الجانب الاقتصادي بسبب ازمة جائحة كورونا (COVID 19) وما خلفته من اثار سلبية على الاقتصاد ، ولكن سرعان ما عاود الانتعاش في قيم الاستيرادات بعد ازمة جائحة كورونا (COVID 19) فنلحظ انه عام 2021 انخفضت عمليات التحويل عبر شركات الاتصال لتصل الى (629.8868966) مليون دولار ونرى ان قيم الاستيرادات قد أخذت بالانخفاض الى ان سجلت اقل قيمة لها على مستوى مدة البحث فقد بلغت (34,721.1) ، ونجد بعد ذلك ان قيمة عمليات التحويل عبر شركات الاتصال عام 2022 بلغت (737.722069) وهذا بدوره انعكس ايجابا على قيم الاستيرادات اذ بلغت في العام نفسه (46,914.8) ، وعليه يتبين ان لشركات الاتصال دوراً مهماً ومؤثر في الاستيرادات . ويمكن توضيح ذلك عن طريق الشكل البياني (31) .

جدول (29) دور شركات الاتصال في تطوير الاستيرادات في العراق للمدة من (2017-2022)

السنة	مجموع الدفع الالكتروني بواسطة شركات الاتصال	قيمة الاستيرادات
2017	143.9138514	32,355.7
2018	326.6289095	39,453.2
2019	725.996616	48,943.8
2020	1176.427852	41,048.60
2021	629.8868966	34,721.1
2022	737.722069	46,914.8

المصدر : البيانات السابقة لوسائل الدفع الالكتروني والتجارة الخارجية للجدولين (24 و 25)

شكل (31) دور شركات الاتصال في تطوير الاستيرادات في العراق للمدة من (2017-2022)

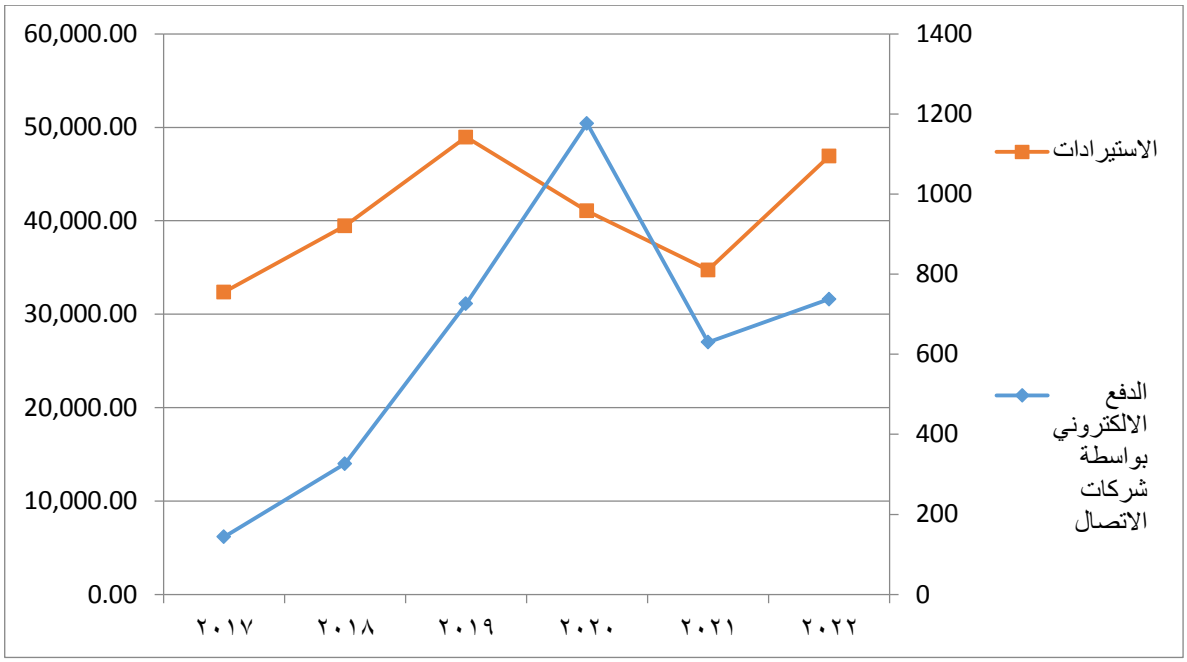

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الجدول (29)

نستنتج مما سبق نظرا لما تقوم به هذه الوسائل الجديدة من سرعة وسهولة وأمان في تسوية المعاملات في مجال التجارة الإلكترونية، فقد ادت هذه الوسائل إلى إيجاد العوامل الضرورية لازدهار التجارة الإلكترونية ومن ثم كان لها دور فعال في تنمية وتطوير التجارة العالمية ، ويظهر لنا بأن هناك تناغماً وتماشياً بين وسائل الدفع الالكتروني والتجارة الخارجية وهذه العلاقة علاقة ايجابية ، اذ ان التغيرات الحاصلة في عمليات التحويل الالكترونية (ارتفاعا و انخفاضاً) لها تأثير في التجارة الخارجية وهذا واضح عن طريق التطور التكنولوجي لوسائل الدفع ومن ثم يظهر التأثير في تطور

مماثل على التجارة الخارجية نتيجة الدور الذي تأخذه هذه الوسائل في تسهيل عمليات التبادل الخارجي وسرعة اجراءات التحويلات التجارية اختصارا للوقت وتقليلاً للجهد ، ومما تقدم يتبين لنا إن دور مساهمة وسائل الدفع الإلكترونية في تطوير التجارة الدولية دور مهم وجدير بالبحث وتتطلب التركيز على دورها في تطوير وتنمية التجارة الإلكترونية والذي سينعكس ايجابا على تطوير التجارة الدولية ، وكان ذلك من منطلق مهم وهو أن التجارة الإلكترونية أصبحت منتشرة عبر العالم اذ اصبحت التجارة الخارجية فيما بعد تنعت بالتجارة الالكترونية ، لذا تعد وسائل الدفع في أي تعامل تجاري وسيلة لا يمكن تجاهلها او الاستغناء عنها لأنَّه لا يمكن لأي عارض سلعة أو خدمة أن يقوم بتقديمها او عرضها للسوق العالمية دون أخذ مقابل وهذا المقابل لا يمكن الحصول عليه بسهولة إلا عن طريق وسيلة من وسائل الدفع. وإذا كانت وسائل الدفع التقليدية تفي بهذا الغرض وتصلح للقيام بذلك الدور في التجارة العادية ولكن بالتأكيد أنها سوف تفقد القدرة على القيام بذلك في التجارة الإلكترونية. لذلك كان من الضروري ظهور وسائل دفع جديدة تتماشى وتكمل طبيعة هذا النوع الجديد من التجارة. كما أن ازدهار وتقدم الاتصالات والتطورات التكنولوجية جعلت من مجتمعات العالم يعيشون تجاريا كأنهم في سوق واحد. وأصبحوا يتبادلون السلع على الرغم من بعد المسافات بينهم، وان قواعد التجارة الإلكترونية سهلت الكثير لهم للقيام بذلك وكان لوسائل الدفع الإلكترونية الاساس في انجاح هذه التجارة ، وذلك عن طريق سهولة دفع مقابل الخدمات والسلع التي تتم في اطار عمليات التبادل التجاري الخاصة بالتجارة الإلكترونية ، وان هذه الدوافع والأسباب هي التي جعلت موضوع وسائل الدفع الإلكترونية يستحق البحث من أجل الوصول إلى تحقيق وابراز المستوى الحقيقي للدور الذي تقوم به هذه الوسائل، في تطوير التجارة الدولية.

المطلب الثالث : الدروس المستفادة من تجارب دول العينة:

أولاً : تجربة السعودية :

يمكن للعراق ان يستفاد من تجربة السعودية في مجال الدفع الإلكتروني والتجارة الخارجية اذ تُعدّ المملكة العربية السعودية رائدةً في مجال الدفع الإلكتروني والتجارة الالكترونية في المنطقة العربية، ويمكن للعراق الافادة من تجربتها في هذا المجال عن طريق العديد من الجوانب وكما مايأتي:

1. تبادل الخبرات:

يمكن للعراق الافادة من تجربة المملكة العربية السعودية في تطوير بنية تحتية قوية لقنوات الدفع الإلكترونية وذلك عن طريق التعاون الاقتصادي الذي يجري بين الدولتين ، بما في ذلك أجهزة نقاط البيع والشبكات الإلكترونية والمحافظ الإلكترونية . وتشمل البنية التحتية أيضًا تطوير نظام الدفع الفوري ونظام الدفع عبر الهاتف المحمول ، وكذلك يمكن للعراق الافادة من تجربة المملكة العربية السعودية في مجال الأمن السيبراني المختص بحماية المعلومات والأنظمة الإلكترونية من الهجمات والتهديدات في المملكة العربية السعودية، ويُعد هذا المجال من أهم الأولويات الوطنية في المملكة، اذ يركز على الحفاظ على أمن البنية التحتية للمملكة وحماية المعلومات الشخصية والمالية للموانين ومن ثم سينعكس هذا الشيء ايجاباً على زيادة الثقة في الاقتصاد الرقمي[1] .

2 . الافادة من التكنولوجيا:

تقدم المملكة العربية السعودية مجموعة متنوعة من حلول الدفع الإلكتروني الجديدة، مثل تكنولوجيا الدفع غير النقدي، والمدفوعات عبر الإنترنت، والمدفوعات عبر تطبيقات الهاتف المحمول، ويمكن للعراق الافادة من هذه الحلول لتزويد المستهلكين والشركات بخدمات دفع بسيطة ومريحة . وقد أطلقت السعودية نظام الدفع الإلكتروني "مدى" بهدف تسهيل معاملات الدفع الإلكتروني بين الشركات والمؤسسات المختلفة، اذ يمكن للعراق الافادة من هذا الموقع لتطوير منصة مماثلة لجمع رأس المال في تلك الدولة .

3 . بناء القدرات:

توفر المملكة العربية السعودية التدريب والمؤهلات لموظفيها والمهنيين الماليين في مجال المدفوعات الإلكترونية والتجارة الخارجية، ويمكن للعراق أن يعمل مع المملكة العربية السعودية للاستفادة من هذه البرامج لبناء قدرات العاملين العراقيين في هذا المجال.

4. تعزيز التعاون التجاري:

بالإمكان تعزيز التعاون التجاري بين العراق والمملكة العربية السعودية عن طريق ما يأتي:

[1]) مركز الملك عبدالعزيز للدراسات والبحوث: https://kacst.gov.sa

أ . اتفاقيات التجارة الحرة:

يمكن للعراق زيادة التعاون التجاري مع المملكة العربية السعودية بتوقيع اتفاقية التجارة الحرة. لتسهيل تدفق السلع والخدمات بين الدولتين.

ب . المشاركة في المعارض التجارية :

يمكن للعراق المشاركة في المعارض التجارية التي تقام في المملكة العربية السعودية للترويج عن المنتجات العراقية وإتاحتها للشركات والمستثمرين السعوديين.

5 . أمثلة محددة على الافادة من تجربة المملكة العبية السعودية :

عام 2021 وقع البنك المركزي العراقي اتفاقية تعاون مع هيأة المدفوعات السعودية لتطوير التعاون في مجال أنظمة الدفع الإلكترونية التي تلبي حاجات السوق العراقي، وفي عام 2022، أطلقت السعودية خدمة "سداد" للمدفوعات الفورية. ويمكن للعراق استعمال هذه الخدمة لتسهيل عمليات الدفع الالكتروني بين الشركات في العراق والمملكة العربية السعودية [1].

ثانياَ : تجربة مصر :

يمكن للعراق الافادة من تجربة مصر في هذا الدفع الالكتروني والتجارة الخارجية عن طريق العديد من الجوانب، وتشمل هذه الجوانب ما يأتي:

1. **تبادل الخبرات:**

يمكن للعراق الافادة من تجربة مصر في مجال تطوير بنية تحتية قوية للدفع الإلكتروني ، بما في ذلك أجهزة نقاط البيع والشبكات الإلكترونية والمحافظ الإلكترونية. وتشمل البنية التحتية أيضًا تطوير نظام الدفع الفوري ونظام الدفع عبر الهاتف المحمول . وكذلك تبادل أفضل الممارسات في مكافحة غسيل الاموال وتمويل الإرهاب اذ تعد مصر من أكثر الدول تقدمًا في مكافحة المال وتمويل الإرهاب. ويمكن للعراق الافادة من تجربة مصر في هذا المجال لزيادة أمن الأنظمة الإلكترونية ومنع استعمالها في أنشطة غير مشروعة .

2. **الافادة من التكنولوجيا:**

تقدم مصر مجموعة متنوعة من حلول تخص التجارة الإلكترونية الجديدة مثل أدوات التسوق

[1]) https://cbi.iq/l البنك المركزي العراقي . تعاون وتبادل خبرات الدفع الالكتروني مع البنك المركزي السعودي .

الإلكتروني والخدمات عبر الإنترنت وخدمات التوصيل. ويمكن للعراق الافادة من هذه الحلول لتبسيط أنشطة التجارة الإلكترونية وتوفير فرص جديدة للشركات العراقية. ومن هذه الحلول منصة "الدفع الإلكتروني المصري" التي اطلقتها لتسهيل معاملات الدفع الإلكتروني بين الشركات والمؤسسات المختلفة ، اذ يمكن للعراق الافادة من هذا الموقع لتطوير منصة مماثلة لجمع رأس المال تقليلا للجهد واختصارا للوقت .

3. تعزيز الشمول المالي :

ان تجربة مصر في جانب استعمال المدفوعات الإلكترونية في استعمال الحسابات المصرفية كان له دوراً مهم في زيادة استعمال الحسابات المصرفية في العراق ، وقد انعكس هذا الشيء على تعزيز الشمول المالي ودمج المزيد من الاشخاص في النظام المالي الرسمي. وكذلك توفير خدمات مالية مبتكرة وحديثة التي كان لها الدور المهم في انتشار المدفوعات الإلكترونية ومن ثم ظهور خدمات مالية مبتكرة مثل القروض والتأمين الرقمية ، مما وفر المزيد من الخيارات ويفسح المجالات امام المستهلكين والشركات.

4. دعم التجارة الالكترونية : [1]

كان لتجربة مصر دوراً مهماً في كيفية تسهيل واجراء المعاملات التجارية إذ كان لوسائل الدفع الالكتروني الدور المهم في تسوية المعاملات التجارية عبر الإنترنت، ما ادى الى نمو التجارة الإلكترونية في العراق وخلق فرص جديدة للشركات وأصحاب المشاريع ، ومن ثم انعكس هذا الشيء ايجاباً على جذب الاستثمارات الأجنبية التي أسهمت ويعود السبب الرئيسي في ذلك الى بيئة الدفع الإلكتروني في العراق التي جذبت المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد، لاسيما في مجالات التجارة الإلكترونية والتكنولوجيا والاتصالات عبر الانترنت .

5 . أمثلة على الافادة من تجربة مصر :

عام (2020) وقع البنك المركزي العراقي اتفاقية تعاون مع البنك المركزي المصري لتطوير التعاون في مجالات أنظمة الدفع الإلكتروني والتجارة الخارجية وكان هدف هذه الاتفاقية هو الافادة من خبرة البنك المركزي المصري في هذا المجال وتطوير طرائق الدفع الإلكتروني والأعمال التجارية التي تلبي حاجات السوق العراقي. وأطلقت مصر خدمة "إلكترونية عبر الحدود" عام 2021 لتسهيل عمليات الدفع الإلكتروني بين مصر والدول العربية الأخرى. ويمكن للعراق الافادة من هذه الخدمة

[1]) https://fatora.io/blog/2022-ecommerce-in-egypt/ مدونة التجارة الالكترونية في مصر

لتسهيل عمليات الدفع الالكتروني مع دول الجوار وتحسين التجارة فيما بينها[1].

ثالثاً : تجربة الأردن:

يمكن للعراق الافادة من هذا الانموذج باتباع الخطوات التي اتبعتها الأردن لتطبيق وترصين اجراءات الدفع الالكتروني والتجارة الخارجية وذلك عن طريق ما يأتي:

1. **التعاون بين القطاعين العام والخاص :**

اذ قامت الأردن بتشجيع العمل التجاري بين البنوك والشركات التكنولوجية والحكومة.وكذلك إنشاء حوافز للشركات للمشاركة في تطوير حلول الدفع الإلكتروني والتجارة الإلكترونية ، ودعمها لمشاركة القطاع الخاص في المبادرات الحكومية في هذا المجال.

2. **تطوير بنية تحتية رقمية قوية :** وذلك بإنشاء هيأة حكومية مخصصة لتنظيم وتطوير قطاع الدفع الإلكتروني والتجارة الإلكترونية .

3. **نشر الوعي والتثقيف :**

عن طريق قيامها بحملات توعوية قوية ومكثفة لتعزيز ونشر استعمال الدفع الإلكتروني والتجارة الإلكترونية واعلام الجمهور بأهمية حماية بياناتهم الشخصية ، حفاظاً على ارصدتهم ولتجنبهم عمليات النصب والاحتيال اذ كان لوسائل الإعلام المختلفة دوراً مهماً في نشر هذه الحملات التوعوية.

4. **سن قوانين صارمة :**

كما قامت الأردن بسن قوانين صارمة لحماية البيانات الشخصية لمستخدمي انظمة الدفع الإلكتروني. اذ يمكن للعراق الافادة من تجربة الأردن في هذا المجال بسن قوانين لحماية البيانات بما يتماشى مع المعايير الدولية في مجال المدفوعات الإلكترونية والتجارة الإلكترونية. والتحقق ما إذا كان قانون حماية البيانات ينطبق على جميع الشركات العاملة من عدمه ، [2].

5. **أمثلة على الافادة من تجربة الأردن:**

عام 2019 وقع البنك المركزي العراقي اتفاقية تعاون مع البنك المركزي الأردني الغرض منها تطوير التعاون في مجالات أنظمة الدفع الإلكتروني والتجارة الخارجية ، وتهدف هذه الاتفاقية إلى الافادة من خبرة البنك المركزي الأردني في هذا المجال وتطوير طرائق الدفع الإلكتروني والأعمال التجارية التي تلبي حاجات السوق العراقي ، وفي عام 2020، أطلق الأردن خدمة "إلكترونية عبر

[1] https://cbi.iq/page/27 البنك المركزي العراقي

[2] https://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=37 البنك المركزي الاردني

الحدود" لتسهيل عمليات الدفع الإلكتروني بين الأردن والدول العربية الأخرى. ويمكن للعراق الافادة من هذه الخدمة لتسهيل عمليات الدفع الالكتروني مع دول الجوار وتحسين التجارة بين الدول [1] .

المطلب الرابع : أهم التحديات التي تواجه الدفع الالكتروني والتجارة الالكترونية في العراق وسبل معالجتها:

أولاً : أهم التحديات التي تواجه الدفع الالكتروني والتجارة الالكترونية في العراق :.

لقد كان للحروب التي خاضها العراق والظروف الاقتصادية التي مر بها من سوء ادارة اقتصادية واعتماد صادراته على المصدر الرئيسي الوحيد الا وهو النفط كل هذه الظروف وغيرها ان تجعله مهمشاً اقتصاديا وكان من الصعب عليه الولوج والخوض في مجال التجارة الالكترونية[2]، لذا نرى ان التجارة الإلكترونية في العراق غير واضحة للعيان وغير ملموسة ، ما يجعلها ذات رؤيا مشوشة وغير منظمة ، لكن في بعض المناطق أصبحت التجارة الإلكترونية منتشرة ومعمول بها ولكن بشكل محدود لأنَّ العديد من العملاء العراقيين لا يزالون يفضلون فحص المنتج ومعرفة سعره قبل شرائه ، في حين أن بعض العملاء يفضلون بيع وشراء المنتجات الكترونياً خاصة عند شراء المنتجات الإلكترونية[3]. ويمكن ان نوجز اهم تلك التحديات بما يأتي :

1. **ضعف البنية التحتية** : المتمثلة بقلة أجهزة الصراف الالي ونقاط البيع والبوابات الإلكترونية ، وصعوبة الولوج في خدمات الانترنت نتيجة الضعف والتذبذب فيه وكذلك ارتفاع تكاليف الانترنت قياساً بالدخول المحدودة لأغلب مستخدميه وهذا بحد ذاته يشكل عقبة بالغة الاثر أمام تطور الدفع والتجارة الالكترونية[4] .
2. **قلة الوعي الثقافي في الجانب الاعلامي والتكنولوجي** : لا يزال العديد من المستخدمين والشركات في العراق غير مدركين لفوائد استعمال الدفع الإلكتروني والتجارة الإلكترونية. ومن ثم يصبح المواطنون مترددون في الولوج في هكذا نوع من التجارة تخوفاً منهم وحرصاً على بياناتهم الشخصية عند استعمالها في مجال الدفع والتجارة الإلكترونية[5].

---

[1]) البنك المركزي العراقي https://cbi.iq/page/27

[2]) ستار جبار خليل البياتي ، الاهمية الاقتصادية للتجارة الالكترونية وامكانية تطبيقها في العراق ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، المجلد 2 ، العدد 7 ، جامعة المستنصرية ، 2009 ، ص275

[3]) مروة حسين عبد علي موسى ، اثر تكنلوجيا المعلومات والاتصالات على استدامة التجارة الالكترونية ، رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2022 ، ص97

[4]) نغم حميد عبد الخضر الياسري ، قطاع تكنلوجيا المعلومات والاتصالات وامكانيات النمو الاقتصادي ، دراسة تحليلية مع الاشارة للعراق ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة واسط 2020 ، ص163

[5]) علي كاظم هلال ، اقتصاد المعرفة في العراق وسبل الافادة من تجارب بعض الدول العربية ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 16 ، العدد 4 ، جامعة القادسية ، 2014 ، ص161

3. **انعدام الموثوقية بين البائع والمشتري** : يتردد البعض من استعمال وسائل الدفع الإلكتروني بسبب الخوف من الاحتيال والسرقة الإلكترونية.
4. **مشكلة اللغة وثقافة التعامل مع دول العالم الخارجي** : ان اللغة لها دوراً مهماً في كيفية التبادل التجاري الالكتروني ، فليس من الممكن اجراء التبادل واجراء الصفقات التجارية الكترونياً ما لم تكن الصورة واضحة في التعامل بين البائع والمشتري واساس هذا التعامل يستند الى اللغة[1].
5. ضعف الاطار التشريعي والقانوني الذي يؤمن الظروف المناسبة لأجراء هكذا نوع من التجارة ما يجعلها عرضة للقرصنة والسرقة الكترونياً[2].

ثانياً : سبل معالجة التحديات التي تواجه عمليات الدفع الالكتروني والتجارة الالكترونية في العراق[3]:

1. تعزيز البنية التحتية للمدفوعات والتجارة الإلكترونية : ويتم ذلك عن طريق زيادة عدد الأجهزة الإلكترونية والصرافات الالية، وتحسين جودة الإنترنت، وضمان استمرارية الكهرباء . وتوسيع انتشار الهاتف النقال على مستوى واسع بحيث يشمل معظم مناطق البلاد ، وتوسيع انتشار الحاسوب .
2. نشر الوعي الثقافي والتكنولوجي : على الحكومة والقطاع الخاص العمل على نشر أهمية الدفع الإلكتروني والتجارة الإلكترونية عن طريق حملات التوعية والتثقيف في جانب التجارة الالكترونية.
3. تحسين القوانين والأنظمة: يجب على الحكومة أن تعمل على تحسين القوانين والأنظمة التي تنظم المدفوعات الإلكترونية والتجارة الإلكترونية من أجل توفير خدمات آمنة.
4. تخفيض تكلفة خدمات الدفع الإلكتروني: على الحكومة أن تسعى إلى تخفيض تكلفة خدمات الدفع الإلكتروني عن طريق تشجيع المنافسة بين مقدمي الخدمة. مع الاخذ بنظر الاعتبار مراعاة ذوي الدخول الميسورة ودعمهم مادياً ليتسنى لهم الدخول في مجال التجارة الالكترونية .
5. تحسين الأداء في تكثيف حملات التوعية الوطنية للإعلانات الاستهلاكية فيما يتعلق بتنمية الاقتصاد الرقمي من حيث استعمال محركات البحث، وتحليل البيانات، والتسويق عبر الانترنت .

---

[1]) ثامر عبد العال كاظم الشمري ، فاضل عباس كاظم الشباني ، دور التجارة الالكترونية في التنمية الاقتصادية وامكانية تطبيقها في العراق ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 16 ، العدد 1 ، جامعة القادسية ، 2014 ، ص97

[2]) حسين كيطان الخفاجي ، رنا خضير عباس احمد ، نظم الدفع في التجارة الالكترونية وملائمتها للعراق وفقاً لبناه التحتية ، مجلة كلية الادارة الرافدين الجامعة للعلوم ، العدد 28 ، 2011 ، ص 53

([3]) UNCTAD, Iraq eTrade Readiness Assessment, Geneva, UNITEDNATIONS, 2020,p52

الاستنتاجات والتوصيات

أولًا: الاستنتاجات:

1. مما تقدم تبين ان وسائل الدفع الالكترونية لها مزايا ايجابية على بعض متغيرات التجارة الخارجية وهذا ينطبق لما جاءت به الفرضية التي قام عليها البحث.
2. أسهم تطور وسائل الدفع الإلكتروني في تسهيل إجراء المعاملات التجارية محلياً وعالمياً، لاسيما بعد تطور التجارة الإلكترونية ورفع القيود عنها في العديد من الدول.
3. ان وسائل الدفع الالكتروني تحقق سرعة عالية في التبادل و تسوية المعاملات والتبادل التجاري كما انها تقلل من الجهد والوقت ومن ثم سينعكس هذا الشيء ايجاباً على ازدهار التجارة وتنشيط حركة التبادل مع العالم الخارجي .
4. ان استعمال وسائل الدفع الإلكترونية يسمح للجهاز المصرفي بتوسيع أنشطته المالية، إذ ليس من الضروري الاحتفاظ بالأموال في صورة سائلة، بل الاعتماد على تحويلها بين الحسابات المصرفية مما يسهل عمليات التبادل التجاري .
5. استطاعت السعودية ان تحقق تطويراً لوسائل الدفع الالكتروني ومن ثم قد ظهر الاثر ايجاباً في متغيرات التجارة الخارجية السعودية عن طريق انظمة التسوية الالكترونية الخاصة بالتحويلات وكذلك زيادة استعمال نقاط البيع التي كان لها الدور البارز في تنشيط معدلات اجهزة الصراف الآلي بشكل مستمر.
6. حققت مصر تطوراً مميزاً في خدمات التحويلات المالية الالكترونية وكذلك في اجهزة الصراف الالي ونقاط البيع وبطاقات الدفع الالكتروني ومن ثم انعكس هذا التطور ايجاباً على التجارة الخارجية .
7. لقد اظهرت الأردن تطوراً ملحوظاً في خدمات المقاصة الإلكترونية والتحويلات المالية عن طريق نظام التسوية الانية واستعمال اجهزة الصراف الآلي في مدة البحث ونقاط البيع التي كان لها الدور البارز لمواجهة الازمة التي مرَّ بها الاقتصاد العالمي في المدة التي شهدت ازمة جائحة كورونا (COVID 19).
8. تمثل ظاهرة الفساد المالي والإداري المنتشرة أحد التحديات التي تعرقل عمل الاقتصاد العراقي، ولاسيما الأنظمة المصرفية الإلكترونية ودورها في تطوير التجارة الخارجية .
9. ان وسائل الدفع الإلكتروني واثرها في التجارة الخارجية في العراق قد تتطور بشكل تدريجي لأسباب معقدة وأن أثرالخطوات نحو تطوير استعمال هذه الوسائل على متغيرات التجارة الخارجية بطيئة بسبب ضعف البنية التحتية المتعلقة باستعمال هذه الوسائل وكيفية استعمالها بالشكل الايجابي .

ثانياً: التوصيات :-

1. منح تسهيلات وحوافز لمستخدمي وسائل الدفع الالكتروني الوطني .
2. على السياسة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي والجهات المعنية عمل ندوات توعوية ولتكن الزامية اذا تطلب الامر ، لأنَّ كثيراً من الاشخاص يجهلون التعامل بوسائل الدفع الحديثة لذا نسمع وبشكل يومي عمليات القرصنة والنصب والاحتيال ضحيتها الناس البسطاء .
3. رسم خطط وبرامج لتطوير البنية التحتية في قطاع الاتصالات والجانب الالكتروني وتدريب موظفي وعملاء البنك على استعمال هذا النوع من التقنيات والوسائل في عمليات التبادل التجاري الكترونياً اختصاراً للوقت والجهد .
4. تفعيل وتكثيف الجهات الرقابية في مجال التقنيات الإلكترونية عن طريق الاهتمام بجانب سرية معلوماتهم المالية عند إبرام صفقة تجارية لإجراء أي عملية من عمليات التبادل التجاري .
5. على الجهاز النقدي المتمثل بالبنك المركزي تشجيع المصارف الحكومية والاهلية على رفع أعداد أجهزة الصراف الآلي وإصدار أكبر عدد من بطاقات الدفع الالكترونية والذي سينعكس إيجاباً على استعمال وسائل الدفع الالكترونية ودورها في تطور التجارة الخارجية في لمواكبة التقدم تماشياً مع العالم الخارجي.
6. الاخذ بنظر الاعتبار مواكبة التطور التكنولوجي الحاصل في عمليات التبادل التجاري مع العالم الخارجي وذلك بتكثيف الندوات ونشر المحاضرات والدورات التثقيفية في هذا الجانب تماشياً مع المرحلة الحالية.
7. الاهتمام بجانب إنشاء برامج تدريب وتأهيل للعاملين في القطاع التجاري لتزويدهم بالخبرة اللازمة للتعامل بكيفية استعمال وسائل الدفع الالكتروني في التبادل التجاري مع العالم الخارجي.
8. الزام جميع المراكز والمحال التجارية بأنواعها ومحطات تجهيز الوقود والمذاخر الطبية والمطاعم وجميع منافذ التسوق بالجملة وبالمفرد في جميع انحاء العراق بالدفع الكترونياً .
9. فرض استعمال وسائل الدفع الالكتروني وتفعيلها تدريجاً في اغلب مجالات الحياة وذلك بفتح حسابات مصرفية وتوفير اجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع الخاصة بالدفع الالكتروني ومواقعها في جميع انحاء العراق .
10. ضرورة تحديث المناهج والانظمة التعليمية الخاصة في جانب الاتصالات وتكنلوجيا المعلومات واشاعة الثقافة التكنولوجي تماشياً مع التطور الحاصل في العالم الخارجي.

المصادر

والمراجع

المصـــادر والمراجع

- **القرآن الكريم.**

أولًا: المصادر العربية

الكتب :-

1. ابو شرار ، علي عبد الفتاح ، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، ط2 ، الأردن ، 2010.
2. ابو فروة ، محمود محمد ، الخدمات البنكية عبر الانترنيت ، ط1، دار الثقافة والتوزيع ، عمان ،2009،ص63.
3. بندق ، مصطفى كمال طه وائل ، الاوراق التجارية ووسائل الدفع الالكتروني الحديثة ، دار الفكر الجامعي ، مصر، 2009 .
4. الجاسم ، محمد علي ، القواعد الأساسية الاقتصاد الدولي، الجامعة المستنصرية ، بغداد ،ط1، 1976
5. حاتم ، سامي عفيفي . حسني ، محمود حسن ، مدخل إلى سياسات التجارة الخارجية، ط1، مكتبة عين شمس، القاهرة،1991 .
6. حجازي ، عبد الفتاح بيومي ، التجارة الالكترونية وحمايتها القانونية ، الاسكندرية ،ط1، 2004 حمزة ، طارق محمد ، النقود الالكترونية كإحدى وسائل الدفع ، تنظيمها القانوني والمسائل الناشئة عن استعمالها ، منشورات زين الحقوقية ،ط1، لبنان،2011 .
7. الحسناوي، كريم مهدي ، المدخل إلى الاقتصاد الدولي، مطبعة التعليم العالي،ط1، بغداد،1988،ص35.
8. الحصري ، طارق فاروق ، الاقتصاد الدولي ،ط1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، 2010.
9. خليفه ، ذكرى عبدالرزاق محمد ، النظام القانوني للبنوك الالكترونية المزايا – التحديات – الافاق،ط1، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2017.
10. داوود ، حسام علي وأخرون ،اقتصاديات التجارة الدولية ، دار المسيرة للنشر ، ط1، الأردن ، 2002
11. دومينيك سالفاتور ، الاقتصاد الدولي، سلسلة ملخصات شوم، دار الدولية للاستثمارات الثقافية للنشر والتوزيع،2011 .
12. رمضان ، زياد سليم ، واخرون، الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك ، دار وائل للنشر والتوزيع ،ط2، ، الأردن ، 2003 .
13. الرومي ، محمد الامين ، التعاقد الالكتروني عبر الانترنيت، المطبوعات الجامعية،ط1 ،مصر ،2004، ص127.
14. الزبون ، عطا الله علي ،التجارة الخارجية ،ط1، دار اليازوري العلمية للطباعة والنشر ، عمان ، 2015.
15. زكي ، هجير عدنان ، الاقتصاد الدولي ، دار الفكر ، ط1 ، دمشق ، 2008 .
16. زواش زهير ، دور نظام الالكتروني في تحسين العملات المصرفية، ط1،الجزائر، 2011 .
17. السريتي ، محمد احمد . خليل ، احمد فتحي ، الاقتصاد الدولي ، دار فاروق للنشر، الاسكندرية ، 2018 .
18. السريتي ، محمد احمد . غزلان ، محمد عزت محمد ، التجارة الدولية والمؤسسات الدولية ، دار التعليم

الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع،ط1، 2013 .
19. السمان ، محمد مروان ، واخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي، ط1، دار الثقافة للنشر، عمان،2009 .
20. سمحان ، حسين محمد ، واخرون ، اقتصاديات النقود والمصارف ، ط1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع ،2009.
21. السواح ، ابراهيم . شعبان ، نادر ، النقود البلاستيكية وأثر المعاملات الالكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية، 2006 .
22. شاهين ، محمد عبد الله ، التجارة الالكترونية العربية بين التحديات وفرص النمو، مصر، دار حميثرا للنشر، 2017 .
23. الشمري ،محمد نوري ، واخرون، الصيرفة الالكترونية ، دار وائل للنشر ، الأردن ،ط1،2008.
24. الشورة ، جلال عايد ، وسائل الدفع الالكتروني، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الاسكندرية، 2008.
25. الصرن ، رعد حسن ، اساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة الى العولمة والحرية والرفاهية الاقتصادية ، سلسلة الرضا للمعلومات ، ج1 ،ط1 ، دمشق ، 2000 .
26. الصوص ، نداء محمد ، التجارة الخارجية ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ،ط1، عمان ، 2008 .
27. الصوص ، نداء محمد ، التجارة الدولية ، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع ، ط1 ، عمان ، 2001.
28. الطائي ، غازي صالح محمد ، الاقتصاد الدولي، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1999 .
29. الطائي ، محمد عبد الحسين ، التجارة الالكتروني- المستقبل الواعد للأجيال القادمة ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الزرقاء الخاصة، دار الثقافة، 2010.
30. الطائي ، محمد عبد حسين ، التجارة الالكترونية المستقبل الواعد للأجيال القادمة ، دار الثقافة والتنويع ، عمان، 2010.
31. طوبيا ، بيار ايميل ، بطاقة الاعتماد والعلاقات التعاقدية المنشئة عنها ، دراسة تحليلية مقارنة على ضوء احداث قرارات النقض الصادرة عن المحكمة الفرنسية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ،2000.
32. عبد الخالق ، احمد ، الاقتصاد السياسي الدولي والسياسات الاقتصادية العالمية ،ط1، دار الحارثي للنشر، 2006.
33. عبد الرضا ، نبيل جعفر ، باسمة كزار عبد الحسن ، سياسات تحرير التجارة الخارجية وانعكاساتها في الاقتصاد العراقي ، الغدير للطباعة والنشر ،ط1، البصرة ، 2016 .
34. عجمية ، محمد عبد العزيز ، اقتصاديات التجارة الخارجية ، دار الجامعات المصرية،ط1، مصر، 1973 .
35. عطية ، سالم عطية ، بطاقة الدفع الالكتروني واهميتها في عصرنا الحديث ، منشورات معهد الدراسات المصرفية ، مصر، 1998 .
36. عوض ، طالب محمد ، التجارة الدولية نظريات وسياسات ، معهد الدراسات المصرفية ، عمان، ط1، 1995.
37. عوض الله ، زينب حسين ، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1،الفتح للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية ، 2003 .
38. غنام ، شريف محمد ، محفظة النقود الالكترونية الرؤية المستقبلية ، دار الجامعة الجديد، مصر،

.2007
39. غول فرحات ، التسويق الدولي ،مفاهيم و أسس النجاح في الأسواق العالمية، دار الخلدونية ،الجزائر ، 2008 .
40. الفتلاوي ، كامل علاوي ، الزبيدي ، حسن لطيف ، مبادى علم الاقتصاد الجزئي والكلي، دار الكتاب الجامعي ، ط1 ، الامارات ، 2018.
41. فتوح ، صفاء فتوح جمعة ، منازعات عقود التجارة الالكترونية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية مصر، 2013.
42. كافي ، مصطفى يوسف ، التجارة الالكترونية، دار ومؤسسة للطباعة والنشر، الطبعة2، 2011 .
43. الكيلاني ، محمود ، الموسوعة التجارية والمصرفية المجلد 2 التشريعات التجارية والالكترونية – دراسة مقارنة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1 ،2007 .
44. ماريوس كاتسبولوديوس ، سبيروس هادجيداكيس، التجارة الدولية منظور عالمي ، ترجمة مروة ابو سعود، دار الفاروق، قسم الترجمة ، ،ط1، 2019 .
45. معروف ، هوشيار ، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع ، ط 1 ، عمان ، 2005 .
46. مكي، محمد فخري ،نظم التشغيل الالكتروني في البنوك، منشورات معهد الدراسات المصرفية ، القاهرة ،1990.
47. موسى ، عصام حنفي محمود ، الطبيعة القانونية لبطاقات الائتمان ، مؤتمر الاعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون ،الإمارات العربية المتحدة،2003 .
48. كافي ، مصطفى يوسف ، النقود والبنوك الالكترونية في ظل التقنيات الحديثة، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2012.
49. عبدالعزيز محمد الدخيل، الاقتصاد السعودي، دار الساقي للطباعة والنشر، 2017

الرسائل والاطاريح :-

1. اكرام ، كرباع ، دور أدوات الدفع الدولية الحديثة في تطوير التجارة الخارجية ـ تجارب بعض الدول ، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر ـ بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،2019 - 2020 .
2. بلبخاري، سامي ، محاضرات نظريات التجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الجزائر، 2022 .
3. بلبشير، اسراء ، دور وسائل الدفع الالكتروني في تفعيل التجارة الالكترونية، رسالة ماجستير، جامعة عبد الحميد بن باديس، 2021 .
4. بلعربي ، يونس عبدالقادر ، أهمية التجارة الالكترونية ودورها في تفعيل التجارة الخارجية دراسة حالة، رسالة ماجستير، جامعة ابن خلدون، 2021 .
5. جليد ، نور الدين ، وسائل الدفع المصرفية في ظل التجارة الالكترونية، اطروحة دكتوراه في علوم النقود والمالية، الجزائر، 2010 .
6. فالح ، رسل حاتم ، تحليل تطور ميزان المدفوعات العراقي للمدة من (2003-2021) وسبل معالجة الاختلالات فيه، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء المقدسة، كلية الادارة والاقتصاد،2023، .
7. لياسري ، أحمد فالح عبد الرحيم ، دور ادوات الدفع المالية في تمويل تجارة العراق الخارجية للمدة من (2003 - 2020) دراسة تحليلية ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ـ جامعة البصرة ، لسنة 2022
8. موسى، مروة حسين عبد علي، اثر تكنلوجيا المعلومات والاتصالات على استدامة التجارة الالكترونية

، رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2022 .
9. وافية ، بن شوشة زهور، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمحاسبية ، جامعة فارس بالمدية ـ كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، 2019 - 2020 .
10. الياسري، نغم حميد عبد الخضر، قطاع تكنلوجيا المعلومات والاتصالات وامكانات النمو الاقتصادي ، دراسة تحليلية مع الاشارة للعراق ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة واسط 2020 ، ص163
11. يوسف ، يوسف حسن ، البنوك الالكترونية،ط1، المركز القومي للإصدارات القومية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2012 .

البحوث والمجلات :-

1. إلياس ، صلاح ، وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود الوسائل الحديثة ، الملتقى العلمي الدولي الرابع ، حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية، واشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، المركز الجامعي بخميس مليانة 26-27 ابريل ،2017 .
2. بانوبارة ، نواف عبدالله احمد ، منافع والتزامات ومخاطر بطاقة الائتمان ، المجلة العربية للدراسات الامنية والتدريب ، المجلد 13، العدد25، 2013 .
3. بركات ، عماد الدين ، وسائل الدفع الالكتروني ودورها في تفعيل التجارة الالكترونية، مجلة القانون والتنمية المحلية، المجلد 1، العدد 2، 2019 .
4. بعجي ، نور الدين ، دور وسائل الدفع الالكترونية في تنمية التجارة الدولية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، 2020 .
5. بن الشيخ ، توفيق و سامي ، بلبخاري ، نظريات التجارية الدولية، مطبوعة جامعية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2022 .
6. بن حركو ، غنية ، نظريات التجارة الدولية، مطبوعة جامعية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة، 2019.
7. البياتي ، ستار جبار خليل، الاهمية الاقتصادية للتجارة الالكترونية وامكانية تطبيقها في العراق ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، المجلد 2 ، العدد 7 ، جامعة المستنصرية ، 2009
8. الخفاجي ، حسين كيطان و احمد ، رنا خضير عباس، نظم الدفع في التجارة الالكترونية وملائمتها للعراق وفقاً لبناه التحتية ، مجلة كلية الادارة الرافدين الجامعة للعلوم ، العدد 28 ، 2011 ، ص 53
9. الرشيد ، بو عافية ، دور النقود الالكترونية في تطوير التجارة الالكترونية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد2، 2014 .

10. الزهراني ، صالح ، مجلة عكاظ السعودية، الاحتجاجات السعودية ، العدد 24، الجزء الثاني عشر، 2011 .
11. سعيدي ، وصاف ، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزار الواقع والتحديات، مجلة الباحث، جامعة ورقلة- 2002 .
12. سليمان ، أسامة ربيع أمين ، معوقات انتشار التجارة الالكترونية في مجال التسويق ، وثائق التأمين في سوق التأمين المصري، المؤتمر الدولي العشرون، صناعة الخدمات في الوطن العربي، كلية التجارة، جامعة المنصورة، 2014 .
13. السيسي ، صلاح الدين حسن ، التجارة الدولية والصيرفة الالكترونية النظريات والسياسات ، دار الكتاب الحديث ، ط1 ، القاهرة ، 2014 .
14. الشمري ، ثامر عبد العال كاظم و الشباني ، فاضل عباس كاظم، ، دور التجارة الالكترونية في التنمية الاقتصادية وامكانية تطبيقها في العراق ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 16 ، العدد 1 ، جامعة القادسية ، 2014 ، ص97
15. عبد الكريم ، عبد العزيز مصطفى ، واخرون ، تقييم المشاريع الاقتصادية- دارسة في تحليل الجدوى الاقتصادية وكفاءة الاداء، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1986 .
16. عفان ، منال ، رؤية مقترحة لتطوير استعمال سلاسل القيمة العالمية في تفسير أنماط التجارة الدولية ،مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية العدد2-24 ،2023 .
17. مجموعة البنوك الدولية ، الآثار الاقتصادية لازمة جائحة كورونا (COVID 19) ، 2021.
18. مجيد ، حيدر كامل ، أثر استعمال وسائل الدفع الالكترونية على ربحيه عينة من المصارف الخاصة في العراق، مجلة دانير، العدد22، 2013 .
19. مطر ، موسى سعيد ،واخرون، التجارة الخارجية ، دار صفاء للنشر والتوزيع،ط1، عمان ،2001 .
20. نجا ، علي عبد الوهاب، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية ، المجلد الثامن ، العدد 16 ، 2023 .
21. النجار ، اسكندر مصطفى ، مقدمة للعلاقات الاقتصادية الدولية ، وكالة المطبوعات ،الكويت،ط1، 1973.
22. النجار ، عبد الهادي ، النقود المصرفية والية تداولها ، بحث مقدم الى المؤتمر العالمي السنوي لكلية الحقوق، جامعة بيروت 2002 .
23. هلال ، علي كاظم ، اقتصاد المعرفة في العراق وسبل الافادة من تجارب بعض الدول العربية ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 16 ، العدد 4 ، جامعة القادسية ، 2014 ، ص161

24. وهيبة ، عبد الرحيم ، تقييم وسائل الدفع الالكترونية ومستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجودها، المتلقي العلمي الدولي الرابع،2011 .

25. وهيبة ، عبد الرحيم ، وسائل الدفع التقليدية في الجزائر – الوضعي والافاق- مجلة العدد 09، جامعة ورقلة الجزائر ،2011 .

26.شريف ، هيثم محمد حرمي ، النقود الالكترونية ماهيتها – أنواعها – اثارها ، مجلة الشريعة والقانون ، العدد 84 ، المجلد 8 ، 2020

التقارير والنشرات :-

1. البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي ، القطاع الخارجي ، 2012.
2. البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي ، القطاع الخارجي ، 2014 .
3. البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي ، القطاع الخارجي ، 2015 .
4. البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي ، القطاع الخارجي ، 2020 .
5. البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي ، القطاع الخارجي ، 2022 .
6. البنك المركزي الأردني، نظام المدفوعات ، التقرير السنوي لسنة (2016) .
7. البنك المركزي الأردني، نظام المدفوعات ، التقرير السنوي لسنة (2017) .
8. البنك المركزي الأردني، نظام المدفوعات ، التقرير السنوي لسنة (2018) .
9. البنك المركزي الأردني، نظام المدفوعات ، التقرير السنوي لسنة (2019) .
10. البنك المركزي الأردني، نظام المدفوعات ، التقرير السنوي لسنة (2020) .
11. البنك المركزي الأردني، نظام المدفوعات ، التقرير السنوي لسنة (2021) .
12. البنك المركزي الأردني، نظام المدفوعات ، التقرير السنوي لسنة (2022) .
13. البنك المركزي العراقي ، النشرة الاحصائية ، ميزان المدفوعات العرقي ، ط6 ، للمدة (2011- 2022)
14. البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية ، قطاع نظام المدفوعات ، التقرير السنوي لسنة 2014 .
15. البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية ، قطاع نظام المدفوعات ، التقرير السنوي لسنة 2018 .
16. البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية ، قطاع نظام المدفوعات ، التقرير السنوي لسنة 2022 .

17. البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية ، قطاع ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية ، التقرير السنوي لسنة 2012 .
18. البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية ، قطاع ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية ، التقرير السنوي لسنة 2022 .
19. البنك المركزي العراقي ،دائرة الاحصاء والبحوث ، نظام المدفوعات العراقي ، التقرير الاقتصادي 2009.
20. البنك المركزي العراقي ، النشرة الاحصائية السنوية، 2021 .
21. البنك المركزي المصري ، تقرير الاستقرار المالي ، القطاع الخارجي والتطورات العالمية ، سنة 2022 .
22. البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ، 2017- 2018 ، قطاع البحوث الاقتصادية .
23. البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ، 2020 – 2021 ، قطاع البحوث الاقتصادية .
24. التقرير الاقتصادي السنوي، البنك المركزي العراقي، 2013 .
25. صندوق النقد الدولي، تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2016 .
26. صندوق النقد العربي ، ميزان المدفوعات السعودي ، التقرير السنوي 2022
27. مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي الثالث والخمسون ، القطاع الخارجي 2017 .
28. مؤسسة النقد العربي السعودي، تقرير السنوي السادس والخمسون، القطاع المصرفي ، 2020
29. مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي الثامن والخمسون ، القطاع المصرفي ،2022.
30. مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي التاسع والخمسون ، القطاع المصرفي ،2023.

ثانياً : المصادر الاجنبية :.

1. **A.O. Kruger , Trade Policy as an Input to Development , American Economic Review , 1980 , pp 288-292 .**
2. **Appleyard Fifld Cobb ,International economic ,New York ،5th edition ، 2006,p346**
3. **Appleyard Fifld Cobb ,International economic ,New York ،5th edition ، 2006,p346**
4. **Auwal. Mohammad, Adoption of e-Payment system; A review of Literature international conference on E-commerce, 20-22 October, Malaysia, 2016, P113**
5. **Barbra A. Good, Electronic Money, Federal Reserve Bank of Cleveland Working Paper ,August, 1997, p11**
6. **Dhoir loupertre caterine, Droit du credit edition ell pses. Lyon 1999.p 11.**
7. **J . Hicks , Essays in World Economic , Oxford Clarendo on Press , 1959 , p 30.**
8. **MacDougall , British And American Export : A Study Suggested By The Theory Of Comparative Costs , Economic Journal , December Vol 61 , No 244 ,1951 , p 697- 724 .**
9. **Mark Kimberley Dixon , Effects on International Trade and Trade Finance of a Transition to Electronic Methods, dissertation is presented for the degree Doctor of Philosophy of The University of Western Australia , 2006**
10. **Musalia Kilasi Eric and Dr. Oluoch Oluoch , EFFECTS OF MOBILE BANKING ON CAPITAL STRUCTURE OF COMMERCIAL BANKS IN KENYA International Journal of Finance and Accounting ISSN 2518-4113 (Online) Vol.2, Issue 6, No.3, pp 20-33, 2017**

11. **Okifo Joseph, Igbunu Richard, Electronic Payment System in Nigeria: Its Economic Benefits and Challenges, Journal of Education and Practice ISSN 2222-1735 (Paper) ISSN 2222-288X (Online) Vol.6, No.16, 2015**
12. **Posner, M.V ,International Trade & Technical Change, Oxford Economic Papers, vol. 13,1961 , pp. 323–341**
13. **Staffan linder , an essay on trade and transformation , john wiley and sons , inc , new york , 1961 ,p231**
14. **Terzea, E. R., The Concept of International Trade & Main Classic Theories, Sea –Practical Application of Science ,Vol .IV, Issue 2(11),2016, P 243-247**
15. **UNCTAD, Iraq eTrade Readiness Assessment, Geneva, UNITEDNATIONS, 2020,p52**
16. **United States Securities & Exchange Commission, Annual Report Pursuant to Section of the Securities Exchange, Washington, September, 2021, p85**
17. **United States Securities & Exchange Commission, Annual Report Pursuant to Section of the Securities Exchange, Washington, December, 2016, p2-5**
18. **Vernon , Rymond , Manager In The International Economy, 2nd Edition , Prentice – Hall , Inc , Fnglewood Cliffs , 1972**
19. **Posner, M.V ,International Trade & Technical Change, Oxford Economic Papers, vol. 13,1961 , pp. 323–341**
20. **Vernon , Rymond , Manager In The International Economy, 2nd Edition , Prentice – Hall , Inc , Fnglewood Cliffs , 1972 .**

مواقع انترنت :

1- https://iefpedia.com/arab/?p=28833
2- https://www.trademap.org/Country_SelProductCountry_TS.aspx?nvpm=4%7c818%7c%7c%7c%7cTOTAL%7c%7c%7c2%7c1%7c1%7c1%7c2%7c1%7c2%7c1%7c%7c1
3- https://www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database
4- https://rcssegypt.com/16077
5- https://www.google.com/search?q=Impact+of+the+Electronic+Payment+Environment
6- https://cbi.iq/news/view/492
7- https://cbi.iq/news/view/725
8- https://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=68
9- https://www.cbe.org.eg/ar/news-publications/publications
10- https://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=37
11- https://cbi.iq/page/27
12- https://fatora.io/blog/2022-ecommerce-in-egypt/
13- https://cbi.iq/l
14- https://twitter.com/alrajhibank/status/1318471993833840 65?lang=en
15- https://twitter.com/RiyadBank/status/60534454428517990 4?lang=en
16- https://kacst.gov.sa

Abstract

The electronic payment system is one of the methods that can contribute to the development of the economic and financial sector in the country, as it means sending money quickly and efficiently and providing cost and convenience for payments between banks and financial and economic institutions in a good and effective way. With the development of the global economy and the prosperity of the information technology revolution witnessed by the global economy, the importance of electronic payment methods has emerged to meet the requirements of the new economic situation. Its importance has emerged through the major role it plays in keeping pace with the development of electronic settlement operations, especially after the outside world has shifted from traditional operations to electronic operations within the framework of trade exchange between countries. What is important to know in this research is whether the electronic payment method has a role in the development of foreign trade, and whether this role is positive or negative. The research focused on an important point, which is that the spread of the use of these methods will have a positive impact on foreign trade variables due to the advantages provided by these methods. One of the most important things that the research aims to do is to know how or the mechanisms for transferring the advantages of electronic payment methods to foreign trade variables and to clarify the relationship and the extent of the impact of these methods in supporting trade and facilitating commercial operations, The research covered a sample of three countries, which are (Saudi Arabia, Egypt, (Jordan) with a reference to Iraq, and the research period was (2011 – 2022) for each of Saudi Arabia, Egypt and Iraq) As for Jordan, the research

period was 2015 - (2022) due to the lack of data for previous years. Through the analysis of tables and charts, the research concluded that there is a clear and important role for electronic payment methods in developing foreign trade, as they achieve high speed in exchange and settlement of transactions and commercial exchange, as well as reduce effort and time. This has been positively reflected in revitalizing the movement of exchange with the outside world, while the researcher presented a set of recommendations. We suggest that the relevant authorities in Iraq take into consideration keeping pace with the technological development in electronic trade exchange operations with the outside world by encouraging government and private banks to increase the number of ATMs and issue the largest number of electronic payment cards, which will be positively reflected in the development of foreign trade in line with the outside world at the current stage, and the necessity of updating banking systems and special educational curricula in the field of communications and information technology and spreading modern technological culture to keep pace with the development with the outside world, which will be positively reflected in trade exchange operations, reducing effort and shortening time.

Republic Of Iraq

Ministry Of Higher Education

And Scientific Research

University Of Karbala

College Of Administration And Economics

The role of electronic payment methods in developing foreign trade - experiences of selected countries with reference to Iraq

To The Council Of The College Of Administration And Economics/ Karbala Universitys Partial Of The Requirements For Degree of Master Sciences In Economic

By The Student

(Muhammad Abbas Jabr Salman)

Supervision By

Assest.Prof.Dr

Kadhim Saad Abdul Redha Al-Araji

2024 AD **1446 AH**